رَدُّ المُتَشَابِهَاتِ إِلَى المُحْكَمَاتِ

فِي

جَانِبِ خَاتَمِ النُّبُوَّاتِ

صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّم

تأليف

خادم العلم والحديث الشريف

محمد بن ابراهيم بن عبد الباعث الحسيني الكتاني

الجُزءُ الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية :
١٠٦٥٩ / ٢٠٠٢

المؤلف ومن في حكمه :
[illegible] إبراهيم بن عبد الباعث الحسيني الكتاني

عنوان الكتاب :
[illegible] في جانب خاتم النبوات
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

تمت المراجعة والتصحيح والإخراج
بإشراف المؤلف - جمهورية مصر العربية - الإسكندرية
هاتف : ٣٩١٦١١١٦ (٠٣)
٠١١٤٩١٦١١١٦

الطبعة الثانية
1429هـ - 2008 م

إهداء ودعاء

إلى واسطة عقد النبيين ، وسيد أولي العزم من المرسلين ، سيدنا ومولانا محمد ، الفاتح لما أغلق ، والخاتم لما سبق ، ناصر الحق بالحق ، والهادى إلى صراط الله المستقيم .

أهدي هذا الكتاب

والذى هو نفحة من نفحاته ، وقبس من محيا جمال إشراقاته والتفاتاته .

كالبحر يسقيه السحاب وما له * فضل عليه لأنه من مائه

اللهم صل على خليلك الأعظم ، وحبيبك الأكرم ، سيدنا ومولانا محمد ، الذي جعلت باطنه لوحدتك ، وظاهره لرحمتك ، وأخرته لشفاعتك ، صلاة تخرجنا بها من ظلمات الوهم ، وتكرمنا – من آثار بركاتها – بنور الفهم ، وتوضح لنا – من أسرار دلالاتها – ما أَشْكَلَ حتى نفهم ، فإنك تعلم ولا نعلم ، وأنت علام الغيوب . آمين .

المؤلف

سبب التأليف

الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد إلا له ، والصلاة والسلام على خاتم النبوة والرسالة ، سيدنا ومولانا محمد ، صفوة الله من خلقه ، وخيرته من أنبيائه ورسله، وآله الطيبين الطاهرين، وصحابته الأكرمين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد:

فقد سألني بعض الأحباب أن أكتب لهم رسالة حول ما أَشْكَلَ من الآيات،التي خوطب بها خاتم النبوات ، والتي تقتضي - بحسب منطوقها - نفي العصمة عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

فلم يسعني إلا إسعافُ رغبتهم ، وتعجيلُ طَلِبَتِهِم ؛ فوضعت هذه الرسالة، والتي قمت فيها باستقراء الآيات المشكلات ، الواردة في حقه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وما كتبه العلماء حولها من وجوه التأويلات، حسبما رشحتهم له العنايات ، وواجهتهم به من صنوف الإمدادات .

لولا العنايةُ كان الأمرُ فيه على * حَدِّ السَوَاءِ فذو نُطْقٍ كذي بَكَمِ

بيد أنني قد رأيت بعضهم قد ركب متن التكلف المرذول في التأويل ، والبعض الآخر ليسو هناك في دبير أو قبيل ، فرحلت عن الفريقين ،



معتمدا – في مطلبي – على رب السَماكَين [١] ، مستنجدا بعطفاته ، مستمدا من فيض إمداداته ، حتى أقبلت الرياح بالبشرى ، ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى: ٩] .

وعندما وضعت عصا التسيار ، وبدا لي حِنْدِسُ الليل كالنهار ، تذكرت قول العلامة جار الله الزمخشري في خطبة الكشاف ، بعد الثناء على الله بما هو أهله ، وعلى نبيه الكريم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم:

((اعلم أن متنَ كل علم ، وعمودَ كل صناعة ، طبقاتُ العلماء فيه متدانية ، وأقدامُ الصناع فيه متقاربة أو متساوية ، إنْ سَبَقَ العالِمُ العالِمَ لم يسبقه إلا بخطاً يسيرة ، أو تَقَدَّمَ الصانعُ الصانعَ لم يتقدمه إلا بمسافة قصيرة .

وإنما الذي تباينت فيه الرُّتَبُ ، وتَحَاكَّتْ [٢] فيه الرُّكَبُ ، ووقع فيه الاستباق والتناضل ، وعظم فيه التفاوت والتفاضل ، حتى انتهى الأمر إلى أَمَدٍ من الوهم متباعد ، وترقَّى إلى عَدِّ ألْفٍ بواحد [٣] ، ما في العلوم والصناعات من محاسن النُّكَتِ والفِقَرِ ، ومن لطائفِ معانٍ يَدِقُّ فيها مباحث الفِكَرِ ، ومن غوامضِ أسرار محتجبةٍ وراءَ أستار ، لا يَكْشِفُ عنها من الخاصة إلا أوحدُهم وأخصُّهم ، وإلا واسطتُهم وفَصُّهم .

---

(١) قال في اللسان : السَماكُ : نجم معروف . وهما في الأصل سماكان رامحُ وأعزلُ . فالرامح لا نوء له . وهو إلى جهة الشمال . والأعزل من كواكب الأنواء . وهو إلى جهة الجنوب .

(٢) تحاكتْ تصاكت . وهي كناية عن المناهزة في السباق .

(٣) يشير الى قول البحتري ولم أر أمثال الرجال تفاوتا لدى المجد حتى عُدَّ ألفُ بواحد



وعامَّتُهم عُماةٌ عن إدراك حقائقها بأحداقهم ، عُناةٌ[1] في يد التقليد لا يُمَنُّ عليهم بجَزِّ نواصيهم وإطلاقهم .

ثم إن أَمْلأَ العلوم بما يغمر القرائح ، وأنهضَها بما يبهر الألباب القوارح[2]، من غرائب نكت يلطف مَسْلَكُهَا ، ومستودعاتِ أسرار يدق سِلْكُهَا[3]، علمُ التفسير الذي لا يتم لتعاطيه ، وإجالة النظر فيه كل ذي علم، كما ذكر الجاحظ في كتاب [نظم القرآن] ؛ فالفقيهُ وإن بَرَّزَ[4] على الأقران ، في علم الفتاوى والأحكام ، والمتكلمُ وإن بَزَّ[5] أهل الدنيا في صناعة الكلام ، وحافظُ القِصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيَّةِ[6] أحفظ ، والواعظُ وإن كان من الحسن البصري أوعظ ، والنحويُّ وإن كان أَنْحَى[7] من سِيْبَوَيْه ، واللغويُّ وإن عَلَكَ[8] اللغاتِ بقوة لَحْيَيْه[9] ، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق ، إلا رجلٌ قد برع في علمين مختصين بالقرآن ، وهما علم المعاني وعلم البيان ، وتمهل في ارتيادهما[10] آونة ، وتعب في التنقير عنهما أزمنة ، وَبَعَثَتْهُ

---

(١) عُناةٌ : جمع عانٍ . وهو هنا أسير التقليد .

(٢) القوارح : جمع قارح . أي الكوامل الثوابت .

(٣) يدقُّ سِلْكُها السِلْكُ هو الخيط . ودِقَّتُهُ كناية عن لطافة الجواهر المنظومة . فلا يدرك إلا ببصيرة ثاقبة .

(٤) يقال بَرَّزَ فلان على أقرانه : أي فاقهم .

(٥) بزَّ أي غلب

(٦) ابن القِرِّيَّة بكسر القاف وتشديد الراء المكسورة هو أحد فصحاء العرب . واسمه أيوب . والقرية : اسم أمه . وهي في الأصل حويصلة الطائر . وكان من الحفاظ . نقل الكتب القديمة إلى العربية . قتله الحجاج بن يوسف الثقفي.

(٧) أنحى من نحا ينحو . إذا نظر في علم النحو وبرع فيه

(٨) علك اللغات كناية عن سهولة مأخذها . تقول علكت الدابة اللجام تعْلُكُهُ علْكاً لاكته وحركته في فيها

(٩) اللَّحي منبتُ اللحية . واللَّحْيان حائطا الفم . وهما العظمان اللذان فيهما الأسنان .

(١٠) الارتياد الطلب



علـى تتـبع مظانهمـا همـةٌ في معـرفة لطائـف حجـة الله ، وحـرصٌ علـى استيـضاح معجـزة رسـول الله ، بعد أن يكون آخذا من سائر العلوم بحظ ، جامعـا بين أمرين : تحقيق وحفظٍ ، كثيرَ المطالعات ، طويلَ المراجعات ، قد رجع زمانا ورجع إليه[١] ، وردَّ وردَّ عليه[٢] ، فارسا في علم الإعراب ، مقدَّما في حَمَلَةِ الكتاب ، وكان مع ذلك مسترسلَ الطبيعة منقادَها ، مشتعلَ القـريحة وَقَّادَهـا ، يقظـانَ النفس دَرَّاكاً للمحة وإن لَطُفَ شأنُها ، منتبها علـى الرمـزة وإن خفـي مكانُها ، لا كَزَّاً [٣] جاسيا[٤] ، ولا غليظا جافيا ، متـصرفا ذا درايـة بأسـاليب الـنظم والنثـر ، مرتاضا غيرَ رَيِّضٍ[٥] بتلقيح بنات الفكر ، قد علم كيف يرتب الكلام ويؤلف ،وكيف ينظم ويَرْصُفُ[٦] ، طالما دُفِعَ إلى مضايقه[٧] ، ووقع في مداحضه ومزالقه[٨])) . انتـهى كلامه ؛ فتأمله .[٩]

---

(١) قوله : رجع زمانا ورجع إليه : أي رجع زمانا طويلا في التعلم . ورجع إليه في التعليم .

(٢) قوله : وردَّ وردَّ عليه : أي ردَّ على غيره في المناظرات . ورد عليه .

(٣) الكزازة : الغضاضة والانقباض .

(٤) الجاسي : الصلب .

(٥) قوله : مرتاضا غير ريض : كناية عن أنه لا يرتاض من رياض العلم ما سبق ارتياضه .

(٦) الرَّصْفُ : ضم الشيء بعضه إلى بعض ونظمه وإحكامه . يقال : رصفه يَرْصُفُهُ رَصْفاً .

(٧) دفع إلى مضايقه : أي إلى مسالكه الضيقة .

(٨) المداحض والمزالق : جمع مدحضة ومزلقة : وهي موضع التزلج والتزحلق .

(٩) هـذا وقد علق عليه شيخنا الإمام أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني الحسني – رضي الله عنه – بعد أن نقله برمته في ختمته على صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري – رضي الله عنه – بقوله : انتهى لفظه . ولله دره من فصيح مصقع . قد أخجل سحرة البيان بتبيانه . ولنعم ما قيل : لولا الزمخشري ما ظهرت بلاغة القرآن . ولكنه ملأ التفسير من مذاهب الاعتزال . والنصرة لهم . فتكدر صفوه . وتمرر حلوه. ولأجل ذلك انتدب للرد عليه الجهابذة الأعلام . وبينوا الغث من السمين . ومنهم ابن المنير في الانتصاف . أوضح فيه ما تضمنه الكشاف من الاعتزال . وناقشه في الأعاريب . وأحسن في الجدال . وأعرف أن السيوطي – رحمه الله – ناقش ابن المنير في تحاملات له على الكشاف. وسماه (الانصاف بين الانتصاف والكشاف) ولأجل هذا =



هـذا وإنني لم أجلب عبارة الزمخشري هنا لألوح بها إلى نفسي ، أو لأمتدح بعباراتها قلمي وطِرْسي ، وإنما أردت بذلك إعظام المنة فيما وهب لـي ربـي ،وهـو مما تَعَـذَّرَ دون تحصيله سببي وكسبي ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

وقـد سميتـه [رد المتشابهات إلى المحكمـات ، في جانـب خـاتم النـبوات] مقتبـسا هـذه التسمية مما كتبه شيخنا الإمام أبو الفيض محمد ابن عبد الكبير الكتاني الحسني - رضي الله عنه - صدر رسالته الموسومة بـ [الكـشف والتبـيان، عمـا خفـي على الأعيان ، في سر آية ﴿ مَا كُنتَ تَـدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ ﴾ [الشورى: ٥٢].

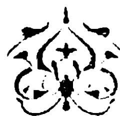
قـال رضـي الله عـنه : ((اعلـم أنه رفع إلينا سؤال يستكشف عن سر قـول ربـنا العظـيم ﴿ مَا كُنتَ تَـدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ ﴾ [الشورى: ٥٢].

فقلـنا مـستعينين بالله العظيم ، ومستمنحين الرؤوف الرحيم : اعلم أن ظاهر هذه الآية الكريمة مُشْكِلٌ ، وهي وما شَاكَلَهَا من الآي القرآنية ، المقتضية لنفي الإيمان عن أكمل الأنواع الإنسانية،وأطهر الذوات الآدمية، وأنزه العقول القدسية ، و الأعلم بالله من جميع الخليقة الربانية ،

= حذروا منه . والكمال لله وحده . وقد أنشد ابن هشام صدر المغني :

ومن الذي تُرْضَى سجاياه كلها ، كفى المرء نبلا أن تعد معايبُه

ولقد أنصف ابن جزي صدر تفسيره حيث ذكر طبقات المفسرين . قال في الباب السابع فيما قدمه بين يدي نجواه فخذ منه ما صفا . ودع ما كدر . انتهى .



والمقتضية لنفي دراية الكتاب، من المتشابه في حق الحضرة المحمدية، ومن المعمَّى في جانب الجلالة الأحمدية .

فلا ينبغي الخوض في ذلك إلا لأهل الكشوفات العرفانية ، ومظاهر الحقائق التنزيلية ، السابحين بسفن النور الإلهي في أبحر الغوامض .

وأما من عداهم فحسبه أن يقرأها كما أنزلت ، ويكون معناها عنده هو تلاوتها ، وليكتف بتلاوتها عن تطلب معانيها ، فإن السلامة مقدمة على الغنيمة ، وإن استكشافه عن معانيها ممن ليس من أهل الإرث المحمدي ، ربما ما يحصل له بسماع ما يُخِلُّ بالمرتبة المحمدية ، لا يفي إثمه وعقابه وسوء مغبته بثواب ما يحصل من تطلب مغزاها .

ولكن لم يكن بُدٌّ من ذكر فذلكة تنبئ عما وراءها ، فالحق أحق أن يقال ، وكتمان العلم مذموم ، وبذله لمستحقيه أكيد محتوم ، سيما العلم الذي فيه حفظ العقائد ، وحياطة النور الإلهي المودع في الضمائر ، وليس إلا بحفظ الآداب مع جانب الرسالة)) . انتهى كلامه .

قلت : وما حملني على تأليف هذه الرسالة ، إلا أمور لعلها كانت من دواعي طلب الأحباب لهذا الأمر العظيم ، وهي :

* انتماؤنا ، وما يحتمه علينا من الغيرة على هذا الجناب المحمدي، والمقام الرفيع النبوي ؛ تعظيما لقدره ، وَرَبْأً بمحله .

* التأكيد على وجوب حفظ الآداب مع من كان مَحْتِدًا للكمالات ، وأسوة حسنة لكل من اقتدى به من أهل السعادات .



*اقتداؤنا بقول رسولنا – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في هذا المَهْيَعِ الكريم (نَحْنُ أَحَقُّ بالشَّكِّ مِنْ إبْرَاهِيمَ)[1] .

*اقتفاؤنا سَنَنَ الصديقةِ بنتِ الصديق ، في استدراكها على ما قد يَخْتَلِجُ وَهْمَ السامع أو القارئ في جانب الرسل مما هو بالرد خليق[2].

وقد رتبت هذا التأليف على مقدمة حول (تعريف العصمة لغة واصطلاحا) ثم أتبعتها بفصول هي كالأصول لما بين يدي فحوى الخطاب ، وهو ما تدور عليه مباحث الكتاب ، والتي أزلت بها القتام عن وجه الحقيقة المشرقة ، وأزحت بها اللثام عن ثغور المعاني المونقة ، في تلك

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء (٣١٢١) وفي كتاب التفسير (٤١٧٣) وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان (٢١٦) وفي كتاب الفضائل (٤٣٦٩) وأخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن (٤٠١٦) وأخرجه الإمام أحمد في مسند المكثرين (٧٩٧٨) واللفظ هنا للبخاري في كتاب الأنبياء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) وَيَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ مَا لَبِثَ يُوسُفُ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ .

(٢) أخرج البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء من صحيحه تحت رقم ٣١٣٧ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَأَيْتِ قَوْلَهُ (حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا) أَوْ (كُذِبُوا) قَالَتْ بَلْ كَذَّبَهُمْ قَوْمُهُمْ فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ وَمَا هُوَ بِالظَّنِّ فَقَالَتْ يَا عُرَيَّةُ لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ قُلْتُ فَلَعَلَّهَا أَوْ (كُذِبُوا) قَالَتْ مَعَاذَ اللَّهِ لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا وَأَمَّا هَذِهِ الْآيَةُ قَالَتْ هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ وَطَالَ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ وَاسْتَأْخَرَ عَنْهُمُ النَّصْرُ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَتْ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ وَظَنُّوا أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ كَذَّبُوهُمْ جَاءَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ .

ورواه أيضا في كتاب التفسير تحت رقم ٤١٦٢ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا) خَفِيفَةً ذَهَبَ بِهَا هُنَاكَ وَتَلَا (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ) فَلَقِيتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ مَعَاذَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا وَعَدَ اللَّهُ رَسُولَهُ مِنْ شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا عَلِمَ أَنَّهُ كَائِنٌ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ وَلَكِنْ لَمْ يَزَلِ الْبَلَاءُ بِالرُّسُلِ حَتَّى خَافُوا أَنْ يَكُونَ مَنْ مَعَهُمْ يُكَذِّبُونَهُمْ فَكَانَتْ تَقْرَؤُهَا (وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا) مُثَقَّلَةً .

قلت ومصداقه في القرآن قوله تعالى ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ (البقرة ٢١٤) فالآية فيها لفٌّ ونشرٌ على خلاف ترتيب الطي . فقوله ﴿ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة ٢١٤) هو من كلام الذين آمنوا . وقوله ﴿ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ (البقرة ٢١٤) هو من كلام الرسول .



الآيـات المتـشابهات في مبانـيها، المحكمـات في معانـيها ، والـتي خاطب الله بها من اختاره من أشرف جُرْثُومَة ، واصطفاه من أكرم أَرُومَة ، فهو خيارٌ من خيار، وصفوةُ الصفوةِ من المصطفين الأخيار ، ثم أَتْبَعْتُ ذلك بذكـر ما ورد في السنة المشرفة، مما أَشْكَلَ في حق هذا الجناب ، ثم عقدت لهـذه المـباحث خاتمـةً جعلـتها كلَبِـنَةِ الـتمام ، في وجـوب تعظيمه عليه الصلاة والسلام .

واللهَ أسـأل ، وبنبيه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – أتوسل ، أن يكـشف عـن بـصائرنا سَـمَادِيْرَ [1] الأوهـام ، ويـزفَّ إلى قلوبـنا تباشـير الأعلام[2] .

إنه ولي ذلك ، والمانح لما هنالك .

وكتبه

خادم العلم والحديث الشريف

محمد بن إبراهيم بن عبد الباعث

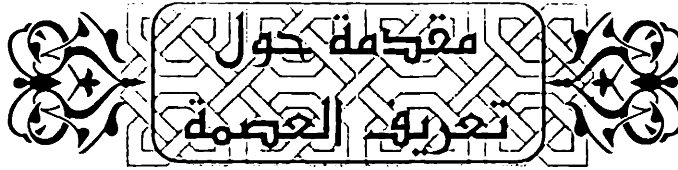
الحسيني الكتاني

---

(١) السمادير : ضعف البصر

(٢) الأعلام : جمع عَلَم . وهو ما يبنى على جوادّ الطريق مما يهتدى به .





العصمة في كلام العرب :[1]

هـي : المـنع ، وعـصمةُ اللهِ عبدَه : منعُهُ وحفظُهُ مما يُوْبقُهُ ، يقال : عَصَمَهُ اللهُ يَعْصِمُهُ عَصْماً : منعه ووقاه .

واعتـصم فـلان بـالله : إذا امتـنع بـه ، واستعـصم : طلـب العـصمة بالتماسه لأسبابها .

قـال الفيروزآبـادي في كـتابه [بصائر ذوي التمييز] : عَصَمَ يَعْصِمُ : اكتـسب ، ومنع ، ووقى ، وإليه : اعتصم به ، وقوله تعالى ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود:٤٣]: أي لا شيء يعصم منه .

وقال القاضي عياض في [مشارق الأنوار ، على صحاح الآثار] قوله: (فَقَدْ عَـصَمَ مِنِّـيْ نَفْسَهُ وَمَالَهُ) : أي منع ، و ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود:٤٣]: أي لا مانع[2]

---

(١) وهـي لا تخـتص عـندهم بأصحاب النـبوات والرسالات . كما ورد في الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب القدر مـن صحيحه تحـت رقم ٦١٢١ . والنسـائي في كتاب البيعة تحت رقم ٤١٣١ . وأحمد في مسند المكثرين تحت رقـم ١٠٩١٤ . عَـنْ أَبِـي سَـعِيدٍ الْخُـدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا اسْتُخْلِفَ خَلِيفَةٌ إِلا لَهُ بِطَانَتَانِ بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ

(٢) قـال في بـصائر ذوي التمييـز : ومـن قـال معناه لا معصوم ، فليس يعني أن العاصم بمعنى المعصوم . وإنما ذلك تنبيه على المعنى المقصود بذلك . وذلك أن العاصم والمعصوم متلازمان . فأيهما حصل . حصل الآخر معه



وقال صاحب النهاية : العصمة : المَنَعَةُ ، والعاصم : المانع الحامي، والاعتصام : الامتساك بالشيء (افتعال منه) ومنه قول أبي طالب :

ثِمَالُ اليتامى عصمة للأرامل

أي يمنعهم من الضياع والحاجة . انتهى .

***

العصمة في الاصطلاح :

وهي لا تتعين إلا في جانب أصحاب النبوات والرسالات ، وقد عرَّفها العلماء تعريفاتٍ مختلفةً في عباراتها ، متفقةً - بجامع الاشتراك- في لوازمها وآثارها .

قال الفيروزآبادي في بصائره :

وعصمة الأنبياء : حفظُ الله تعالى إياهم بما خصهم به من صفاء الجوهر ، ثم بما أولاهم من الفضائل النفسية والجسمية [1]، ثم بالنصرة ، وتثبيت أقدامهم ، ثم بإنزال السكينة عليهم ، وبحفظ قلوبهم ، والتوفيق لهم . انتهى .

والعصمة والتوفيق : كل منهما يندرج تحت العطف اندراج الأخص تحت الأعم ، فما أدى منه إلى ترك المعصية فهو عصمة ، وما أدى منه إلى فعل الطاعة فهو توفيق ، فمعناهما متلازمان ، فأيهما كان ، يدخل فيه الآخر .

---

(١) أقول : لا شك أن الخصائص الجسمية والنفسية - في غير جانب الخصال المكتسبة بطريق المجاهدات والمكابدات- لا تبرز إلا من مكامن سطور النشآت { فكل ميسر لما خلق له } المؤلف .



أمـا قول الإمام أبي منصور الماتريدي : إن العصمة لا تزيل المحنة ، فهـو محمـول علـى ما بينه صاحب البداية ، حيث قال : معناه : أنها لا تُجبره علـى الطاعـة ، ولا تُعجـزه عـن المعـصية ، بل هي لطف من الله ، يحمـل العـبد علـى فعـل الخـير ، ويزجـره عـن فعـل الـشر ، مـع بقـاء الاختيار ؛ تحقيقا للابتلاء [1].

أقـول : ولكـن لا يـرتفع بالعصمة توجه النهي إلى المخصوص بها من أصحاب النـبوات ، فإن هذا من شأنه تعطيل الحكمة المنوطة به في جانب الشرع الحكيم ؛ حفظا لمرتبته ، وصونا لمكانته .

فـلا جـرم أن تَـوَجَّهَ النهي إلى صاحب العصمة في مواضع من القرآن، مـنها قـوله ﴿ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء: ١٠٥] وقـوله ﴿ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴾ [مريم: ٨٤] وقـوله ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ ﴾ [القلم: ١٠].

(١) وهو المقصود بالمحنة . أي الابتلاء المقتضي لبقاء الاختيار فيما خوطب به العبد من تكاليف الاسلام وشرائعه



الباب الأول

ويشتمل على ستة فصول ، هي كالأصول بين يدي مباحث الكتاب .

وهي تدور ــ في جملتها ومضمونها ــ على ما تتأكد به العصمة في جانب أصحاب النبوات والرسالات ، صلوات الله عليهم أجمعين .

فصل

وَهِمَ من زعم ثبوت العصمة لغير الأنبياء ، من الملائكة – عليهم السلام – مستدلا بظاهر قول الله تعالى ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وقوله ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦] .

وذلك لأن هاتين الآيتين، لا تدلان – بحسب منطوقهما ومفهومهما – إلا على ما تقتضيه الفطرة في نشآتهم ، والتي تختلف في ماهيتها عن النشأة الآدمية ، التي تحكمها الطبائع والغرائز ، ومن ثم لم يخاطب الله بشرائعه إلا هذا الإنسان ؛ ليرفع عنه وصفي الظلم والجهل ، اللذين كان موصوفا بهما قبل حمله للأمانة في قوله تعالى ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: ٧٢].

أما الملائكة – عليهم السلام – فهم مطبوعون على طاعة الله – عز وجل – بما فطرهم عليهم من إمحاض العبودية له مع خلوصهم من كل منازع لأمر ربهم سبحانه ، ومما يؤكد ذلك ويرشحه ، قوله تعالى ، حكاية لقول الملائكة لما أخبرهم سبحانه عن خَلْق آدم – عليه السلام – وَجَعْلِهِ خليفة ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [البقرة: ٣٠].



هـذا مـع ضميمة استحضارنا لوجه الدلالة في الآيتين اللتين استظهر بهمـا القائلـون بثـبوت العـصمة في جانـب الملائكـة وهما قوله تعالى ﴿ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٧] ، وقـوله ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم:٦] . وهو مـا يـدل علـيه السياق فيهما من أن طاعتهم لأمر ربهم ، ليست في جانب مـا تَعَـبَّدَهُمْ بـه ممـا هم فيه من تسبيح وتمجيد وتقديس ﴿ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ [فـصلت:٣٨]، وإنمـا هـي في جانـب مـا يؤمرون به من وظائفَ وتكاليفَ ، تتعلق بتدبير شـئون الخلـق ؛ فمـنهم الحفظـة ، ومـنهم الموكلـون بالـبحار ، والموكلون بالجـبال ، والموكلون بالرياح ، والموكلون بالأمطار ، والموكلون بالأرحام ، والموكلـون بكتابة الأعمال ، ومنهم خَزَنَةُ جهنم ، ومنهم الذين يتعاقبون فيـنا بالليل والـنهار ، ولذلك لم ينزل نظيرها في شأن أصحاب النبوات ، مع تحقق عصمتهم .

ومـع هـذا لم يَفْـرُغُوا مـن تَـوَجُّهِ الـنذارة إليهم في قول ربنا تبارك وتعالى ﴿ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَـٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء:٢٩]

فصل

وقع الاتفاق على عصمة الأنبياء - قبل البعثة وبعدها - من الكفر، وكلِّ ما هو فرع عنه، كالشرك أو الجهل بالباري سبحانه وتعالى.

قال القاضي عياض: لم ينقل أحد من أهل الأخبار أن أحدا نُبِّئَ واصْطُفِيَ ممن عُرِفَ بكفر قبل ذلك.

وقال الكمال بن الهمام: الذي صح عند أهل الأخبار والتواريخ، أنه لم يُبْعَثْ من أشرك بالله طرفة عين، وإنما بُعِثَ من كان تقيا زكيا أمينا، مشهورَ النسب، حسنَ التربية.

وقال القرطبي: غير جائز أن يكون لله رسولٌ يأتي عليه وقت من الأوقات إلا وهو مُوَحِّدٌ به - تعالى - عارفٌ، ومن كل معبود سواه بريء.

قلت: وعليه، فكل ما أوردوه من شبهة تنتفي معها العصمة - في جانب الأنبياء - من الكفر، لا ينهض دليلا؛ كاستدلالهم بقول الله تعالى في جانب الخليل إبراهيم - عليه السلام - ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ ۝٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ۝٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٧٦- ٧٨]



واستدلالهم بقول الله – تعالى – حكاية لقول شعيب – عليه السلام – ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ ﴾ [الأعراف:٨٩]

واستدلالهم بقول الله – تعالى – في مخاطبة رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر:٦٥].

وذلك لأن حمل الآيات هنا على ما يقتضيه ظاهرها ، لا يتفق مع ما يجب من حفظ الحرمة في جانب أصحاب النبوات – عليهم صلوات الله وتسليماته – والذي لا يتحقق إلا من خلال وزنهم بموازينهم ؛ فإن المعدن النفيس إذا وزن بغير ميزانه بَخُسَ وَرَخُصَ .

والحق الذي لا مرية فيه ، أن الخليل – عليه السلام – لم يقل ﴿ هَٰذَا رَبِّى ﴾ [الأنعام:٧٦] مخبرا ، لأن الإخبار بما لا يأمن المُخْبرُ أن يكون فيه كاذبا ، يعد من خوارم المروءة ، والتي لا تَجْمُلُ بالمؤمنين ، فضلا عن الأنبياء والمرسلين ، فيما حُمِّلُوا من صدق البلاغ عن الله ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام:١٢٤].

وإنما قال ذلك ، إما على وجه الاستفهام الإنكاري ؛ وبذلك يكون التوجيه للآية : أي : أهذا ربي ؟!.

وإسقاط الهمزة من الاستفهام ، مما جرى به العمل عند أرباب



اللسان [1]، والحكمة منه هاهنا ، هي الإمعان في تعمية الأمر عليهم ؛ حتى لا يحترزوا من التردي فيما يحذرون من الإسجال على أنفسهم بسفه عقولهم، وزيف معتقدهم .

وإما على وجه الفرض والتقدير ؛ لاستدراج القوم إلى ما يؤدي إليه الفرض من الفساد ، ولا يكون بذلك مخبرا على الحقيقة .

فإن قيل : فما وجه إضافة ربوبية الكوكب والشمس والقمر إلى نفسه في قوله ﴿ هَٰذَا رَبِّى ﴾ [الأنعام:٧٦].

قلت : لا يخفى على من له أدنى مسكة من عقل أن هذا يعد من أساليب إلزام الخصم ، وإلقامه غُصَّةَ اليأس عن التدارك ، ونجد نظيره في صنيع القرآن ، في قول ربنا ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص:٦٢] . فأضاف – سبحانه وتعالى – الشركاء إلى نفسه ، وهي إضافة على الزعم ، وليست على الحقيقة .

---

(١) فقد ورد عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال في قوله تعالى (فلا اقتحم العقبة) معناه : أفلا اقتحم العقبة ؟ فحذف حرف الاستفهام .

وقال أوس بن حجر   لعمرك لا أدري وإن كنت داريا . شعيب بن سهم أم شعيب بن مِنْقَرِ

أي   أشعيب بن سهم أم شعيب بن منقر ؟

وقال الأخطل   كذبتْك عينك أم رأيت بواسطا . غلس الظلام من الرباب خيالا

أي   أكَذبتْك عينُك ؟ وواسط بلد بالعراق . والرباب اسم امرأة .

وقال عمرو بن أبي ربيعة   ثم قالوا تحبها قلت بَهْراً . عدد القطر والحصى والتراب

أي قالوا   أتحبها ؟ قلت   بهرني حبها بهرا   أي غلبني غلبة

وقال آخر   رفوْني وقالوا ياخويلد لا تُرَعْ . فقلت وأنكرت الوجوه هُمُ هُمُ

أي   أهُمْ هُمْ ؟ وقوله رفوني   أي سكنوني من الرعب .



ومما يتأكد به هذا الوجه ، تعقيب الخليل – عليه السلام – بقوله فيما حكى الله عنه ﴿ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:٧٩] .

ثم حجاجُ قومه له في قوله تعالى ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ ۚ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ۚ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام:٨٠] ، وفي الآية نكتة سنذكرها عند كلامنا حول قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الزمر:٦٥] .

ثم تأكيد الحق – جلت حكمته – على عصمته مما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أنه – عليه السلام – قد اهتدى بعد ضلال ، أو آمن بعد كفر ، أو أقرَّ بعد جحْدٍ ، وذلك في قوله تعالى ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام:٨٣].

وهو الأمر الذي يتفق مع ثناء الحق – سبحانه – عليه في قوله ﴿ ۞ وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ﴾ [الأنبياء:٥١]، وما تلاه من حوار مع أبيه وقومه فيما حكى الله عنهم ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ ﴿٥٣﴾ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ



مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾ قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا بِٱلۡحَقِّ أَمۡ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ بَل رَّبُّكُمۡ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلَّذِي فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [الأنبياء:٥٢-٥٦].

ثم وعيدُه – المُؤَكَّدُ بالقسم – بالكيد لأصنامهم بعد أن يولوا مدبرين ، وذلك في قوله تعالى ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ ﴾ [الأنبياء:٥٧] .

أما استدلالهم على جواز وقوع الكفر قبل النبوة ، فهو استدلال مريض ، يدل على ضيق العَطَن .

ونقول ردا على الشبهة التي استظهرها بعض القاصرين في فهمهم من قوله – تعالى – حكاية لقول سيدنا شعيب – عليه السلام – ﴿ قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَا ﴾ [الأعراف:٨٩].

حيث فهم منها القائلون بعدم عصمة الأنبياء قبل النبوة أن شعيبا – عليه السلام– كان على ملة قومه ، ثم نجاه الله منها ! !

ووجه الحق ، أن شعيبا – عليه السلام – قال ذلك إما بلسان من آمن معه من قومه تغليبا ، مع كونه غيرَ داخل في الحكم ؛ على أن النجاة قد تتحقق في جانب السَّالِمِ المُعَافَى ، كما يدل عليه قوله تعالى ﴿ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [الزمر:٦١] .



وإما أنه قاله تضمينا لمعنى الدخول ، وبيان ذلك أن الفعل (عاد) يتعدى في الأصل بحرف (إلى) ، وهذا على خلاف النص أي في قوله :

﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۚ ﴾ [الأعراف:٨٩].

وعليه يكون العَوْدُ متضمنا لمعنى الدخول ، والذي يتعدى في الأصل بحرف (في) .

فإن قيل : فما وجه الاستثناء بالمشيئة ؟ أي في قوله تعالى حكاية لقول شعيب – عليه السلام – ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ ﴾ [الأعراف:٨٩]

قلت : لعل ذلك من باب توقيف ما لا يجوز على ما لا يجوز ؛ دفعا للاطراد في الافتراض . كما في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ ﴾ [الأعراف:٤٠].

وقول الشاعر :

إذا شاب الغراب أتيت أهلي * وصار القار كاللبن الحليب

أو أن تكون الهاء في قوله (فيها) عائدة على القرية لتقدم ذكرها في الآية ؛ فيكون تحقيق الكلام : (وما يكون لنا أن نعود إلى قريتكم بعد أن أخرجنا منها إلا أن يشاء الله بما ينجزه لنا من الوعد الحق في الظهور عليكم والظفر بكم). ولكنه وجه لا يخلو من بعد .

أو أن يكون الاستثناء بالمشيئة احترازا من الأمن من مكر الله ، ويؤيده قول ربنا حكاية لقول الخليل - عليه السلام - ﴿ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٠].

أو أن يكون الاستثناء بالمشيئة ، لاستيلاء سلطان الخوف على قلبه عند مشاهدته طلاقة المشيئة - في مقام النذارة - في جانب الأصفياء فضلا عن غيرهم .

ونستروح هذا المعنى مما ذكره شيخنا الإمام أبو الفيض - رضي الله عنه - في حِكَمِهِ ، حيث قال :

فمبكاة الأولين والآخرين ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ [الرحمن: ٣١] ، مبكاة الخائفين ﴿ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٤٥﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِى تَقَلُّبِهِمْ فَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٤٦﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل: ٤٥-٤٧] ، مبكاة الراجين ﴿ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، مبكاة الأدباء ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥] . مبكاة المشتاقين ﴿ وَلَـٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] . مبكاة العلماء ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ

ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران:٢٨] ، مبكاة الأنبياء والإرسال ﴿قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا﴾ [المائدة:١٧] ، مبكاة روح الله وكلمته ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة:١١٦]. مبكاة الكليم ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ﴾ [الأعراف:١٤٣] ،مبكاة العالين المُهَيَّمين ﴿وَنُنشِئَكُمۡ فِي مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [الواقعة:٦١] ، مبكاة سكان السموات ﴿وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء:٢٩] ، مبكاة الشمس والنبات والجمادات ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء:٩٨] . مبكاة الإنسان بعضه على بعض ﴿وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَتِرُونَ أَن يَشۡهَدَ عَلَيۡكُمۡ سَمۡعُكُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُكُمۡ وَلَا جُلُودُكُمۡ وَلَٰكِن ظَنَنتُمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [فصلت:٢٢] ، مبكاة الأشياء بعضها على بعض ﴿شَهِدۡنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوۡ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشۡرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةٗ مِّنۢ بَعۡدِهِمۡۖ أَفَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلۡمُبۡطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾[الأعراف: ١٧٢-١٧٤]. مبكاة الملائكة إشفاقا على النوع الإنساني ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠] . مبكاة روح العالم ﴿فَكَيۡفَ إِذَا

جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١] ، مبكاةٌ من أجله ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [هود: ١١٢] ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ [يونس: ٦١] .

وأما استدلالهم على جواز وقوع الشرك منه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم -- أخذا بما يقتضيه ظاهر الخطاب ، أي في قول ربنا ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥] ، فهو استدلال مريض ، وقد أبطلناه في محله من الكتاب ، فليرجع إليه طالب الحق في مثل هذا الخطاب.



فصل

ذهبت طائفة إلى القول بجواز وقوع الكبائر والصغائر من الأنبياء قبل النبوة ، وامتناع الكبائر منهم دون الصغائر بعد النبوة .

وهذا كلام مكشوف الأستار ، مكسوف الأنوار ؛ وذلك لبطلان ما بَنَوْا عليه هذا الزعم من شبهة لم تنقدح لهم إلا لسوء ملكتهم في فهم كلام ربنا العزيز ؛ حيث جعلوا القول بعصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر قبل النبوة وبعدها كفرا واستظهروا لذلك بقوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾ [الكهف: ١١٠] ، وقوله ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٤] ، ثم نسبوا القول بالعصمة من الكبائر والصغائر قبل البعثة وبعدها إلى الروافض.

ولئن كانت هذه هي عقيدةَ الروافض فإنا معهم متفقون ، ولكن ليس على مذهب أخي هوازن (دريد بن الصمة) في قوله :

وهل أنا إلا من غزيةَ إنْ غوتْ ۞ غويتُ وإن تَرْشُدْ غزيةُ أَرْشُدِ

وإنما على مذهب إمامنا الشافعي - رضي الله عنه - في قوله :

إن كان رفضا حبُّ آل محمد ۞ فليشهد الثقلان أني رافضي

وعلى المنصف أن يدور مع الحق حيثما دار .

وما أَثْلاثُ القدس إلا لأهلها ۞ وما كل إنسان بواديها يسرح

وتأسيس القول بانتفاء العصمة قبل البعثة وبعدها على هاتين الآيتين أو غيرهما ، لا يَعْدُو كَوْنَه شبهة ما تلبث أن تندحر إذا أسفرت الحقيقة عن صُبْحِهَا .(1)

توهمتُ قِدْمًا أن ليلى تبرقعت ۞ وأنَّ حجابا دونها يمنع اللثما

فلاحتْ ، فلا واللهِ ما ثَمَّ حاجبٌ ۞ ولكنَّ طرفي كان عن حسنها أعمى

قال ابن حزم : ((إتيان المعاصي ، مما يلتصق بالإنسان عيبُهُ بها طيلة عمره ، وعيبُه بذلك أذىً له ، وقد حرم الله أن يُؤْذَى رسلُه ، فالله الذي اختارهم للرسالة ، وحرم أذاهم بعدها ، من البديهي أن يعصمهم قبل النبوة من كل ما يُؤْذَوْنَ بذكره بعد النبوة)) .

ونقل الأُبِّيُّ في شرحه على صحيح مسلم ، عن عياض قوله ((وفي حشو قلبه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – حكمة وإيمانا في الصغر ، دليل على ما يقوله المحققون من أن الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – معصومون من الصغر)).انتهى كلامه .

فإن قال قائل : فما هو جوابكم على أكل آدم – عليه السلام – من الشجرة ؟ والذي وصفه الحق بالمعصية في قوله ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ [طه:121] ، مع تسليمنا بأن ذلك كان قبل النبوة لقوله تعالى بعدها ﴿ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴾ [طه:122] .

(1) راجع ... تحت (البشرية والعصمة) من هذا الكتاب ، تبدُ لك جليَّةَ الحق بعد استتارها ، وتظهرْ لك الحقيقة التي توارت بالحجاب عن غير أهلها

قلت : لو قامت الحجة للخصم بما أورده السائل هنا في سؤاله . لقامت للكليم – عليه السلام – في حجاجه لآدم – عليه السلام – كما جاء ذلك في حديث أبي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلامُ عِنْدَ رَبِّهِمَا فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى قَالَ مُوسَى أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَسْجَدَ لَكَ مَلائِكَتَهُ وَأَسْكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الأَرْضِ فَقَالَ آدَمُ أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلامِهِ وَأَعْطَاكَ الأَلْوَاحَ فِيهَا تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللَّهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ قَالَ مُوسَى بِأَرْبَعِينَ عَامًا قَالَ آدَمُ فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى) قَالَ نَعَمْ قَالَ أَفَتَلُومُنِي عَلَى أَنْ عَمِلْتُ عَمَلاً كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى [(1)]. متفق عليه ، واللفظ لمسلم .

ونقول للخصم : أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى ، أن تقيم الحجة لآدم بمقتضى قول نبينا – صلوات الله وسلامه عليه – (فحج آدم موسى).

وكيف لا وقد أقام الحكيم – سبحانه – له عذرا في قوله ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [طه:١١٥] .

وما أرشق هذا اللحظ القدسي الذي ينم عن شفوف صاحبه ، وكمال عروجه في معارج الاستشراف على الحكمة المنوطة بهذا الأكل من الشجرة !!.

---

(1) أخرجه أحمد برقم ٧٢١٢ ، ٧١١١ ، ٨٧٣٣ ، ومالك في الجامع برقم ١٣٩٤ ، والبخاري في كتاب الأنبياء برقم ٣١٥٧ ، وكتاب التوحيد برقم ٦٩٦١ ، ومسلم في كتاب القدر برقم ٤٧٩٤ ، ٤٧٩٥ ، ٤٧٩٦ ، وأبو داود في كتاب السنة برقم ٤٠٨٠

كما قال شيخنا أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني الحسني - رضي الله عنه - في كتابه (الكشف والتبيان) :

((فهذا الأكل من الشجرة ، تُطُيِّرَ من أبينا آدم حين أكل منها ، مع أنه لولا أكله منها ، ما نزل إلى الأرض مع القدر الأسبق ، والأمر الأغلب، ولو لم ينزل إلى الأرض لما تفرعت شجرة الآدمية ، ولما خرج منها عيون الله في الأرض : الأنبياء والرسل ، ولما خرج المراد من الكون : الحقيقة المحمدية.

فإنه يكفي في صلاحية الأكل ، وأتمية ملحظ الأكل ، ما ظهر من هذه الأسرار المنطوية في أصداف المكنونات ، والمستورة تحت غياهب أسداف ظلام الكثافات .

ويكفيك أنه - عليه السلام - يرجع يوما آخر إلى الجنة بعد أن خرج منها ، بمئة ألف نبي وأربعة وعشرين ألف نبي ، وثلاث مئة وأربعة عشر من الرسل ، وما لا يحصى من الأولياء: أهل الدوائر المحصورين ومالا، فانظر ما أنتجه الأكل من الشجرة .

ولأجل هذا أقول : لا يُسْتَنْكَفُ باطنا من أمر وقع في العالم كيف ما وقع !! .

ولأجل هذا قلت غير ما مرة : إن أمر العالم لا يتم اتساقه ، ولا يكمل انتظامه ، المراد من إيجاده إلا بعد انقضائه ، وما دام العالم لم يكمل وهو لم يكمل ، فاعجب من كمال شيء بنقصانه ، وهذا الكلام منا بالنسبة للعالم بعضه ببعض . وإلا فالعالم كله برمته لما كان مشهودا لرب

العالمين ، أوله ووسطه وآخره ، وكلياته وجزئياته ، كان كاملا عنده، وتاما في نفسه وفي أحسن صورة ، وهذا النوع من العلم : من المكنون نفسه، لا من العلم الذي هو كهيئة المكنون)). انتهى كلامه رضي الله عنه .

فإن استدرك علينا السائل بقوله : ألم يقل الله لموسى ﴿ وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾ [طه: ٤٠] .

قلنا له ، ولمثلها انتدبنا :

اعلم - هداني الله وإياك إلى معرفة الصواب - أن القتل لم يقع من موسى - عليه السلام - قصدا وإنما وقع خطأ ، وهذا مفهوم من قول ربنا في نفس الآية ﴿ فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ ﴾ [طه: ٤٠] ، وليس ذكر النجاة هنا أولى من ذكر المغفرة لو كان موسى - عليه السلام - قتل الرجل عن عمد ، ولكن جعل الله للكليم في ذلك بلاء حيث قال ﴿ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾ [طه: ٤٠].

كما ذكر - سبحانه - مثلها في حق داوود - عليه السلام - ﴿ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ [ص: ٢٤] وفي حق سليمان - عليه السلام - ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴾ [ص: ٣٤].

ولعل هذا من باب قول شيخنا - رضي الله عنه - في حِكَمِهِ :

((دُبِّرَتِ التدابير ، وقُدِّرَتِ التقادير ، ألا بد من إبراز شئون كلية حكمية ، عليها صلاح العالم ، ولابد لذلك من أسباب ومواد صورية، فتسابقت أرواح الأنبياء والرسل لفتق رتق تلك الخزائن ، ونشر إيذاع



ما أضمرته الكمائن ؛ فتقدم الجوهر الآدمي للأكل من الشجرة ؛ ليظهر تنوعات الكلام الأزلي الظاهر فيما لم يزل ، فكانت صورةُ الأكل ، وصورةُ العتاب : صورةَ مثال حكمي ، ضُرِبَ في العالم ؛ لتُسْتَنْتَجَ منه النتائج ، وتُسْتَخْرَجَ منه المخارج ، وتُسْتَنْطَقَ منه المناطق ، ويظهر التنفيس الأسمائي في حضرات إجماله [1]؛ ولذلك كان له التقدم الزماني المكاني ، ووقعت له مقتضيات الاستخلاف ، وضربت من أجله فساطيط المتعبدات ، ؛ ليقرع ذلك الخبر كل أذن ﴿ وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴾ [الحاقة:١٢])). فافهم .

ثم قال – رضي الله عنه – ((ربما غُيِّرَتْ من أجلك الرسوم ، وَأَشْكَلَتْ لإرشادك العلوم؛حتى لا تسمع خطاب ﴿ رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ ﴾ [التوبة:٨٧] ، واعْتَبِرْ بأكل أبيك من الشجرة ، ومع ذلك لم تعتبر بضرب الأمثال ، ولا تنصيص الأحوال ، ولا إفصاح المقال ، ولا بتلون الأعمال ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الإسراء:٨٩])).

(١) قلت : ولعل هذا المعنى نجده في حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي رَأَيْتُ مُوسَى وَإِذَا هُوَ رَجُلٌ ضَرْبٌ رَجِلٌ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ وَرَأَيْتُ عِيسَى فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ رَبْعَةٌ أَحْمَرُ كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيمَاسٍ وَأَنَا أَشْبَهُ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ ثُمَّ أُتِيتُ بِإِنَاءَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا لَبَنٌ وَفِي الْآخَرِ خَمْرٌ فَقَالَ اشْرَبْ أَيَّهُمَا شِئْتَ فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ فَشَرِبْتُهُ فَقِيلَ أَخَذْتَ الْفِطْرَةَ أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ . أخرجه أحمد (٧٤٥٧) (١٠٢٣٥) . والبخاري في كتاب الأنبياء (٣١٤٣) (٣١٨٢) . وفي كتاب التفسير (٤٣٤٠) وكتاب الأشربة (٥١٤٨) ـ ومسلم في كتاب الإيمان (٢٤٥) وكتاب الأشربة (٣٧٥١) . والترمذي في كتاب التفسير (٣٠٥٥) ـ والنسائي في كتاب الأشربة (٥٥٦٣) . والدارمي في كتاب الأشربة (١٩٩٦)

وذلك لأن الحكم لم يلزم النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – حالة افتراض أخذه الخمر . وإنما تعدى إلى الأمة . وهو ما يشير إليه قوله أما إنك لو أخذت الخمر غوت أمتك . ولم يقل غويت (أي أنت) والله أعلم .

ثـم قـال – رضـي الله عنه – ((ربما فُجِعَتِ الكبارُ لتأديب الصغار ، مـن فـتوات الإرسـال ، تحملُهـم عنك أعباء الخطابات الثقال)) . انتهي كلامه ، فتأمله .

قلـت : ومـا ذكـر في القـرآن مـن استغفار الأنبياء ، إنما هو من هذا الـوادي ، الـذي تَحَمَّـلَ فـيه الأنبـياء والرسـل عن الخلق أعباء الخطابات الثقال.

ومـا مـن رسـول إلا طلـب المغفـرة مـن ربـه – سبحانه – فيما حكاه القرآن عنهم .

فهـذا آدم – علـيه الـسلام – قال ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف:٢٣] .

وهـذا نـوح – علـيه الـسلام – قـال ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [هود:٤٧].

وهـذا موسـى – علـيه الـسلام – قـال ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [الأعراف:١٥١] .

وهـذا إبـراهيم – عليه السلام – قال ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾ [إبراهيم:٤١].

وهذا سليمان - عليه السلام - قال ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [ص:٣٥] .

وجاءت السنة المشرفة بثبوت استغفار نبينا - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - ومن ذلك ما جاء في حديث ابْنِ عُمَرَ قَالَ إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ مِائَةَ مَرَّةٍ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ . [1]

[1] أخرجه أحمد برقم (٤٤٩٦).(٥٣٠١).(٢٢٠٦٨) . وأبو داود في كتاب الصلاة برقم ١٢٩٥ . والترمذي في كتاب الدعوات برقم ٣٣٥٦ . وابن ماجه في كتاب الأدب برقم ٣٨٠٤

فصـــل

وقع الاتفاق على عصمة الأنبياء من الكذب . والخيانة . والكتمان، والبلادة .

أما الكذب فهو خلق مرذول لا يجمل أن يكون صفة لمؤمن فضلا عمن قلدهم الله أعباء البلاغ عنه ، كما جاء ذلك صريحا في قول هرقل لأبي سفيان، وذلك من حديث عَبْدِاللَّهِ بْن عَبَّاس: وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ فَذَكَرْتَ أَنْ لاَ فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاس وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ .

ولا يَرِدُ على هذا ما جاء في حديث أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إلا ثلاثًا. الحديث ، وفيه عن أَبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ إلا ثَلاَثَ كَذَبَاتٍ ثِنْتَيْن مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلُهُ (إِنِّي سَقِيمٌ) وَقَوْلُهُ (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذا) وَقَالَ بَيْنَا هُوَ ذَاتَ يَوْمٍ وَسَارَةُ إِذْ أَتَى عَلَى جَبَّارٍ مِنَ الْجَبَابرَةِ فَقِيلَ لَهُ إِنَّ هَا هُنَا رَجُلاً مَعَهُ امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاس فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَنْهَا فَقَالَ مَنْ هَذِهِ قَالَ أُخْتِي فَأَتَى سَارَةَ قَالَ يَا سَارَةُ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الأَرْض مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرَكِ وَإِنَّ هَذَا سَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّكِ أُخْتِي فَلاَ تُكَذِّبِينِي فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ذَهَبَ يَتَنَاوَلُهَا بِيَدِهِ فَأُخِذَ فَقَالَ ادْعِي اللَّهَ لِي وَلاَ أَضُرُّكِ فَدَعَتِ اللَّهَ فَأُطْلِقَ ثُمَّ تَنَاوَلَهَا الثَّانِيَةَ فَأُخِذَ مِثْلَهَا أَوْ أَشَدَّ فَقَالَ ادْعِي اللَّهَ لِي وَلا أَضُرُّكِ فَدَعَتْ

فَأُطْلِقَ فدعَا بَعْضَ حَجَبَتِه فقَالَ إنَكُمْ لَمْ تاتوني بإنسَان إنما أتَيْتُموني بشَيْطَان فَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ فَأَتَتْهُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فَأَوْمَأَ بيَدِهِ مَهْيَا قَالَتْ رَدَّ اللَّهُ كَيْدَ الْكَافِرِ أَوِ الْفَاجِرِ فِي نَحْرِهِ وَأَخْدَمَ هَاجَرَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ تِلْكَ أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ.[1]

قلت : لقد بين النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – العلة فيما نُسِبَ إلى سيدنا إبراهيم – عليه السلام – من الكذب ، وذلك في حديث أبي سعيد – رضي الله عنه – وهو من رواية الترمذي في كتاب التفسير من جامعه قال : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا فَخْرَ وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ وَلا فَخْرَ وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمَ فَمَنْ سِوَاهُ إلا تَحْتَ لِوَائِي وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ وَلا فَخْرَ قَالَ فَيَفْزَعُ النَّاسُ ثَلاثَ فَزَعَاتٍ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ أَنْتَ أَبُونَا آدَمُ فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ فَيَقُولُ إِنِّي أَذْنَبْتُ ذَنْبًا أُهْبِطْتُ مِنْهُ إِلَى الأَرْضِ وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُ إِنِّي دَعَوْتُ عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ دَعْوَةً فَأُهْلِكُوا وَلَكِنِ اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ إِنِّي كَذَبْتُ ثَلاثَ كَذِبَاتٍ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مِنْهَا كَذِبَةٌ إلا مَا حَلَّ[2] بِهَا عَنْ دِينِ اللَّهِ . الحديث .

---

(١) أخرجه أحمد برقم ٢٤١٥ . ٢٥٦٠ . ٨٨٧٣ . ١٣٠٧٣ . والبخاري في كتاب الأنبياء برقم ٣١٠٨ . وكتاب التفسير برقم ٤٣٤٣ . وكتاب النكاح برقم ٤٦٩٤ . ومسلم في كتاب الفضائل برقم ٤٣٧١ . والترمذي في صفة القيامة برقم ٢٣٥٨. وكتاب التفسير برقم ٣٠٧٣

(٢) أي كان دافعا لها . وليس هذا من قبيل ما يزعم البعض من أن الغاية تبرر الوسيلة ! وذلك لأن هذه الكذبات ليست إلا أخبارا لها دلالات على مقاصد معتبرة في دين الله عز وجل . سيما وأن السياق في الآيات يشير إليها ويرشحها. فقوله عليه السلام (إني سقيم) وإن كان بحكم مخالفته لما يتبادر إلى ذهن السامع . إلا أن اللسان قد يعطي من التوسع في جانب التراكيب البلاغية ما لا تعطيه الألفاظ من حيث ما وضعت له من الدلالات في المعاجم (كالكناية والتورية والتعريض وغيرها) فقوله (إني سقيم) له معنى أصلي وهو ما تقتضيه دلالة اللفظ . ومعنى إضافي وهو المراد هنا . بقرينة قوله تعالى (فنظر نظرة في النجوم) فلو سلمنا بأنه أراد المعنى الأصلي فهل كان نظره في النجوم مصاحبا لمرضه . =



وجـاء عـند أحمـد قـال : حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سلمَةَ عَنْ علِيِّ ابْـن زَيْـدٍ عَـنْ أَبي نَضْرَةَ قَالَ خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاس عَلَى مِنْبَرِ الْبَصْرَةِ فَقَالَ قَالَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ إِلا لَهُ دَعْوَةٌ قَدْ تَنَجَّزَهَا فِـي الدُّنْـيَا وَإِنِّـي قَـدِ اخْتَـبَأْتُ دَعْوَتِـي شَفَاعَةً لأُمَّتِي وَأَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِـيَامَةِ وَلا فَخْـرَ. الحديث . وفيه فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلام فَيَقُولُونَ يَا إِبْرَاهِيمُ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا فَلْيَقْضِ بَيْنَنَا فَيَقُولُ إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ إِنِّي كَذَبْتُ فِـي الإِسْلامِ ثَلاثَ كِذْبَاتٍ وَاللَّهِ إِنْ حَاوَلَ بِهِنَّ إِلا عَنْ دِينِ اللَّهِ قَوْلُهُ (إِنِّي سَقِيمٌ) وَقَـوْلُهُ (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ) وَقَوْلُهُ لامْرَأَتِهِ حِينَ أَتَى عَلَى الْمَلِكِ أُخْتِي . الحديث .

فقـوله : ﴿ إِنِّى سَقِيمٌ ﴾ [الـصافات: ٨٩] إمـا أن يكـون مـن بـاب التعريض بسفه عقولهم ؛ وذلك لما صاحبه من النظر في النجوم كصنيعهم، أو مـن بـاب الـتورية [1]، وهي ضرب من الإيهام، وهي من قولك : وَرَّيْتُ الخـبرَ تَـوْرِيَةً ، إذا سـترتَه ، وأظهـرتَ غـيره، كأنـك قـد جعلـتَه وراء ظهـــرك .

= أم كـان موذنا بوقوع مرضه . وقد يسمى المشارف للشيء باسم الداخل فيه . قال الله تعالى (إنك ميت وإنهم ميتون) فإن قلنا إن مرضه كان مصاحبا لنظره . لكان في ذلك ما يدل على انتفاء الحكمة في النظر إلى النجوم لأنهم كانوا ينظرون فيها استشرافا على ما غُيِّب عنهم من مستور الغيب !! وعليه . فإن قوله (إني سقيم) حالة نظره في النجوم . لم يخل من التعريض بهم. وهو من الأغراض البلاغية . ويسمى (التعريض بغباوة السامع) مجاراة له فيما يعتقد . وهي صورة من صور السخرية . والله أعلم .

(1) وقد قسمها بعض العلماء إلى قسمين : التورية المجردة . وهي التي لا تجامع شيئا مما يلائم المُورَّى به . وهو المعنى القريب . كقول الله تعالى (وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار) وكقوله حكاية لقول الخليل عليه السلام لما سأله الجبار عن زوجته هذه أختي ! أراد أخوة الدين

والتورية المرشحة وهي التي اقترنت بما يلائم المعنى القريب . وسميت بذلك لكونها علة في تقويتها وترشيحها . وذلك لأن المعنى القريب غير مراد . فكأنه ضعيف . فإذا ذكر لازمه تقوّى به . نحو قوله تعالى (والسماء بنيناها بأيد) فإنه يحتمل الجارحة وهو المعنى القريب الغير مراد . وقد ذكر من لوازمه (البنيان) على وجه الترشيح



وهـي في الاصطلاح : أن يذكـر المتكلم لفظـا منفـردا ، لـه معنـيان حقيقـيان ، إمـا بالاشـتراك[1] وإمـا بالـتواطؤ[2] ، أو الحقـيقة والمجاز ، أحـدهما قـريب ، ودلالـة اللفظ عليه ظاهرة ، والآخر بعيد، ودلالة اللفظ علـيه خفية ، فيريد المتكلم المعنى البعيد ، وَيُوَرِّي عنه بالمعنى القريب ، وليس كذلك [3].

وقـوله﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء:٦٣] ، تقديـره علـى وجوه :

(أحدها) أنه – عليه السلام – قد علق الكلام بشرط لا يتحقق ؛ فلا يكون قوله ﴿ إِنِّى سَقِيمٌ ﴾ [الصافات:٨٩] كذبا ، وذلك الشرط هو قوله: ﴿ فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء:٦٣].

(ثانـيها) أنـه خـرج مخـرج الخـبر وليس بخبر ، إنما هو من قبيل الإلزام ، والذي يدل عليه الحال ، فكأنه قال ما ينكرون أن يكون قد فَعَلَهُ كـبيرُهم ، والإلـزامُ قـد يأتـي بلفـظ الـسؤال ، كمـا في قـوله ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [الشعراء:٧٢] ، وتارة يأتي بلفظ الأمر ، كما في قوله ﴿ فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء:٦٣] ، وتارة يأتي بلفظ الخبر كما هاهنا، أي في قوله :

---

(١) كقول الشاعر: وشَيْتُ ثوبا . وإنَّ العاذلين وشَوْا ، في القول فانظر إلى وشيي ووشيهمْ

(٢) كانت الأنصار يخاطبون رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – بقولهم راعنا . فواطأت اليهود قولهم له . قاصدين بذلك وصفه بالرعونة . وهي الحمق . فنهى الله المؤمنين عن مخاطبتهم لرسوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – بها . درءا لسفه اليهود . وحتى لا يمس بسوء ولو بطريق التورية والإيهام . فأنزل الله تعالى قوله (ياأيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا) الآية

(٣) قال الزمخشري لا ترى بابا في البيان . أدق ولا ألطف من التورية . ولا أنفع ولا أعون على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله تعالى . وكلام رسوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم –

﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء:٦٣]، وربما يكون أحد هذه الوجوه أبلغ فيه .

ووجه الإلزام : أن هذه الأصنام إن كانت آلهة كما يزعمون ؛ فإنما فعل ذلك بهم كبيرهم ؛ وذلك لأن غير الإآله لا يقدر أن يكسر الآلهة .

(ثالثها) أن يكون من المعاريض ، فقد أبيح ذلك عند الضرورة ، ولكن لا يخلو هذا الوجه من بعد ، كقول الكسائي : إن تقديره : فَعَلَهُ مَنْ فَعَلَهُ ، وهو وجه ضعيف .

(رابعها) أن يكون من باب التعريض بغباوتهم ، والتلويح بسفه عقولهم ، ومما يؤكد هذا الوجه ، أنه – عليه السلام – قد أظهرهم – من قبلُ – على خبيئة نفسه فيما عزم عليه من الكيد لأصنامهم في مساجلته معهم ، فلا حكمة إذن من نسبة الفعل إلى كبير الأصنام مع إفصاحه عما في نفسه مما قد بَيَّنَهُ وصرح به في قوله ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ ﴾ [الأنبياء:٥٧] ، وهو الأمر الذي أكدوه بقولهم ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء:٦٠] .

وأما الخيانة فهي وصف قبيح لا يصلح أن يكون خلقا لمن حَمَّلَهُمْ الحق تبارك وتعالى أمانة البلاغ عنه ، وجعلهم أسوة للخلق فيما يأتون وفيما يَذَرُونَ ، فلا يجمل بهم أن يتصفوا بشيء من صور الخيانة ، والتي تعتبر من رذائل الأخلاق ، والدناءات التي يتنزه عنها مقام النبوة !.



ومـا أورده الـبعض على ذلك من شبهة ألصقها اليهود بسيدنا داود – علـيه الـسلام – وهي مذكورة في بعض التفاسير ، فهو كذب وافتراء لا يليق بأصحاب النبوات .

كما ذكر شيخنا السيد / عبد الله الصديق – رحمه الله تعالى – في فتنة داود ، حـيث قـال : ولا أصـل لـما جـاء في الإسرائيليات ، من أنه نظر من طـاق في بيـته فرأى امرأة عريانة تغتسل ، فأعجبته ، فسأل عنها ، فقيل له : إنها امرأة شخص يقال له أوريا ، فبعثه إلى الحرب ليقتل ، فانتصر وعاد ، فبعثه ثانية ، وثالثة ، حتى قتل ، وتزوج امرأته ، وكان له تسع وتـسعون امـرأة ، فـبعث الله إلـيه ملكـين ، في صورة رجلين يختصمان في نعاج، كَنَّيَا بها عن الزوجات ، فلما قضى لهما ، صعدا إلى السماء ، وهما يقولان : قضى الرجل على نفسه، فأدرك خطأه وتاب !!!.

وأمـا الكـتمان فهـو وصـف لا يجـتمع مـع ما اختارهم الله لأجله من الـبلاغ عـنه ، يقول الله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [المائـدة:٦٧] ، وقـد استدلت عائـشـة – رضي الله عنها – بهذه الآية على عصمته – صلى الله تعـالى عليه وآله وسلم – من الكتمان ، حيث قالت : مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَدْ كَذَبَ وَاللَّهُ يَقُولُ



(يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ) الآيَة [1].

وأما البلادة : فهي صفة لا تتفق مع ما قُلِّدُوا من أعباء دعوة الخلق إلى الحق ، والتي تستلزم تحقق الفطنة والحكمة في سياستهم للطبائع المختلفة ، والمراتب المتباينة ، والقوابل المتباعدة ، والاستعدادات الغير متكافئة ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء:١٦٥] ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء:١٥].

كما أجمع من يعتد برأيهم على أن الأنبياء معصومون أيضا من كل الصغائر ، سيما صغائر الخِسَّةِ التي تُزْري بمنصب النبوة ، كسرقة لقمة، أو التطفيف بحبة ، أو الغمز [2] ، أو الطَّنْز [3].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير رقم (٤٢٤٦) وكتاب التوحيد رقم (٦٩٧٧) . وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان رقم (٢٥٩) . والترمذي في كتاب التفسير رقم (٢٩٩٤) ورقم (٣٢٠٠)

(٢) فقد أخرج أبو داود في كتاب الجهاد من سننه رقم (٢٣٠٨) وكتاب الحدود رقم (٣٧٩٣) قال : حدَّثنا عُثْمانُ بْنُ أبي شَيْبَة قَالَ حدَّثنا أَحْمَدُ بْنُ الْمُفضَّل قالَ حدَّثنا أَسْباطُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ زَعَمَ السُّدِّيُّ عَنْ مُصْعَب بْن سَعْد عَنْ سَعْدٍ قال لَمَّا كانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ أَمَّنَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسَلَّم النَّاسَ إلا أَرْبعَةَ نَفَرٍ وَامْرأتَيْنِ وسَمَّاهُمْ وابْنُ أبي سَرْحٍ فذكَرَ الْحَدِيثَ قالَ وأَمَّا ابْنُ أبي سَرْحٍ فإِنَّهُ اخْتَبأَ عند عُثْمانَ بْن عفَّان فلَمَّا دعا رسُولُ اللَّه صلَّى اللَّهُ عليْه وسَلَّم النَّاسَ إلى الْبَيْعَة جاء به حتَّى أَوْقفَهُ علَى رسُول اللَّه صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم فقال يا نبيَّ اللَّه بايِعْ عبْد اللَّه فرفع رأْسَهُ فنظر إليه ثلاثًا كُلُّ ذلك يأْبى فبايعهُ بعْد ثلاثٍ ثُمَّ أقْبل على أصْحابه فقال أما كان فيكُمْ رجُلٌ رشيدٌ يقُومُ إلى هذا حيْثُ رآني كففْتُ يدي عنْ بيْعته فيقْتُلُهُ فقالُوا ما ندْري يا رسُول اللَّه ما في نفْسك ألا أوْمأْت إليْنا بعيْنك قال إنَّهُ لا ينْبغي لنبيٍّ أنْ تكُون لهُ خائنةُ الأعْيُن قال أبو داوُد كان عبْدُ اللَّه أخا عُثْمان من الرَّضاعة وكان الْوليدُ بْنُ عُقْبة أخا عُثْمان لأُمِّه وضربهُ عُثْمانُ الْحدَّ إذْ شرب الْخمْر وقوله (لا ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين) يفيد العموم . وذلك لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم

(٣) الطنز هو الاستهزاء .وهو لا يليق بالمسلم فضلا عن الأنبياء -- عليهم صلوات الله وتسليماته - قالت بنو إسرائيل لموسى . لما أمرهم بذبح البقرة (أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين) فجعل - عليه السلام - الاستهزاء دليل الجهالة

فصـــل

كما أجمع من يعتد برأيهم من العلماء أيضا على أن تناول الأنبياء للمباحات ، لم يكن كتناول غيرهم من حيث قصد شهوة ، أو قضاء نهمة، بل لم ينفك تناولهم لها عن حكمة أو تشريع ، فهم أحسن الناس قصدا ، وأرفعهم وِجْهَةً ، فيما يأتون وفيما يَذَرُونَ .

فهذا سيدنا سليمان – عليه السلام – قال فيما حكى الله عنه ﴿ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ [ص:٣٢].

والمتأمل في الآية يدرك هذا الملحظ من نكتتين : الأولى قوله ﴿ حُبَّ ٱلْخَيْرِ ﴾ [ص:٣٢] ، وهي إضافة تؤكد صدق الوجهة فيما قصد إليه من استعراضه الخيلَ عندما عرضت عليه بالعشي كما في قوله تعالى ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِىِّ ٱلصَّـٰفِنَـٰتُ ٱلْجِيَادُ ﴾ [ص:٣١].

فلم يكن حبه – عليه السلام – لها حبَّ زَهْوٍ أو فخر أو رياء، أو أشر أو بطر[1]، وتؤكده النكتة الثانية ، وهي قوله ﴿ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾ [ص:٣٢]

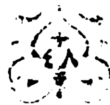
---

[1] أخرج البخاري في كتاب الجهاد والسير (٢٦٤٨) وكتاب المناقب (٣٣٧٣) وكتاب التفسير (٤٥٨٠) وكتاب الاعتصام (٦٨٠٩) والترمذي في فضائل الجهاد (١٥٦٠) عنْ أبي هُرَيْرَةَ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْخَيْلُ لِثَلَاثَةٍ لِرَجُلٍ أَجْرٌ وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَطَالَ فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيَلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوِ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيَلَهَا فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ أَرْوَاثُهَا وَآثَارُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَهَا كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِئَاءً وَنِوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ وِزْرٌ عَلَى ذَلِكَ وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحُمُرِ فَقَالَ مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَاذَّةُ (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)



وهو يؤكد عدم غفلته عن الله حالة نظره إليها عند عرضها عليه ،

والمعني : (إني أحببت الخيل حب الخير ، الناشئ عن ذكر ربي) .



يـرى الـبعض أن العـصمة تـستحيل في جانـب البـشرية ؛ وذلـك باعتـبار البـشرية وصفا قابلا لانطباع كل ما يتعلق باختيار العبد من كفر وإيمـان ، وهدايـة وضـلال ، كمـا أنـه قابـل - بالتأكـيد - لكل العوارض النفسية والجسمية، من صحة ومرض ، وقوة وضعف ، واعتدال واعتلال.

ونقـول تـصحيحا لهـذا التـصور : إنـنا لا نخـتلف مع صاحب هذا التـصور في أن البـشرية وصف قابل لطروء العوارض ، بحكم تأثر النشآت بأسـباب تلـك العوارض ، وهي إحدى السنن التي لا تتخلف ولا تتبدل ، فـلا عـصمة مـن المـرض أو العَـرَض ، ولا عـصمة من الضعف والكِبَر ، ولا عصمة من الموت .

أمـا القـول بـأن البشرية وصف قابل لاعتلاج الأضداد ، فهو كذلك في مواضـع اختيار العبد ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف:٢٩] ، ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴾ [التكوير:٢٨] .

وهـذا هـو الـشأن في المخاطـبين بالـشرائع والرسـالات ، وبه تتعين الحاجـة إلى وجـود الرسـل أصحاب النبوات ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء:١٦٥] .



أما أصحاب النبوات والرسالات ، فالشأن فيهم إنما هو لما رُشِّحُوا له، واختيروا من أجله ، وأقيموا في أدواره من البلاغ عن الله ، والدعوة إلى الله .

وأعتقد أن هذه الآية من سورة النور لها التفات إلى هذا المعنى ، وهي قوله تعالى ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾ [النور: ٥٤].

ومن له بصيرة في كتاب الله يدرك الفرق بين ما حُمِّلَ رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من أعباء الرسالة التي رشح لها ، وأقيم في دورها ، منذ أن خاطبه الله بقوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٦٧] ، وما تحمَّل به المخاطبون بفروع شريعته وأصولها مما هو منوط باختياراتهم .

فلا جرم أن كانت العاقبة مأمونة في جانب طاعتنا له ﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النور: ٥٤] ، ولم تكن مأمونة في جانب طاعته لنا ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴾[الحجرات: ٧].

وذلك لما أكدناه من أن الشأن في جانب أصحاب النبوات والرسالات ،



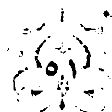
إنما هو لاختيار الحق ؛ للقيام فيما لم تتعلق به اختياراتهم بل ولا أكسابهم، وهذا معنى قول العلماء (ليست النبوة بمكتسبة) .

وعليه ، يكون الاختيار ممحوقا - في جانب أصحاب النبوات والرسالات - في البدايات بمقتضى ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾ [الأنعام:١٢٤] ، وفي النهايات بمقتضى ﴿ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [الصف:٨] ، فما رشحوا له بغير اختيار منهم في البدايات ، لا يملكون أسباب الخروج منه ، أو التجرد عنه ، في أي دور من أدواره ، وما بين المبادي والخواتيم تقوم اختياراتهم على وفق ما أدمج في البدايات من دواعي الاستشراف على ما تتطلبه النهايات ، فلا يذهلون عن نشدان الكمال فيما رشحوا له ﴿ وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْۚ ﴾ [الأنعام:١٣٢] .

فإن قيل : إن ما قررته هنا لم ينفرد به أصحاب النبوات والرسالات، بل إن جميع الخلق يشتركون معهم فيه (فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ) .

قلت : إن سلمنا بحصول الاشتراك في هذا الأمر ، فلن يكون إلا في جانب التقدير ، لا في جانب التخصيص ؛ وذلك لأن الخواتيم - في جانب أصحاب النبوات - معلومة ومتيقنة ، وهي في جانب غيرهم من سائر الخلق مظنونة .

وقد أشار شيخنا أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني الحسني ،



إلى هذا المعنى في جانب تخصيص الله لمن شاء ، بما شاء من مراتب الاصطفاء، وذلك في حِكَمِهِ بقوله :

((ألْبَسَ حُلَلَ النبوةِ للنبيين وهم أعدام ، وليست النبوة بمكتسبة، فكيف بمراتب التخصيص ، ألبس مرتبة المَلَكِيَّةِ للملائكة ولم تتقدم لهم خلوات ، وأمرهم بالسجود لمن قرب عهده بالخلق ولم يجتهد كاجتهادهم، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:٣٤] ، ألبس حلة النبوة المطلقة الاستقلالية لمركز دائرة الأنوار ، الفاتح الخاتم ، والحالُ أن آدم لا زال منجدلا في طينته (كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد)))[1]. انتهى كلامه.

أقول: وعليه ، لم يكن الشأن فيمن اصطفاهم الله لما تقتضيه اختياراتهم، وإنما كان لما أدمج في ذواتهم من أثرات النبوة ، والتي كان لها من الهيمنة والسَلاطة الكلية على صور نشآتهم ، ما لم يكن لِهِمَمِهِمْ المجردة – في الخارج – من القوة في بساط المجاهدات والمكابدات .

وإلى هذا المعنى أشار شيخنا أبو الفيض – رضي الله عنه – في مولده ، بقوله :

((ثم إن هيكله الجامع المحمدي ، هَبْ أنه مركب من جوهر لطيف وكثيف، لكن لما كان لونُ الماء لونَ إنائه ؛ لم يكن حكمٌ لجوهره العنصري على هوية ماهيته الإطلاقية الأمرية ، بل كان الحكم للعنصر

(١) يشير إلى الحديث الذي أخرجه أحمد (١٦٠٢٨) (١٩٦٨٦) (٢٢١٢٨) . ورواه الترمذي في كتاب المناقب (٣٥:٢) عنْ أبي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى وَجَبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ قَالَ وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ

الفياض ..... ولأجل هذا كان لا يُرَى له ظلٌّ . ولا ينام قلبه . وكان يستغني عن الأكل والشرب ، وما ذلك إلا لغلبة الجوهر الإطلاقي على الجوهر التقييدي (إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ)[1]

وهاهنا قلت :

متمنطق برقائق الإطلاق ملتحف بسر لطائف الأكـــــــوان
مهما بَدَا بتماثل العبدِ المضافِ لِهَائه المَقْرُوِّ بـالقــــــــرآن
متلثم بعناصر التنزيه في تشبيه أين جواهــــرُ البستـــانِ
سرٌّ بَدَا في اللوح أُعْجِمَ حرفُه معناه دَقَّ عن الأديب الدانـــــي
إنْ رُمْتَ ناسوتا وجدتَ مَهَامِهَ اللاهوت تَنْبُو عن سَنَا الإمكان

انتهى كلامه – رضي الله عنه –)) .

ولننقلب لما نحن بصدده من الكلام عن البشرية . وما يتوهمه البعض من استحالة العصمة في جانبها ؛ فنقول :

إن دعوى استحالة العصمة في جانب البشرية ، مما لا يسلِّم به العقل؛ وذلك لتعارضه مع الواقع الذي لا يجحده إلا مكابر ، فكم بَلَوْنَا فيمن عَاصَرْنَا وَصَاحَبْنَا من العلماء العاملين . والأولياء الصالحين ، من الفضائل والكمالات ، ما رشحهم لأن يكونوا مُثُلاً كريمةً تُحْتَذَى ممن يَنْشُدُونَ الكمال في أهله . والذين يصح الاقتداء بهم ، فما الظن بأصحاب النبوات والرسالات .

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه أحمد بأرقام ٥١٥١ – ٦١٢٥ – ١٠٦٣٣ – ١١٣٩٥ – . ومالك في كتاب الصيام برقم ٥٩٠ – ٥٩١ . والبخاري في كتاب الصيام برقم ١٧٨٨ – ١٨٢١ – ١٨٢٢ – ١٨٣١ . ومسلم في الصيام برقم ١٨٤٤ – ١٨٥٠ . وأبو داود برقم ٢٠١٣ – ٢٠١٤ عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه سمع النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يقول لا تواصلوا فأيكم إذا أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر قالوا فإنك تواصل يا رسول الله قال إني لست كهيئتكم إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقين

من أجل ذلك أرى من الضروري أن أكشف النقاب عن الحكمة في تنوع خطابات الحق - جلت حكمته - في جانب التأكيد على بشرية الرسل ، مع كونها من المُسَلَّمَاتِ الأُخْرَوِيَّاتِ بطرح الجدل أو الخلاف حولها ؛ وذلك لما تقرر عندنا من أنَّ (تقرير المعلوم ضرب من الجهل).

وليس يصح في الأذهان شيء * إذا احتاج النهار إلى دليل

فأقول مستعينا بالله العظيم :

اعلم أنه لا يجوز درءُ الشبهات إلا في مَظَانِّهَا [1]؛ وهو من أسبابٍ تَنَوَّعَتْ لها الخطابات في القرآن ؛ وذلك لاختلاف الشبهات لدى المخاطبين.

---

(١) وبيان ذلك أن الحق جلت حكمته لما خاطب عيسى عليه السلام بما أيده به من المعجزات . أكد على قيامها أي (المعجزات) بإذنه سبحانه وذلك في قوله ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى ﴾ [المائدة ١١٠]
والحكمة في ذلك هي أن فتنة قومه عليه السلام كانت محصورة فيه . فأكد الحق سبحانه في الخطاب على ما تندفع به الشبهة فيما أتى به من معجزات وآيات . وهذا على خلاف مخاطبة الحق سبحانه لسيدنا إبراهيم عليه السلام ببعض أفراد ما خاطب به المسيح وذلك في قوله ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة ٢٦٠] . ولم يقل سبحانه يأتينك سعيا بإذني . لأن فتنة قومه عليه السلام لم تكن فيه وإنما كانت محصورة في عبادة الأصنام

ولعل هذه هي الحكمة أيضا في أن المسيح عليه السلام لم يؤكد على ما تقوم به المناسبة في السياق . أي في قوله ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [المائدة ١١٨] ولم يقل فإنك أنت الغفور الرحيم . احترازا من أن يكون شافعا لهم مع كونهم قد اتخذوه ولدا لله سبحانه . وهذا على خلاف قول سيدنا إبراهيم عليه السلام فيما حكى الله عنه ﴿ فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [إبراهيم ٣٦] فأكد عليه السلام على ما تقتضيه المناسبة في السياق لما ذكرناه من الحكمة
وبذلك يتعين السؤال في جانب عيسى عليه السلام يوم القيامة ﴿ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ ﴾ [المائدة ١١٦]. ولا يتعين في جانب الخليل

وقد بدا لي هذا الملحظ حالة قراءتي لسورة مريم في موضعين . الموضع الأول قوله تعالى ﴿ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴾ [مريم ١٤] حكاية عن يحيى عليه السلام . والموضع الثاني قوله تعالى ﴿ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِى وَلَمْ يَجْعَلْنِى جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ [مريم ٣٢] حكاية لقول عيسى عليه السلام . والمتأمل في هاتين الآيتين يدرك أن الآية الأولى والواردة في حق يحيى قد جعلت الأمر فيه كونيا أي من حيث قوله (ولم يكن) . والآية الثانية والواردة في حق عيسى قد جعلت الأمر فيه مسندا إلى جعل الله أي من حيث قوله (ولم يجعلني) ليؤكد على أنه عليه السلام عبد لله لا يملك لنفسه إلا ما تعلقت به إرادة الله . فلا جرم أن قال الله تعالى في حقه ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [المائدة ١٧]. ليقطع بذلك لجج من قالوا المسيح ابن الله والله تعالى أعلم وأحكم .

وهنا ، يجمل بي أن أُمْتِع بصر القارئ بما حررته من تفصيل حول هذه المسألة ، في كتابي (إبراء الذمة بتحقيق القول حول افتراق الأمة) مع زيادة في هذا الموضع ، أزحت بها عَنَتَ المتعنين ، الذين أُنْضِيَتْ رواحل أفكارهم في مَهَامِهِ الحيرة ؛ وذلك لتعذر الجمع- عليهم - بين مفهوم المِثْلِيَّةِ في قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الكهف:١١٠] ، والتي هي أخص - من حيث دلالتها على المماثلة والمشاكلة - من وصف البشرية ؛ ضرورةَ أن الاشتراك في وصف البشرية لا يعني الاشتراك في سماتها وخصائصها التي هي محل التباين بين طبقات الناس بما أعطته النشآتُ من الأثرات الموضونة بها في برنامج التقدير ، والتي هي بمثابة النواة في تكوين وصياغة الشخصية الفردية .

فإليك ما كتبته وحررته حول هذه المسألة ؛ حتى لا يكونَ قَطْعُكَ في غير مَفْصِل ، ولا يطولَ عَنَاؤُكَ بإنعام النظر فيما تُعَوِّل .

اعلم أن الذين فُتِنُوا في أنبيائهم ورسلهم كانوا على ضربين :

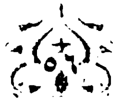
{الأول} : قوم لم يشهدوا البشرية في رسلهم ، بل اعتقدوا فيهم الألوهية ، والشركةَ مع الله ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة:٣٠]. فجاء الخطاب لهم في جانب نبينا - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - مؤكدا على مالم يشهدوه من بشرية رسلهم ، ومبطلا لزعمهم

فيما اعتقدوه من بُنُوَتِهِمْ لله – تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا – لتكون الفتنة في جانبه –صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – مأمونة ، وذلك في قوله تعالى﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف:١١٠] .

والحصر في الآية ، إما أن يكون حصرَ إفراد ، إذا اعتقد المخاطَبُ البشرية مع الألوهية.(أي : إنما أنا بشر ، ولست إآها) أو حصرَ قَلْبٍ ، إذا اعتقد المخاطَبُ الألوهية دون البشرية ، وكلاهما من أنواع الحصر الإضافي.

هذا وقد أجمع المفسرون على أن الخطاب في هذه الآية ، وفي نظائرها، للمشركين ، وليس للمؤمنين ؛ وذلك لانتفاء الشبهة عندهم .

{الثاني} : قوم لاحظوا البشرية في رسلهم ، عاريةً عن سمات الخصوصية ، وهي شبهة اقتضت أن يكون الخطاب لهم مختلفا عن سابقه، وذلك فيما حكاه الله على ألسنة رسله ،في قوله ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ [إبراهيم:١٠] ، فجاء الجواب مُقَرِّرًا لما لاحظوه من البشرية ، ومؤكدا على ما لم يشهدوه من الخصوصية، وذلك في قوله ﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [إبراهيم:١١] .



وهناك فريق ثالث ، رأى أن الاشتراك في التجانس ، علة مانعة من وقوع التخصيص في أفراده كما حكى الله عنهم ﴿ فَقَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا وَقَوۡمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ﴾ [المؤمنون:٤٧] .

وهؤلاء قد أبطل الحق تبارك وتعالى تمحلهم بهذا الهذر المجوج ، في قوله ﴿ وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ ﴾ [الأنعام:٩] .

وإليك ما كتبه شيخنا الإمام أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني الحسني – قدس الله سره – في كتابه [الكمال المتلالي ، والاستدلالات العوالي، في محاججة أهل التفريط والتغالي ، وأن فيضان الربوبية والمحمدية لا ينقطع بل متتالي] ، حول دحض هذه الشبهة ، قال رضي الله عنه :

((الدليل الثاني : وهو من العوالي في الاستدلال أيضا ، ولكن لم يكن بُدٌّ من تقديم فَذْلَكَةٍ تُنْبيكَ عما وراءها .

اعلم أن الله جل جلاله لما علم أن جميع الخلق ليس في شاكلتهم أن يأخذوا الأمداد والفيوضات من الحضرة الإآلهية ؛ جعل بيننا وبينه وسائط وبرازخ . وهم أنبياؤه ورسله وملائكته ، وَجَبَلَهُمْ على استعداد خاص صالح للتلقي من الحق ، والإفاضة على أهلهم (ربما أراد قومهم) المبعوثين إليهم .

أما علة عدم اقتدارنا على التلقي من الحضرة الإلهية إلا بواسطتهم: فلعدم النسبة (يعني المناسبة) بين عزة القدم والحدوث [1] .

وأما العلة في عدم صلاحيتنا للتلقي من الملائكة مثلا ؛ فلعدم الرابطة الجنسية ، والعلاقة الإنسية ، فإنه ليس في القوة البشرية أن تتلقى عن القوى المَلَكِيَّةِ ، ومن التفت لهذا القدر من العلم ، فَهِمَ السر في امتنان الحق جل أمره على خلقه في عدة آيات ، الآية الأولى ، قوله جل أمره: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة:١٢٨] ، أي من جنسكم ،

الآية الثانية : انظر لما أدلَتْ قريش بقولها ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ [الأنعام:٨] . فتوهموا أن الرابطة الجنسية لا تُشْتَرَطُ بين المفيض والمفاض عليه ، فرد عليهم الوحي السماوي بقوله ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَـٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴾ [الأنعام:٩] .

فأشار تعالى إلى أن القصد من البعث (وهو التهذيب والترييض) لا يحصل من الملائكة ؛ لعدم الملاءمة بين القوى الملكية والقوة البشرية ؛ ولذلك كان الوحي أحيانا يأتي حضرة أبي الأنوار مثل صلصلة الجرس ، وأحيانا يتمثل له الملك فيكلمه ، فيعي ما يقول .

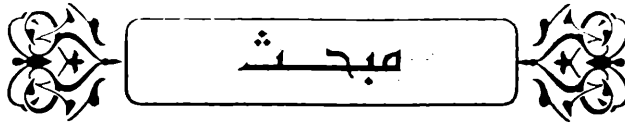
---

(١) قال الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى صدر شرحه لديباجة منتقى الأخبار : أردف (أي صاحب منتقى الأخبار) الحمد بالصلاة على رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لكونه الواسطة في وصول الكمالات العلمية والعملية إلينا من الرفيع عزّ سلطانه وتعالى شانه ، وذلك لأن الله تعالى لما كان في نهاية الكمال ، ونحن في نهاية النقصان ، لم يكن لنا استعداد لقبول الفيض الإلهي لتعلقنا بالعلائق البشرية ، والعوائق البدنية ، وتدنسنا بأدناس اللذات الحسية ، والشهوات الجسمية ، وكونه تعالى في غاية التجرد ، ونهاية التقدس ، فاحتجنا في قبول الفيض منه جل وعلا إلى واسطة له وجه تجرد ، ونوع تعلق ، فبوجه التجرد يستفيض من الحق ، وبوجه التعلق يفيض علينا ، وهذه الواسطة هم الأنبياء ، وأعظمهم رتبة ، وأرفعهم منزلة نبينا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فذكر عقب ذكره جل جلاله تشريفا لشأنه . انتهى المقصود منه

وهب أنَّا أنزلنا عليهم مَلَكًا ، لقالوا : إن هذا لا يمكننا التلقي عنه، فَهَلاَّ انقلب في قالب بشري ، حتى يصح التلقي عنه . كما استعاذت مريم عليها السلام من الروح لما جاءها بصورة مَلَكِيَّةٍ . فَصَيَّرَ تعالى ما يقترحونه آخراً أولاً ، فجعل الرسولَ من أول الأمر بشريا)). انتهى كلامه رضي الله عنه بحرفه وفصه .

الباب الثاني

ويشتمل على اثني عشر مبحثاً ، قام المؤلف - من خلالها - بكشف اللثام عما يختلج وَهْمَ السامع أو القارئ في جانب خاتم النبوات ، مما تقتضيه دلالةُ الخطاب في بعض الآيات ، مستدركا على بعض المفسرين ما بدر منهم من بعض الهنات والهفوات ، والكمال لله تعالى وحده.



حول قوله تعالى

﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾

[الفتح : ٢]

هذه الآية الكريمة تعد واحدة من بضع آيات ، أَشْكَلَ معناها على كثير من العلماء ، فضلا عن غيرهم ، وهو الأمر الذي انتدب له بعض المحققين منهم، فوضعوا حول هذه الآيات رسائل خاصة ؛ حاولوا من خلالها دفع الإشكال في معناها ، وإبراز المكنون في مُعَمَّاهَا .

ولولا الله يحفظ عارفيه ✽ لهام العارفون بكل وادي

أذكر منهم الحافظ السيوطي – رحمه الله تعالى – والذي وضع رسالة أسماها [المُحَرَّرُ في قوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر] جمع فيها أقوال صفوة من العلماء حول الذنب المضاف إلى كَافِهِ – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في هذه الآية .

ومنهم الشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني – رحمه الله تعالى – والذي عقد في كتابه [جواهر البحار في فضائل النبي المختار] بابا ذكر فيه أقوال بعض العارفين كالشيخ محيي الدين بن العربي ، والشيخ عبد القادر الجزائري في مواقفه . والشيخ الدباغ في إبريزه ، وغيرهم – رضوان الله عليهم – حول هذه الآية . وما يلحق بها من نظائرها .

ولكنني وجدت بعضهم قد سلك سبيل التكلف المضني . والبعض الآخر قد سلك سبيل التعسف المزري ، فما أغنى الأول عن الثاني ، ولا التزم الثاني سبيل النَّصَفَةِ من نفسه بإمساكه عن الخوض فيما لا يُدْرِكُ من المعاني .

ثم وقفت على ما كتبه أئمة التفسير حول هذه الآيات المشكلات ، فوجدت بعضهم قد أطال النَّفَسَ بغير طائل ، حتى أَبْعَدَ في المذهب ، والبعض الآخر قد أخفقت به سراياه ، وخَلَّفَتْهُ الجيادُ يوم الرِّهَانِ دون إصابة مرماه . فلم يُسْعِفِ الظامئَ إلا بنُغْبَةٍ لا تُرْوِي ، وَبلَّةٍ لا تغني.

فأعظمت المنة فيما ألهمني ربي . وفتح لي في توجيه هذه الآيات بما لا يتعارض مع النظم في السياق . ولا ينثلم به ما يجب اعتقاده من عصمة رسل الله – صلوات الله تعالى عليهم – باتفاق .

فخاطبت نفسي متمثلا :

قد تيممت بالصعيد زمانا * وأنا اليوم قد ظفرت بماء

فإليك أيها القارئ الكريم ما أملاه الخاطر ، وكَلَّ دون الظفر به نظرُ كل ناظر .

اعلم أنه بالنظر إلى ما أسلفناه من القول حول وجوب العصمة في حق أصحاب الرسالات – صلوات الله عليهم – يستحيل القول بجواز وقوع الذنب من النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لأمور تعد من قبيل التتمات لما ذكرناه في الفصول الأولى من الكتاب .

الأمر الأول :

أن الـذنب: هـو الكبيرة ، وتصورُها في جانبه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – يُعَدُّ من المحال .

ومما يـؤكد أن الـذنب هـو الكـبيرة قوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسـلم – مـن حـديث أنس قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفَاعَتِي لأَهْـلِ الْكَبَائِـرِ مِـنْ أُمَّتِـي[1] ، وجـاء في روايـة أبـي الدرداء (شَفَاعَتِي لأَهْلِ الذُّنُـوبِ مِنْ أُمَّتِي) ، وهو ما يوافق صنيع القرآن في قول ربنا – عز وجل – ﴿ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴾ [آل عمران:١٩٣].

فالذنـوب : الكبائـر ، وهي مُتَعَلَّقُ المغفرة ، والسيئات : الصغائر ، وهي مُتَعَلَّقُ التكفير ، كما في قوله تعالى ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [النساء:٣١] .

وعليه فـلا يصح القول بأن قوله تعالى ﴿ وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا ﴾ ، هـو مـن قبـيل التأكـيد علـى طلـب المغفـرة في قـوله ﴿ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ [آل عمران:١٩٣] ، وذلك لاختلاف الدلالة في الموضعين ، وهو ما يوافق ما تقرر في علم الأصول : من أن النص إذا احتمل التأسيس ، واحتمل التوكـيد ، فالأصـلُ : حملُـه على التأسيس ، لا على التوكيد ، وذلك لأن في التأسيس زيادةَ معنًى لا تكون في التوكيد .

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (د١٢٧٤٥) . وأبو داود في كتاب السنة (٤١١٤) . والترمذي في صفة القيامة (٢٣٥٩) . (٢٣٦٠) .



الأمر الثاني :

ورد من طريق شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ) ثُمَّ يَقُولُ: قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَنِيئًا مَرِيئًا لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا لَنَا ؟ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ (لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ) وقَالَ شُعْبَةُ كَانَ قَتَادَةُ يَذْكُرُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي قَصَصِهِ عَنْ أَنَس بْن مَالِكٍ قَالَ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ لَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ) ثُمَّ يَقُولُ: قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَنِيئًا لَكَ ، هَذَا الْحَدِيثُ قَالَ فَظَنَنْتُ أَنَّهُ كُلَّهُ عَنْ أَنَس فَأَتَيْتُ الْكُوفَةَ فَحَدَّثْتُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَس ثُمَّ رَجَعْتُ فَلَقِيتُ قَتَادَةَ بِوَاسِطٍ فَإِذَا هُوَ يَقُولُ : أَوَّلُهُ عَنْ أَنَس ، وَآخِرُهُ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ فَأَتَيْتُهُمْ بِالْكُوفَةِ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِذَلِكَ [1].

وَحُوْشِيَ أصحابُ النبي – صلوات الله عليه – أن يسألوه لأنفسهم ما يشتم منه رائحة المزاحمة له فيما خُصَّ به في نفسه ، وإنما كان سؤالهم في مقابل مغفرة الله لقومه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ما ارتكبوا من ذنب في حقه ، فلم يكن أحدهم قسيما له فيما ثبت له من الخصائص .

ثم إن المتأمل في هذا الحديث ، يرى أن الذنب (وهو الكبيرة) قد أضيف إلى رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – والسيئات (وهي

---

(١) أخرجه أحمد (١١٧٧٩) ، (١٢٣١٧) ، والبخاري في كتب المغازي (٣٨٥٤).



الصغائر) قد أضيفت إلى المؤمنين ، أي في قولـــه تعـــالـــى ﴿ وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح:٥].

ومن له أدنى مسحة من تمييز ، يدرك أن حمل هذا السياق على ما يقتضيه ظاهره ، هو إغراقٌ في الجهل بعصمته وبقدره – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – وإحلالٌ له بمنزلة أدْوَنَ من منزلة أصحابه ، وأتباعه من المؤمنين ، حيث تصور الكبائرَ في جانبه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – والصغائرَ في جانبهم – رضوان الله عليهم – وهو ما يأباه الذوق ، فضلا عن الإيمان .

الأمر الثالث :

إن القول بنسبة الذنب إليه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لا يستقيم مع النظم في السياق ؛ اذ لا مناسبة بين فتح مكة وبين مغفرة ذنبه هو – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لو سلمنا – جدلا – أن له ذنبا .

وجلَّتْ حكمة الحكيم أن يرتب حكما على غير علته التي يؤكدها النظم في السباق والسياق ، فلا جرم أن عُنِيَ بعض المفسرين بذكر المناسبات بين السور والآيات ، كالفخر الرازي في تفسيره الكبير ، وبرهان الدين البقاعي في [نظم الدرر] ، ولشيخنا السيد / عبد الله الصديق – رحمه الله – كتاب في المناسبات بين مطالع السور ومقاطعها بعنوان [جواهر البيان] أجاد فيه وأفاد .

وَنَخْلُصُ من هذه الأمور بنتيجة يقتضيها النظم ، وهي : أن الذنب الـذي أضيف إليه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في هذه الآية ، ليس ذنبا ارتكبه ، وإنما هو ذنب ارتكبه قومه في حقه ؛ فأضيف إليه من باب إضافة المصدر إلى مفعوله معنىً .

وبيان ذلك أن المصدر قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، كما هو معروف عند أرباب اللسان من العرب ، والدليل عليه من القرآن قول ربنا – تبارك وتعالى – ﴿ فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة:٣٩] ، فالمصدر هنا وهو (الظلم) قد أضيف إلى فاعله ؛ وبذلك يكون تحقيق القول في الآية على هذا المعنى ، أي (فمن تاب إلى الله من بعد ما ظَلَمَ) .

أما إضافة المصدر إلى مفعوله معنىً ، فهي كقوله تعالى ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾ [الشورى:٤١] فالمصدر هنا، وهو (الظلم) أيضا قد أضيف إلى مفعوله معنىً ؛ وبذلك يكون تحقيق القول في الآية (ولمن انتصر بعد ما ظُلِمَ) .

وعليه تكون إضافة الذنب إليه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من باب إضافة المصدر إلى مفعوله لا إلى فاعله ، كما تقول أنت عندما ترى ثَأْرَكَ فيمن ظلمك (لقد أُخِذَ فلانٌ بذنبي) وأنت – بالتأكيد – لا تريد إلا المعنى الثاني ، وهو إضافة المصدر إلى مفعوله لا إلى فاعله .

وبذلك يستقيم النظم في السياق من حيث مقطع السورة السابقة ،



(وهي سورة محمد) ومطلع سورة الفتح ، فقد ختم الله سورة محمد بقوله ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم ﴾ [محمد:٣٨] ، وهو المعنى الذي ينتظم مع ما بشر الله به رسوله في مطلع سورة الفتح من قوله ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح:١]، والمراد به : فتح مكة، الذي أعز الله به رسوله والمؤمنين ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح:٢]، أي: لأجلك ﴿ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح:٢]، يريد ما تقدم من ذنبه قِبَلَ قومه إبان بعثته ، وما تأخر من تعسفهم معه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- في صلح الحديبية ، وهو المعنى الذي ينتظم أيضا مع قوله في آخر السورة ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الفتح:٢٥] ، فقوله ﴿ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [الفتح:٢٥] ، جاء مؤكدا لما يقتضيه النظم في السياق ، وهو الأمر الذي يتفق مع قوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لقومه بعد أن أمكن منهم إبان الفتح (ما تظنون أني فاعل بكم ؟ قالوا : خيرا ، أخ كريم وابن أخ كريم، فقال لهم : اذهبوا فأنتم الطلقاء) ، فجاءت مغفرة الله لهم مواكبة لعفوه ـ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ـ عنهم ، وهو ما يتفق أيضا مع امتنان الحق – جلت حكمته – على رسوله في قوله ﴿ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ ﴾ [الفتح:٢] ،



بجعلك رحمة كلية ، تكتنف الخلق بأعطافها ، وتحتوشهم من أيدي الهلكات بنسائم لطفها ، فيؤمنون لك بعد إنكار ، ويقبلون عليك بعد إدبار ، ويدخلون في دين الله أفواجا [(1)]، بعد أن سلكوا في تيه الضلال سبلا فجاجا ، ﴿ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ [الفتح:٢] ، أي في سبيل إقالتهم من وهدة الكفر ، وإخراجهم من ظلمات الشرك .

فكان – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – بذلك مظهرا لصراط ربه المستقيم في جانب الهداية ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٤ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [يس:١-٥] ، كما كان الشيطان مظهرا لصراط ربنا المستقيم في جانب الغواية، أي من حيث قوله تعالى ردا عليه – لعنه الله – في قوله ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر:٣٩] ، فقال الله له ﴿ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [الحجر:٤١]. فلا جرم أن قال الله حكاية لقوله – عليه اللعنة – ﴿ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف:١٦] .

(١) بينا أنا أقرر هذا المعنى . ألهمني الله له شاهدا من القرآن . ألا وهو قول الله تعالى ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر:١-٣] فقد استهل الله السورة بما استهل به سورة الفتح من ذكر الفتح والنصر ثم أعقب ذلك بذكر دخول الناس في دين الله أفواجا . ولا يكون ذلك إلا بعد مغفرة الله لهم ما يتعلق بذنبه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – قبلهم



والنكتة في هذه الآية هي: أن قوله (صراطَك) جاء منصوبا على إسقاط الخافض ، كما قاله الزجاج ، وشَبَّهَهُ بقول العرب (ضرب زيد البطن والظهر) أي على الظهر والبطن ، أقول : ومثل هذا لا يقاس عليه ، بل هو تخريج ضعيف لا يصلح في هذا الموضع ، فلا يقال : (قعدت الكرسي) ، وإنما يقال : قعدت على الكرسي ، هذا مع ضميمة أن (الصراط) ظرف مختص وليس مبهما، فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة حرف (على) أو (في) ، وما زعمه أبو الحسين بن الطراوة من أن الصراط والطريق : ظرف مبهم لا مختص ردَّه عليه أهل العربية .[1]

أقول : والأَوْلَى أن يُضَمَّنَ الفعلُ (لأقعدن) معنى ما يَتَعَدَّى بنفسه ، فيكون التوجيه للآية (لأقعدن لهم بطرقهم [2]، موافقا فيهم أو منهم صراطك المستقيم ، من حيث ما اقتضته حكمتك وتعلقت به إرادتك) .

---

(١) الظرف المختص هو ما يكون له اسم مشتق من جهته ، كالمسجد والسوق ، فهذا لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) أو (الباء). تقول قعدت في المسجد ، أو بباب السوق ، وقد نشأت هنا معارك بين أرباب اللغة ، ليس البساط بساطها ، هذا وقد فصّل السهيلي: حيث قال : إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم ، وجب النصب ، كقولك دخلت العراق ، وإن ضاق كالبئر والحلقة كان النصب بعيدا جدا ، فتقول دخلت في البئر ، وأدخلت أصبعي في الحلقة ، والإبرة في الثوب ، والقياس على هذا التفصيل يجيز انتهاء الفعل إليه بنفسه ، وبواسطة الحرف ، وقالت العرب : ذهبت الشام ، وهذا عند سيبويه ظرف مختص انتصب على ازالة الخافض .

(٢) فقد أخرج أحمد (١٥٣٩٢) والنسائي (٣٠٨٣) عنْ سَبْرة بْن أبي فاكه قال سمعْتُ رسُول الله صلَّى اللهُ عليْه وسلَّم يقُولُ إنَّ الشَّيْطان قعد لابْن آدم بأطْرُقه فقعد لهُ بطريق الإسْلام فقال لهُ أتسْلمُ وتذرُ دينك ودين آبائك وآباء أبيك قال فعصاهُ فأسْلم ثُمَّ قعد لهُ بطريق الْهجْرة فقال أتُهاجرُ وتذرُ أرْضك وسماءك وإنَّما مثلُ الْمُهاجر كمثل الْفرس في الطّول قال فعصاهُ فهاجر قال ثُمَّ قعد لهُ بطريق الْجهاد فقال لهُ هُو جهْدُ النَّفْس والْمال فتُقاتلُ فتُقْتلُ فتُنْكحُ الْمرْأةُ ويُقْسمُ الْمالُ قال فعصاهُ فجاهد فقال رسُولُ اللَّه صلَّى اللَّهُ عليْه وسلَّم فمنْ فعل ذلك منْهمْ فمات كان حقًّا على الله أنْ يُدْخلهُ الْجنَّة أوْ قُتل كان حقًّا على الله عزَّ وجلَّ أنْ يُدْخلهُ الْجنَّة وإنْ غرق كان حقًّا على الله أنْ يُدْخلهُ الْجنَّة أوْ وقصتْهُ دابَّتهُ كان حقًّا على الله أنْ يُدْخلهُ الْجنَّة



وهذا الوجه هو ما تقتضيه المناسبة بين قوله تعالى ﴿ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [الحجر:٤١] ، وبين قوله حكاية لقول إبليس ﴿ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف:١٦]

وهنا أُحِبُّ أن أؤكد على أمر يَصْلُحُ أن يكون ضابطا لكل من ينتهج تفسير القرآن بالقرآن ، وهو : (أن أَوْلَى ما تُفَسَّرُ به الآياتُ ، هو ما يتعين في نظائرها من أوجه الدلالات ، التي تقوم بها المناسبات) .

وذلك حتى لا نضربَ وجوهَ القرآنِ بعضَها ببعض ؛ فقد ورد في الجامع لمعمر بن راشد[1] تحت قوله (باب الخصومة في القرآن) ، قال أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، قال سمع رسولُ الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – قوما يتدارأون في القرآن ، فَقَالَ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا ، ضَرَبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ، وَإِنَّمَا نَزَلَ كِتَابُ اللهِ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَلاَ تُكَذِّبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، فَمَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوهُ ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَكِلُوهُ إِلَى عَالِمِهِ .

ولعلك تلتفت إليَّ قائلا : كيف نسلم بأن إغواء الشيطان للإنسان ، هو مقتضى صراط الله المستقيم ؟ مع أننا نقرأ قوله تعالى ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٢٨] ، وقوله ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الأعراف : ٢٩] .

(١) الجامع لمعمر بن راشد (الجزء ١١) صفحة ٢١٦ . وعزاه الحافظ نور الدين الهيثمي للطبراني في الكبير . وقال رجاله رجال الصحيح .



وقوله ﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ ﴾ [الزمر:٧] .

قلنا : اعلم أن الشيطان ليس له سلطان على عباد الله المخلَصين ، فهو لا يملك من إغواء الخلق إلا ما تعلقت به إرادة الحق - تبارك وتعالى- مما صرحت به الآيات ، ومنها قوله - تعالى - حكاية لقوله - عليه اللعنة - ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [الحجر:٤٠]، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجر:٤٢]، وقوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴾ [النحل:٩٩ - ١٠٠]، وقوله تعالى ﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ۘ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النساء:١١٨] .

ثم اعلم أنه يجب على العبد المكلف أن يفرق - في النظر والاعتبار- بين نسبة الأمور إلى الخلق ، من حيث اكتسابهم لها بمقتضى اختيارهم ، والذي هو فرع تكليف الله لهم ، وبين نسبتها إلى الحق - سبحانه - من حيث تعلق مشيئته بها ، والتي لا يجوز للعبد أن يشهدها مجردة عن الحكمة في اختياره سبحانه .

فاختيار العبد دائرٌ بين الحُسْن والقُبْح ، والصواب والخطأ ، والصحة والبطلان ، والحلية والحرمة ، أما اختيار الحق - سبحانه — بمقتضى

حكمته فلا يكون إلا حسنا أبدا [1].

وهنا يجمل بنا أن نَذْكُرَ للقارئ الكريم عبارة لشيخنا أبي الفيض في حِكَمِهِ تشير إلى هذا المعنى ، قال رضي الله عنه :

((كل مسألة لها جهتان : جهة إلى الحق ، وجهة إلى الخلق ، فَأَوْفِ كُلَّ جهة وما تقتضيه ، وإلا بَدَا لك من الله – عند مفارقة الوطن – ما لم تكن تحتسب)) .

وما أَجْمَلَهُ الشيخُ – رضي الله عنه – في هذا الموضع ، فَصَّلَهُ في موضع آخر من حِكَمِهِ أيضا ، قال رضي الله عنه :

((للإرادة نسبتان : نسبةٌ إراديةٌ (يقصد بها مرادات الحق في الخلق) وهي القَولُ فيها : سبحان من لا يقعُ في ملكه إلا ما يريد ، وهي التي يجب الرضى بها في مقول : يجب الرضى بالقضاء ، وهذه النسبة يجب على العارف ألا تخالفَ إرادتُه فيها إرادةَ الحق ، بل يَلْتَذُّ بكل واقعٍ في الملك، وقد اقتضتها حضرةُ الوُسْعِ والإطلاق .

---

(١) قد أشار إلى هذا المعنى شيخنا أبو الفيض – رضي الله عنه – بقوله في إجازته . عند تأكيده على ما ينبغي أن يتمسك به سالك طريقته الركن الثالث التماس المعاذر لسائر عباد الله على اختلاف مراتبهم . واتساع مجال آرائهم . وتباين مذاهبهم. فمن لم يسلم عليك مثلا . أو سلمت عليه فلم يرد عليك . تعتذر أنت عنه بأنه لم يسمعك . أو كان مشغولِ البال . وقس واستعن على هذا بدوام إستحضار أن الحق تعالى هو الآخذ بالنواصي . ولا فاعل سواه ﴿ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [هود : ٥٦] فتأمل . فإنه إذا كان الحق في نفسه على الصراط المستقيم . وهو مع ذلك آخذ بالنواصي . فما ثم بهذا الاعتبار إلا الصراط المستقيم . ولا تزد على الإنكار على المنحرف بلسان الشرع . ومن كان هكذا أنكر وهو أب شفيق رحيم انتهى كلامه

قلت ومما يؤكد هذا اللحظ قول ربنا – سبحانه – في معرض التسلية لرسوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – (فاصفح الصفح الجميل) ثم أتبع ذلك بما يكون أعون له على الصفح من شهود فعله سبحانه في كل ما ووجه به من شئونه التقديرية حيث قال(إن ربك هو الخلاق العليم)

ونسبة أمرية (يقصد بها مرادات الحق من الخلق) وهي متعلق الكسب ، وبها ظهر سر بعثة الرسل ، وإليها يجب التفات المكلفين ، ولولاها ما ظهر سر الأمر والنهي ، لولا نسبةُ مظهريةِ التكليفِ المُنْصَبَّةُ على الإنسان ، وفي هذه النسبة قيل لا يجب الرضى بالمَقْضِيِّ ، ولا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ .

فهذه زُبْدَةُ تحقيق مسألة الكسب ، فَخُضْ لُجَّةَ هذه الحقيقة صَفْواً ، واترك البحر رَهْواً .

فَكِّكِ الجهاتِ ، تأمنْ من الأُغلوطاتِ والجهالاتِ ، من أخذ الأشياء من حيثيثة التقييد ، هوتْ به ريحُ البعدِ في مكان سحيق التقليد)) . انتهى المراد منه .

أقول : ولعلك تدرك الحكمة – من خلال ذلك – في هذا التوجيه النبوي ، أي في قوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من حديث عَلِيٍّ ابْن أَبي طَالِبٍ – عليه السلام –(لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ)[1].

فأنت ترى أنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – قد عدل عن أن يقول : والشر ليس منك ؛ احترازا من أن ينسب التقدير والخلق لغيره

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه أحمد برقم (٧٦٤) . ومسلم في صلاة المسافرين (١٢٩٠) . وأبو داود في كتاب الصلاة (٦٤٩) . والترمذي في الدعوات (٣٣٤٤) . والنسائي في الافتتاح (٨٨٧) . والدارمي في كتاب الصلاة (١٢١٠) .



سبحانه، إلى قوله : والشر ليس إليك ، أي لا ينبغي أن ينسب إليك ، وإن كان منك تقديرا وخلقا وإيجادا .[1]

أقول : وبعد أن أزحنا اللثام عن وجه هذه المسألة . نعود لمناقشة ما قد يراه البعض شبهة ينتفي معها ما قررناه قريبا من أن إضافة الذنب إليه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – هي من باب إضافة المصدر إلى مفعوله .

فإن قيل : إذا سلمنا لكم ما تَدَّعُونَ في هذا الأمر ، فكيف نوجه قول أصحابه – رضوان الله عليهم – له فيما ورد من حديث أم المؤمنين عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذا أَمَرَهُمْ أَمَرَهُمْ مِنَ الأَعْمَال بِمَا يُطِيقُونَ قَالُوا إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرَفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ ثُمَّ يَقُولُ إِنَّ أَتْقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا .[1]

والجواب على هذا السؤال نجده صريحا في عَجُزِ هذا الحديث ، أي في قول أم المؤمنين عائشة :(فيغضب حتى يعرف الغضب في وجهه ، ثم يقول إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا) ، وفيه إبطال لما توهمه الأصحاب – رضوان الله عليهم – من نسبة الذنب إليه على الحقيقة .

وقد جاء هذا أيضا صريحا في رواية أحمد عن أم المؤمنين عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُهُمْ بِمَا يُطِيقُونَ فَيَقُولُونَ إِنَّا لَسْنَا

(١) هذه إحدى مسائل القدر . وقد بينتها بأطرافها في كتاب (مطابقة الخُبْر الخبر . فيما يتعلق بمسائل القدر) أسأل الله تيسير إخراجه قريبا إن شاء الله تعالى

(٢) أخرجه أحمد (٢٣١٥٤) . (٢٣١١٣) . والبخاري في كتاب الإيمان (١٩)



كَهَيْئَتِكَ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ فَيَغْضَبُ حَتَّى يُرَى ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ قَالَ ثُمَّ يَقُولُ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ قَلْبًا .

وعليه يكون المعنى : كيف تنسبون الذنب إلى جهتي ، وأنا أعلمكم بالله ، وأتقاكم له قلبا ، وأشدكم له خشية ؟!.

فإن قيل : فما هو جوابكم على قول سيدنا عيسى – عليه السلام – في حديث الشفاعة عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا. الحديث. وفيه : ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَكَلِمَةَ اللَّهِ وَرُوحَهُ فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكُمْ ائْتُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ فَيَأْتُونِي . الحديث . [(١)]

قلنا : إن سلمنا بأن الذنب الوارد في هذا الحديث هو ذنب اقترفه رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – فإننا لا نسلم بأن مغفرةَ الله له ما تقدم منه وما تأخر علةٌ مساويةٌ لما رشح له من القيام في هذا الدورِ، وهو دور الشفاعة الكبرى ، وذلك لقيام علة – في جانب المسيح – هي آكد من تلك العلة، وهي مَظِنَّةُ ترشيحه للشفاعة ، وهذه العلة هي أن المسيح – عليه السلام – لما أحال أهل الموقف على النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لم يذكر في جانب نفسه ذنبا ، كما جاء ذلك صريحا في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) إخرجه أحمد (١١٧١٠) . والبخاري في كتاب التفسير (٤١١٦) وكتاب التوحيد (٦٨٨٦) . وابن ماجه في كتاب الزهد (٤٣٠٢)

أُتِـيَ بلحْـمٍ فرُفِعَ إليْهِ الذِّرَاعُ وَكانَتْ تُعْجِبُهُ فنَهَسَ مِنْهَا نَهْشَةً ثُمَّ قالَ أنَا سَـيِّدُ الـنَّاسِ يَـوْمَ الْقِـيَامَةِ وَهَـلْ تَـدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ الأَوَّلِينَ وَالآخِـرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لا يُطِيقُونَ وَلا يَحْتَمِلُونَ فَيَقُولُ النَّاسُ أَلا تَرَوْنَ ما قَدْ بَلَغَكُمْ أَلا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ . الحديث . وفيه : فَـيَأْتُونَ عِيـسَى فَيَقُولُونَ يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلا تَرَى إِلَى مَا نَحْـنُ فِيهِ فَيَقُولُ عِيسَى إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ قَـطُّ وَلَـنْ يَغْـضَبَ بَعْـدَهُ مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي اذْهَبُوا إِلَى غَيْـرِي اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا فَيَقُولُونَ يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَـاتِمُ الأَنْبِـيَاءِ وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّـكَ أَلا تَـرَى إِلَـى مَـا نَحْـنُ فِـيهِ فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ. الحديث .[1]

وعلـيه ، فـإن جعلـنا العلـة في اختـيار الله لنبينا – صلى الله تعالى علـيه وآلـه وسـلم – للقيام في هذا الدور (دور الشفاعة الكبرى)، هي ما ذكره المسيح – عليه السلام – من مغفرة الله له – صلى الله تعالى عليه وآله وسـلم – مـا تقـدم ومـا تأخر – على فرض أن الذنب المضاف إليه هو ذنب اقترفه هو – لأشْكَلَ ذلك على إيراد شبهة وهي :

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير من صحيحه (٤٣٤٣) . والترمذي في صفة القيامة (٢٣٥٨)

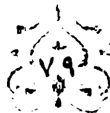
كيف لم يرشح لهذا الدور الاعظم ، المسيح - عليه السلام - مع كونه لا ذنب له ؟! ورشح له رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - على فرض وقوع الذنب منه مغفورا ! !

ونجيب على هذا بقولنا :

إن قول المسيح - عليه السلام - [إائتوا محمدا - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - عبدا غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر] قد جاء مؤكدا على ما تقتضيه مناسبة المقام ، وهي أن مغفرة الله - لأجله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - ما ارتكبه قومه في حقه من ذنب هنا ، شاهدُ يُونِسُ بقبول شفاعته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - في أهل الموقف هناك .

وهي علة مساوية ، لتحقق المناسبة فيها بين الموقفين . والله تعالى أعلم وأحكم .

فإن قيل : فما هو جوابكم على ما توجهت به هذه الآيات من مخاطبته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بالاستغفار لذنبه في قوله تعالى ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ ﴾ [محمد:١٩] ، والامتنان عليه بوضع الإصر عنه في قوله تعالى ﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ [الشرح:٢]، وإخباره بتوبة الله عليه في قوله تعالى ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة:١١٧] .



قلنا: أما قوله تعالى ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [محمد:١٩] ، فتوجيهه على مقتضي ما أسلفناه قريبا من إضافة الذنب إلى مفعوله معنى ، ويؤيده أمور :

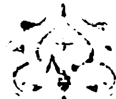
<u>الأمر الأول</u> : استهلال الآية بقوله تعالى ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:١٩] ، وهو استهلال لا يراد به ما يقتضيه ظاهر الأمر فيها من الدلالة على كلمة التوحيد ؛ فإنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ما بُعِثَ إلا بها، وما دعا إلا إليها ، وما قاتل إلا عليها ، وما حَقَنَ الدماء وَأَحْرَزَ الأموال إلا بإعلان القول بها [1]، فما أَبْعَدَ قولَ من قال من المفسرين: أي دُمْ على ذلك !! وهو قولٌ يبطله :

<u>الأمر الثاني</u> : وهو أن الآية مدنية – بَلْهَ السورة كلها – وهو الأمر الذي تنتفي معه الحكمة من التأكيد على ما يقتضيه ظاهر الأمر من الدلالة على كلمة التوحيد ، وإنما جاءت الآية لتؤكد على حقيقة أخرى ، ألا وهي تَفَرُّدُهُ – سبحانه – بالمشيئة المطلقة في اختياره وفعله ، وهو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم ، ومما يدعم هذا المعنى .

<u>الأمر الثالث :</u> وهو ما تقتضيه دلالة ضمير الشأن الذي جاء متصلا بـ (أنَّ)، في قوله تعالى ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:١٩]،ولم يقل (فاعلم ألا إله إلا الله) مما تنتفي معه دلالة اللفظ في الكلمة المشرفة ، على

---

(١) .فقد أخرج البزار – بسند رجاله موثقون – عن عياض الأنصاري قال قال رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – [إن لا إله إلا الله . كلمة على الله كريمة . لها عند الله مكان . وهي كلمة من قالها صادقا . أدخله الله بها الجنة . ومن قالها كاذبا . حقنت دمه. وأحرزت ماله . ولقي الله غدا فحاسبه]



المعنى المعروف ، وهو : لا معبود بحق إلا الله ، ويبقى الحكم للشأن فيما أكده من ملزومها (وهو تَفَرُّدُهُ سبحانه بالمشيئة المطلقة كما بَيَّنَّا قريبا).

الأمر الرابع : هو أن الله – جلت حكمته – قد عطف عليه قوله تعالى ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [محمد:١٩] ،وهو ما ارتكبه قومك في حقك؛ لما سبق من الشأن في هدايتهم ، ويرشحه أنه عطف المؤمنين والمؤمنات عليه بالواو واللام أي في قوله ﴿ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [محمد:١٩] ،مما تتأكد به المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه .

وبيان ذلك هو أن الحق – جلت حكمته – قد عطف على الذنب (وهو المصدر) ما يقتضي المغايرة ، والتي أكدها الحق باللام في قوله ﴿ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [محمد:١٩] ولم يقل (والمؤمنين والمؤمنات) لئلا نتوهم أن العطف في الآية لمقدر محذوف ، وهو ذنوب المؤمنين والمؤمنات ، ويبقى التقدير في جانب الذنب المضاف إليه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

ولكن لما لم يكن جائزا أن يأمر الله نبيه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – بالاستغفار للمشركين ، كأن يقول له (واستغفر للمشركين والمشركات والمؤمنين والمؤمنات) لامتناع ذلك بسبب شركهم أو كفرهم ، والذي هو علة ظاهرة في قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [التوبة:١١٣] . وقوله



﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ﴾ [التوبة:١١٤] ، وهي علة أيضا في عدم قبول الاستغفار منهم مع تلبسهم بالكفر .

فقد ورد عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّ حُصَيْنًا أَوْ حَصِينًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ لَعَبْدُ الْمُطَّلِبِ كَانَ خَيْرًا لِقَوْمِهِ مِنْكَ كَانَ يُطْعِمُهُمُ الْكَبِدَ وَالسَّنَامَ وَأَنْتَ تَنْحَرُهُمْ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ فَقَالَ لَهُ مَا تَأْمُرُنِي أَنْ أَقُولَ قَالَ قُلِ اللَّهُمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي وَاعْزِمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي قَالَ فَانْطَلَقَ فَأَسْلَمَ الرَّجُلُ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ إِنِّي أَتَيْتُكَ فَقُلْتَ لِي قُلِ اللَّهُمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي وَاعْزِمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي فَمَا أَقُولُ الآنَ قَالَ قُلِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَخْطَأْتُ وَمَا عَمَدْتُ وَمَا عَلِمْتُ وَمَا جَهِلْتُ (١).

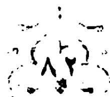
فلم يأمره بالاستغفار إلا بعد إسلامه .(٢)

لذا حصر الحق - سبحانه - الاستغفار في جانب حقه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- فقال ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [محمد:١٩] أي خاصة دون حق الله في الإيمان ، وعدم الشرك به، فكان استغفاره - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لهم في جانب حقه سببا في هداية الله لهم ، وتوبته عليهم .

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٩١٤١) . والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٥٤٧ - ٥٤٩) ورواه ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/ ١٢٨)

(٢) ولا يرد على هذا قول نوح لقومه ﴿ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾ [نوح ١٠] . لأنه محمول على معنى التوبة في جانب المشركين كما في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة ٥] . أي آمنوا بعد كفرهم . فضمن الفعل (تابوا) معنى (آمنوا)



ومما يؤيد ذلك قول ربنا ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ [غافر:٥٥] ؛ فإن مطالبته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بالصبر - صدر هذه الآية - على ما أصابه من أذى من قِبَل قومه ، يُعَدُّ مناسبةً يتسق بها النظم مع عَجُزِهَا، وهو قوله تعالى ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ [غافر:٥٥] ، وعليه يكون التوجيه في الآية: اصبر على أذاهم لك، وتكذيبهم إياك ، واستغفر لذنبك قِبَلَهُمْ .

وهذا على خلاف ما تَوَجَّهَتْ به الآية ، أي في قول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران:١٣٥] ، فإن صَدْرَ الآية وعَجُزَهَا لا ينتظمان إلا مع إضافة الذنوب إليهم من باب إضافة المصدر إلى فاعله ، لا إلى مفعوله ، وَمِثْلُ ذلك قوله تعالى ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾ [يوسف:٢٩] ، فإن عَجُزَ الآية يدل على أن إضافة الذنب إليها هو من باب إضافة المصدر إلى فاعله أيضا .

أما الجواب على قوله تعالى ﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝ الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الشرح:٢-٣] ، فهو أن الوِزْرَ وإن كان يشترك مع الإثم



في الحكم العرفي ، إلا أنهما يختلفان في الوضع ، فإن وضع الوِزْرِ للقوة ؛ لأنه من الإزار، وهو ما يقوي الإنسان ، ومنه الوزير [1]، لكن غلب عليه استعماله في جانب الشر ، وَوُضِعَ الإثمُ لِلَّذَّةِ .

وقد عجبت لقول الفيروزآبادي في بصائره حول هذه الآية ، حيث قال :

((وقوله تعالى ﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ [الشرح:٢] ، أي ما كنت فيه من أمر الجاهلية ، فأعفيت بما خصصت به عن تعاطي ما كان عليه قومك)) . انتهي كلامه بشينه ومينه ، ولكل عالم كبوة أو نبوة .

قلت :وقد أحسن مُحَشِّيهِ في تعقبه ؛ حيث أزال ثُفْلَهُ وكدره بقوله:

تَبعَ المصنفُ الراغبَ في تفسيره للآية ، وللإمام محمد عبده توجيه جميل، قال في تفسيره للآية :

((والكلام على التمثيل ، فإن ما كان يحمله – عليه السلام – من ثقل الاهتمام بشأن قومه ، وضيق المذاهب بين يديه قبل تواتر الوحي عليه بالإرشاد ، لم يكن ثقلا حسيا ، ينقض منه الظهر ، ولكنه كان هَمًّا نفسيا ، يفوق أَلَمُهُ أَلمَ ذلك الثقل الحسي الممثل به ، فَعَبَّر عن الهَمِّ الذي تبخع به النفوس بالحمل الذي تُقْصَمُ له الظهور)) . انتهى ، وهو كلام معتبر ، عليه مسحة الأدب .

---

(١) الوزير : إما من الوزر ، لأنه يحمل الثقل عن أميره ، أو من الوزر ، وهو الملجأ لأن الأمير يعتصم برأيه ، ويلتجئ إليه في أموره ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴾ [طه:٢٩] ، وهو الذي يؤازره ، فيحمل عنه ما يبهظه أو يتكاده . •



وكيف نسلم للفيروزآبادي هذا الكلام ، الذي لا خطام له ولا زمام، ونترك قول المعصوم - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - فيما أخرجه الحاكم في المستدرك ، وصححه على شرط مسلم ، وقد وافقه الذهبي بشيء في تلخيصه، كما رواه أبو نعيم ، والبيهقي كلاهما في دلائل النبوة من تأليفه ، وابن سيد الناس في عيون الأثر ، والماوردي في أعلام النبوة ، وأخرجه البزار أيضا مرفوعا بلفظ ((ما هممت بشيء مما كان عليه أهل الجاهلية ، يعملون به ، غير مرتين ، كل ذلك يحول الله بيني وبين ما أريد من ذلك ، ثم ما هممت بعدها بشيء حتى أكرمني الله برسالته)).[1]

وقد أورده ابن حزم بلفظ : ((ما هممت بقبيح مما كان أهل الجاهلية يهمون به ، إلا مرتين ، كلتاهما عصمني الله منها ، قلت لرفيق لي : أبصر لي غنمي ، أسمر كما يسمر الفتيان ، فقال : نعم ، وفي كلتا المرتين كان تغلبه عينه ، ولا يوقظه إلا حر الشمس)) .

قال (أي ابن حزم) : وبذا صح أنه لم يعص الله بمعصية كبرت أو صغرت ، إذ ليس في السمر إلا ما يجذب إليه الطبع من استحسان منظر حسن ، أو صوت جميل ، وكان ذلك مجرد هَمٍّ بمضمونه . انتهى كلامه .

وعليه ، فإن الوزر في الآية ، لا يجوز حمله إلا على ما كان - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - يعالجه - عند نزول الوحي - من شدة ، كما

---

(١) وقد صححه القاري والشهاب الخفاجي كلاهما في شرحيهما على شفاء عياض . وعزاه السيوطي إلى إسحاق بن راهويه في مسنده . وابن إسحاق والبزار والبيهقي وأبي نعيم وابن عساكر . عن علي بن أبي طالب - عليه السلام - قال سمعت رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - يقول ما هممت بشيء مما كان أهل الجاهلية يهمون به . قال ابن حجر إسناده حسن . ورجاله ثقات



جـاء ذلـك صـريحا عـن ابـن عـباس فِـي قَوْلِهِ تعالى (لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعْجَلَ بِـهِ) قَـالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِـدَّةً وَكَـانَ مِمَّـا يُحَـرِّكُ شَفَتَيْهِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاس فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُـولُ اللَّـهِ صَـلَّى اللَّـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَرِّكُهُمَا وَقَالَ سَعِيدٌ أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاس يُحَرِّكُهُمَا فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِـهِ إِنَّ عَلَيْـنَا جَمْعَـهُ وَقُـرْآنَهُ) قَـالَ جَمْعُـهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْـرَأَهُ (فَـإِذَا قَـرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) قَالَ فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَـيَانَهُ) ثُـمَّ إِنَّ عَلَيْـنَا أَنْ تَقْـرَأَهُ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِـكَ إِذَا أَتَـاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَرَأَهُ .[1]

فكـان قـوله تعالى ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴾ [الشرح:١] موذنا بتثبـيت فـؤاده ، وإذهاب خوفه ، ودفع ما كان يعتريه من شدة عند نزول الوحـي عليه ، ولذا لم يكن مطلب الكليم – عليه السلام – بنجوة عن هذا المعنـى أي في قـوله ﴿ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِى صَدۡرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرۡ لِىٓ أَمۡرِى ﴿٢٦﴾ وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِى ﴾ [طه:٢٥-٢٨] .

فلا غرو أن أكد الحق – سبحانه وتعالى – على قيام هذه المناسبة في جانـب رسـوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – بقوله ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعۡنَا عَنكَ وِزۡرَكَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهۡرَكَ ﴾ [الشرح:١-٣]

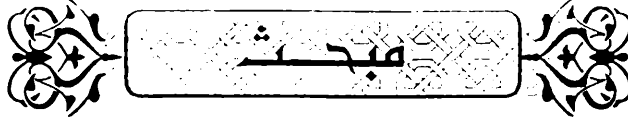
---

(١) أخرجه أحمد (٣٠٢٣) . والبخاري في بدء الوحي (٤) وكتاب التوحيد (٦٩٧٠) . ومسلم في كتاب الصلاة (٦٨٠). والنسائي في الافتتاح (٩٢٦)

أما الجواب على قوله تعالى ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة:١١٧] فهو أن الإخبار بتوبة الله على النبي والذين اتبعوه في ساعة العسرة – من المهاجرين والأنصار – جاء مقيدا بحال لا تصلح أن تكون علة في لازم توبة الله عليهم ، وهذه الحال هي جملة الصلة ، في قوله ﴿ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة:١١٧] ، وإنما تصلح أن تكون منقبة لهم ، وعلة في تخصيص الله إياهم بمحبوبيته ؛ إذ لا يستوي الذين اتبعوه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في ساعة العسرة ، وتجشموا لقاء العدو معه ، قاطعين مئات الكيلو مترات بين الوهاد والنجاد ، ضاربين في وعثاء السفر ، مع من تخلفوا عنه في الخروج معه بغير عذر ، وإنما آثروا البقاء في أهليهم وعشائرهم ، وضيعاتهم وأموالهم .

وعليه ، فإن ذكر التوبة في جانبه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- إنما هو من باب قول شيخنا – رضي الله عنه – فيما أسلفناه ((مِنْ فتوات الإرسال ، تحملُهم أعباءَ الخطابات الثقال)) .

فإنــه – جلـت حكمته – قد قدم ذكر توبته على رسوله – صلى الله تعـالى علـيه وآلـه وسلم – على ذكر توبته في جانب الثلاثة الذين خُلِّفُوا ، ليرفعَ عنهم الحرج ، ويمحوَ من قلوبهم أثارة وحشة الذنب ، ومما يتأكد بـه هـذا المعنـى. عـدم تكـرار فعـل التوبة في جانب الثلاثة ، أي في قوله (وعلى الثلاثة) ولم يقل (وتاب على الثلاثة) وهو من باب الملاطفة .



حول قوله تعالى

﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥]

كتب أحد الحمقى والمغفلين كتابا حول أنبياء الله ورسله في القرآن الكريم ، ذكَرَ فيه مالا يصدر إلا عن شخص مفتون في دينه ، أو متهمٍ في عقيدته، حيث تناول - فيما سَوَّدَ - رسلَ الله - صلوات الله عليهم- بالتجريح ، ورماهم بالنقيصة ، وَأَكْثَرَ من الولوغ في أعراضهم ، مع تبجح بارد، وَقِحَةٍ مزرية ، في حق من اصطفاهم الله ، واختارهم لرسالاته ، فوصفَ سيدَنا موسى - عليه السلام - بالعصبية ، ورمى سيدَنا نوحا - عليه السلام - بالإهمال والتقصير في حق ولده مع عنايته برعاية الحيوانات ، مما كان له أثره بالسلب على ولده ؛ حيث نشأ على الكفر ، ثم لم ينقطع عند هذا الحد من الإسفاف ، بل أطلق لنفسه الخبيثة عِنَانَ الجهل ، فتناول سيد المرسلين ، وخاتم النبيين - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بكلام لا يختلف اثنان على خروج قائله من الملة ، حيث جزم بأن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - ليس معصوما حتى من أعظم الذنوب ، وهو الشركُ بالله - تعالى - مستظهرا هذا الزعم الباطل من قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥] .



ولم يَدْرِ هذا المأفونُ المفتونُ أن الحق - جلت حكمته - قد افترض في جانب ذاته - المقدسة عن سمات الحوادث - ما يستحيل تصورُهُ أو اعتقادُ شيء منه في حقه جل وعلا .

من ذلك قوله تعالى صدر سورة الزمر ، والتي وردت فيها هذه الآية (موضوع الإشكال) ﴿ لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ [الزمر: ٤] .

فتراه سبحانه في هذه الآية قد افترض ما يستحيل في حقه ، ثم أبطله بالعدول - في الجواب - عن الاتخاذ إلى الاصطفاء ؛ إيذانا بفساد الافتراض في جانب الأول ، وقيامِهِ في جانب الثاني ، ثم أعقب ذلك بقوله ﴿ سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾ [الزمر: ٤] .

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَـٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٧] ، وهو أيضا من صور افتراض المستحيل في حقه سبحانه وتعالى ، وقد قضى الحق بفساده في نفس السياق، في قوله تعالى ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ ﴾ [الأنبياء: ١٨] ، ثم ختم الآية بما يُبْرِزُ العلة في افتراض المستحيل مع تنزهه سبحانه عنه، وهي دفع الشبهة عند من يعتقدها ؛ حيث التفت من التكلم إلى مخاطبة من تقوم عندهم الشبهة ، فقال ﴿ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٨] .



وكـــذلك قـــولـه تعـــالى ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف:٨١] ، وقد أعقبه الحق سبحانه بقوله ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الزخرف:٨٢] .

وَنَخْلُصُ من هـذا بحقيقة ينبغـي التأكيد عليها ، وهي أن افتراض المستحيل ليس فرعا عن تصور إمكانه أو حدوثه .

ونقيس أمـر المعـصوم هنا على أمر ربه ؛ وذلك لأن ما رشح له وأقيم فـيه مـن أدوار النـبوة أو الـبلاغ عـن الله ، يمـنع مـن التخلف عن القيام في أسباب التحمل بأعباء ما قُلِّدَهُ من مراتب الاصطفاء .

ثـم نعـود للـتكلم عـن الـشبهة الـتي استظهرها هذا الحاطب بليل ، وقـوفا مع دلالة الخطاب في الآية ، وهي قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر:٦٥] ، فنقول :

اعلـم أن الحـق – جلت حكمته – قد قَدَّمَ على هذه الآية ما يدل على عدمِ تحققِ مصداقيةِ الفرض ، في جانب المعصوم – صلى الله تعالى عليه وآله وسـلم – وجانــبِ أصـحاب الرسـالات ، الـذين شَـمِلَتْهُمْ الآيـةُ بالخـبر ، وتحققِهـا في جانـب المخاطَبين بفروع شريعتهم وأصولها ، وذلك من خلال بلاغهـم عـن الله – سـبحانه وتعالى – ألا وهو قوله تعالى ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ [الزمر:٦٤] .

وهـو اسـتفهام إنكـاري ، يفـيد خروجَه – صلى الله تعالى عليه وآلـه



وسلم – عما يلزم من تعيين الخطاب – في جانبه – في الآية التي بعدها ، وهذا أشبه بقول ربنا ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴾ [المدثر: ١-٥] ، فالخطاب متعين فيه بالوصف، أي في قوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴾ [المدثر: ١] ، وذلك في جانب النذارة وما يتبعها ولا ريب ، أما قوله ﴿ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴾ [المدثر: ٥]، فهو مصروف عنه – بداعي الحال – متعين في المخاطَبين ممن كانوا ملابسين لعبادة الأوثان ، ومثل هذا يعرف بالتفات الضمائر ، الذي تكلم عنه ابن أبي الإصبع في [بديع القرآن] حيث قال : جاء في القرآن الكريم من الالتفات قسم غريب جدا ، لم أظفر بمثاله، وهو أن يقدم المتكلم في كلامه مذكورَيْن ، ثم يخبر عن الأول ، وينصرف عنه إلى الإخبار عن الثاني ، ثم يعود فينصرف عن الإخبار عن الثاني إلى الإخبار عن الأول ، ومثله قوله – تعالى – ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات: ٦-٨] .

انصرف عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه – تعالى – فقال : ﴿ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴾ [العاديات: ٧] ، ثم قال – سبحانه وتعالى – منصرفا إلى الإخبار عن الإنسان : ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات: ٨] .



قلت : وفي قوله - تعالى - ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ [الزمر: ٦٤] ، نكتتان :

النكتة الأولى : في دلالة الفاء التعقيبية . وهي عند الأصوليين لا تخلو من أن تدخل على الأحكام ، أو عِلَلِهَا ؛ فعلى الأول يلزم أن تستعمل بعد الدليل دالَّةَ تَرَتُّبِ الحكمِ الداخلةِ هي عليه (على ذلك الدليل)، ومع أن الأصل ألا تدخل الفاء على العلل لاستحالة تأخر العلة عن المعلول ، إلا أنها قد تدخل عليها بشرط أن يكون لها دوامٌ لِيُتَصَوَّرَ وجودُه بعد الحكم؛ ليصح دخول الفاء عليها بهذا الاعتبار .

أقول : وبذلك يتبين للقارئ الكريم أن دخول الفاء هنا أتى لإفادة ترتب الاستفهام الإنكاري في قوله ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ [الزمر: ٦٤] ، على تحقق علته في قول المشركين لرسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - استلمْ بعضَ آلهتنا ؛ نؤمنْ بإآلهك ! !

وهو ما يؤكد خروجه عن دائرة النذارة في قول ربنا ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥] ، وهو الأمر الذي يؤكده قول الحق - تبارك وتعالى - ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّآ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٩] .



والآية – بمنطوقها ومفهومها – تدل على أن النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ليس مخاطَبا بنذارة القرآن ، وإنما المخاطَبُ بها هم أمته، ولا يَردُ على هذا قولُ ربنا – تبارك وتعالى – ﴿ وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف:٤٤] ؛ وذلك لاندراج النذارة تحت الذكر اندراجَ الأخص تحت الأعم ؛ فلا جرم أن وُصِفَ النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – بكليهما (أعني الذكرَ والنذارةَ) في قول ربنا ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَـٰتٍ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [الطلاق:١٠-١١] ، وقوله – تعالى – ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ [الفتح:٨] وهي علة في اتحاد المخرج في قول ربنا – تبارك وتعالى – ﴿ الٓر ۚ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾ [هود:١-٢] على أحد القولين .

فأنت ترى – في هذا النسق – كيف طرأ الخطاب منه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – دون التوطئة له ، أي في قول ربنا ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾ [هود:٢] ، وهو ما يعني اتحاد الوصف بين القرآن العظيم ، والنبي الكريم – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – فكلاهما موصوف بالنذارة والذكر .

أما قوله ﴿ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴾ [الزخرف:٤٤] ، فهو لا يعني

الاشتراك في محل النذارة ؛ وذلك لأن الأمة سوف تُسْأَلُ عن إيمانها ، كما أخرج الإمام البخاري في صحيحه تحت ما ترجم له بقوله: بَاب مَنْ قَالَ إِنَّ الإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ) عَنْ قَوْلِ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَقَالَ (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ) ، وأخرجه الترمذي مرفوعا من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ (لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ) قَالَ عَنْ قَوْلِ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ .(١)

أما سؤال رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – فيكون عن جواب قومه له بدلالة قوله – تعالى – ﴿ ۞ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة:١٠٩] ، ويكون – أيضا – عن تبليغ الرسل أُمَمَهُمْ ، كما جاء ذلك صريحا في قول ربنا ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، وهو ما أكده حديث أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجِيءُ نُوحٌ وَأُمَّتُهُ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى هَلْ بَلَّغْتَ فَيَقُولُ نَعَمْ أَيْ رَبِّ فَيَقُولُ لأُمَّتِهِ هَلْ بَلَّغَكُمْ فَيَقُولُونَ لا مَا جَاءَنَا مِنْ نَبِيٍّ فَيَقُولُ لِنُوحٍ مَنْ يَشْهَدُ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه . والترمذي في كتاب التفسير (٣٠٥١) .



لك فيقولُ مُحمَّدٌ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ وأُمَّتُهُ فنَشْهَدُ أنَّهُ قَدْ بلَّغَ وهُوَ قوْلُهُ جلَّ ذِكْرُهُ (وكَذَلِكَ جعلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) وَالْوَسَطُ الْعَدْلُ .[1]

والـيه يـشير قـوله - تعـالى - ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٤١] .

ثـم اعلـم أن في قـوله - تعـالى - ﴿ قُل لَّآ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٩] الـتفاتا مـن مخاطـبة المـشركين في قـوله ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام: ١٩] إلى مخاطبته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - تمييزا لجلالته في منـزلة الخطـاب، مـع دلالـة الآيـة علـى أن نـذارة القـرآن ما توجهت إلى المخاطَبين بـه إلا بواسطة بلاغه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - عن ربه ؛ كمـا قـال الله - تعـالى - علـى لـسان مـن آمـن ﴿ ۞ وَيَٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٤١﴾ تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ ﴿٤٢﴾ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴿٤٣﴾ فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٤٤﴾ ﴾ [غافر: ٤١-٤٤].

---

(١) أخرجه أحمد (١٠٨٥٣) . (١١١٣٢) . والبخاري في أحاديث الأنبياء (٣٠٩١) . وكتاب التفسير (٤١٢٧) . وابن ماجه في كتاب الزهد (٤٢٧٤)



ا ا ا

<u>النكتة الثانية :</u> في دلالة تضعيف النون من قوله ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ [الزمر:٦٤] بإدغام النون الأولى – وهي علامة رفع الفعل – في النون الثانية، وهي نون الوقاية ، على غير الأصل في قراءة ابن عامر (تَأْمُرُوْنَنِيْ) بنونين ، وقرأ نافع (تَأْمُرُوْنِيَ) بنون خفيفة مكسورة وفتح الياء بعدها .

قال ابن عطية : ((هذا على حذف النون الواحدة ، وهي النون الموطئة لياء المتكلم ، ولا يجوز حذف النون الأولى – وهو لحن – لأنها علامة رفع الفعل)) .

وقال أبو حيان : ((في المسألة خلاف ، منهم من يقول : المحذوفة نون الرفع ، ومنهم من يقول : نون الوقاية ، وليس بلحن ؛ لأن التركيب متفق عليه ، والخلاف جرى في أيِّهما حُذِفَ ؟ ونختار أنها نون الرفع)) .

قلت : ولا يصح قول أبي حيان : ونختار أنها نون الرفع ، وإن وقع الاتفاق على التركيب لثبوت القراءة به ، واختيارُ ابن عطية أصح .

وقراءة الجمهور ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ [الزمر:٦٤] بتشديد النون المكسورة وسكون الياء ، وَفَتَحَهَا ابنُ كثير .



وهـذه الـصورة لم تتكـرر إلا في جانـب الخليل - عليه السلام - فيما حكى الله عنه في قوله ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٠] .

وأرى أن النكتة في إدغام نون الرفع في النون الموطئة لياء المتكلم ، هي إشـباع الـنون الأولى (وهـي علامـة رفـع الفعـل) بحـركة الـنون الموطئة لياء المـتكلم؛ إمعانـا في التـنويه بقـدره ، وإغراقا في تعظيمه وتوقيره ،وَذهَاباً في التأكيد على شفوف مرتبته .(١)

وهذا اللحظ الكريم لم يسبقني إليه - بحمد الله - أحد من المتقدمين، أو المتأخرين ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

وعلى هذا يكون التوجيه في الآية : (لمثلي يقال هذا وأنا رسول الله إليكم ، مـصدقا لما بين يدي من الكتاب ، ومهيمنا عليه ، وما قلت لكم إلا ما أمرني الله بـه : أن اعـبدوا الله ربـي وربكم ، وذروا ما كان يعبد آباؤكم ؟!) ومثله قوله تعالى ﴿ تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ ﴾ [غافر: ٤٢] .

---

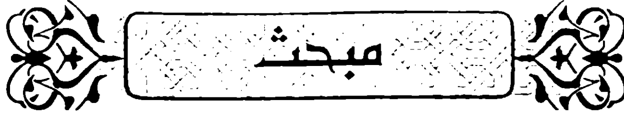
(١) الـنون الموطـئة لـياء المـتكلم . وهـي نـون الـوقاية تلحق ياء المتكلم المنصوب بفعل نحو (فاعبدني) أو حرف نحو (أنني أنا الله) . والمجرورة بـ (من) نحو (محبة مني) أو بـ (عن) نحو (ما أغنى عني)



ومما يرشح هذا المعنى ، وصفُه - سبحانه - لهم في عَجُزِ الآية بالجهل، أي في قوله ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ [الزمر:٦٤] .

وبالنظر إلى هذا المعنى ، يستحيل أن يكون - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - هو المقصودَ بتوجه النذارة في قول ربنا ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر:٦٥] . والله أعلم وأحكم .





مبحث

حول قوله تعالى

﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال:٦٧]

إن تعجب فعجب قولهم : إن في الآية عتابا لرسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – على أخذه الفداءَ من أسرى بدر ، قبل أن يستحرَّ القتلُ بمُقَاتِلَتِهِمْ ، وهو قولٌ عارٍ عن حلية التحقيق . وما حَمَلَهُمْ عليه إلا تَقَفُّصُهُمْ بقفص التقليد الرديء ، ونحن نُبْطِلُ هذا القول من عدة وجوه .

الوجه الأول : أن الآية تعد من صيغ العموم ؛ وذلك لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، وهذا على خلاف قول ربنا ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [التوبة:١١٣]، وقوله ﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب:٣٨] ، فلفظ (النبي) في الآيتين لا يتعين إلا في جانب رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – فاللام فيه للعهد .

الوجه الثاني: أن الآية قد خرجت مخرج الخبر ، الذي يفيد التقرير



لشرع من قبلنا ، وقد أعقبه الحق - تبارك وتعالى - بما يفيد ارتفاعه ونسخه في شرعنا ؛ وعليه تكون الآياتُ محمولةً على مفهوم الامتنان ، لا على مفهوم العتاب .

الوجه الثالث : هو أننا إن سلمنا بأن في الآية عتابا ، فإنه لا يتوجه إلا إلى أصحاب رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بدلالة الالتفات من الغَيْبَةِ إلى المخاطبة في قول ربنا ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال:٦٧] ، وهو ما أكده رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بقوله كما في حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : لَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ عَذابُهُمْ (وفي رواية لأحمد عذابُكم) أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ شَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ) إِلَى قَوْلِهِ (فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلالاً طَيِّبًا) فَأَحَلَّ اللَّهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ .(1)

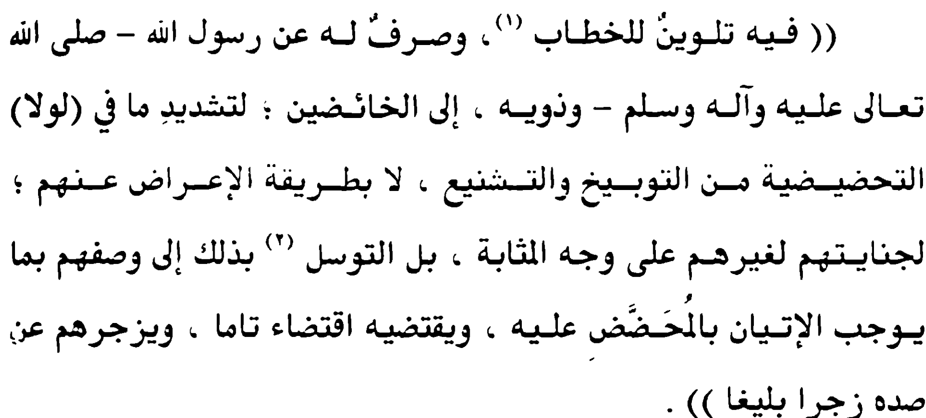
ومن ثم كانت النذارة بالعذاب متوجهة إليهم بدلالة الخطاب ، في قول ربنا - عز وجل - ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الأنفال:٦٨] .

ومثله قول ربنا - جل جلاله - ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾ [النور:١٢] على ما ذكره المولى أبو السعود في تفسيره ، حيث قال :

---

(١) أخرجه أحمد (٢٠٣) . (٢١٦) ومسلم في كتاب الجهاد والسير (٣٣٠٩) . والترمذي




((فيه تلوينٌ للخطاب [1]، وصرفٌ له عن رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وذويه ، إلى الخائضين ؛ لتشديدِ ما في (لولا) التحضيضية من التوبيخ والتشنيع ، لا بطريقة الإعراض عنهم ؛ لجنايتهم لغيرهم على وجه المثابة ، بل التوسل [2] بذلك إلى وصفهم بما يوجب الإتيان بالمُحَضَّضِ عليه ، ويقتضيه اقتضاء تاما ، ويزجرهم عن صده زجرا بليغا)) .

قلت : وهذا كثير في القرآن ، ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق .

الوجه الرابع : أن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - قد وافق بقبوله الفداءَ من الأسرى كتابا من الله سبق بتحليل ما حرم على غيره ، كما يشير إلى ذلك قوله - تعالى - ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الأنفال:٦٨] ، وهذا أشبه بحكْمِهِ- صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بالباطن في بعض القضايا التي جمعها الحافظ السيوطي - رحمه الله تعالى - في تأليف له صغير ، أسماه [الباهر ، في حكمه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بالباطن والظاهر] وقد طُبِعَ أكثر من مرة .

---

(١) يقصد بالتلوين الالتفات . وقد عرفنا ذلك بدلالة العطف في عبارة له عند تفسيره لقول الله تعالى ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة ١١٢] حيث قال إذ منصوبة بمضمر خوطب به النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بطريقة تلوين الخطاب والالتفات اهـ

(٢) يقصد اتخاذه وسيلة إلى وصفهم بما يوجب الإتيان بالمحضض عليه . وربما يكون في الكلمة تصحيف . وأصلها التوصل . وكلاهما بمعنى واحد . والله أعلم

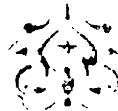
ونجد تصديق هذا المعنى في القرآن ، في قول ربنا - تبارك وتعالى- ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء:١٠٥] .

__الوجه الخامس :__ أن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - قد فعل - بقبولِه الفداءَ - ما هو أوفقُ بطبعه [١]، وأرفقُ بأمته ، كما صح عن أم المؤمنين عائشةَ - رضي الله عنها - أنها قالت : ما خُيِّرَ رسولُ الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بين أمرين إلا اختار أيسرَهما .

__الوجه السادس :__ أن ما اختاره سيدنا عمر - رضي الله عنه - في شأن الأسرى لم يكن بأولى مما اختاره سيدنا أبو بكر - رضي الله عنه - وذلك لأن كلا منهما قد وافق وجها من وجوه الحق فيما ذهب إليه ؛ ومما يؤيد ذلك ويزكيه ما ورد من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْن مَسْعُوْدٍ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الأَسْرَى

---

(١) اعلم أن الحق - جلت حكمته - قد طبع رسوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - على الرفق ، في أخذه وعطائه ، في بيعه وشرائه ، في تقاضيه وقضائه ، في شأنه كله ، وجعله مظهرا للرحمة الكلية ، التي شملت بأكنافها جميع أجناس العالم ، مؤمنهم وكافرهم ، برهم وفاجرهم . ثم اعلم أنه - سبحانه - ما أثنى على رسوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - إلا بما وصفه به من كونه لين العريكة ، وطيء الكنف ، واسع الصدر ، حليما ذا أناة ، وذلك في قوله سبحانه ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران:١٥٩] . ولم يمدحه سبحانه بقوة اضطلاعه بالأمر فيما خوطب به من قوله ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [التوبة ٧٣] . (ونظيرها في سورة التحريم) . فإذا كان الحق - جلت حكمته - قد أمر رسوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بأن يغلظ على الكفار والمنافقين . فكيف يثني عليه بانتفاء الغلظة عنه في جانبهم . بل وجعل ذلك علة في ائتلاف القلوب عليه محبة ونصرة ودفاعا ؟ ونجيب على هذا بقولنا إن ما فطر الله عليه رسوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - هو الكمال الذي لم يقسم لأحد إلا من باب الاقتداء به ، والأخذ بسنته وهديه . فلا جرم أن كان أكمل البرية خلقا وخلقا ، سمتا وهديا ودلا . وعليه يصبح الأمر بالغلظة في الآية متوجها إلى الأمة دونه . وذلك لأن الحق - جلت حكمته - لم يكلف رسوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - إلا بما هو أوفق مع طبعه



قَالَ فقالَ أَبُو بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْمُكَ وَأَهْلُكَ اسْتَبْقِهِمْ وَاسْتَأْنِ بِهِمْ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ قَالَ وَقَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْرَجُوكَ وَكَذَّبُوكَ قَرِّبْهُمْ فَاضْرِبْ أَعْنَاقَهُمْ قَالَ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ انْظُرْ وَادِيًا كَثِيرَ الْحَطَبِ فَأَدْخِلْهُمْ فِيهِ ثُمَّ أَضْرِمْ عَلَيْهِمْ نَارًا قَالَ فَقَالَ الْعَبَّاسُ قَطَعْتَ رَحِمَكَ قَالَ فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ شَيْئًا قَالَ فَقَالَ نَاسٌ يَأْخُذُ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَقَالَ نَاسٌ يَأْخُذُ بِقَوْلِ عُمَرَ وَقَالَ نَاسٌ يَأْخُذُ بِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ قَالَ فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ لَيُلِينُ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ أَلْيَنَ مِنَ اللَّبَنِ وَإِنَّ اللَّهَ لَيَشُدُّ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ مِنَ الْحِجَارَةِ وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ كَمَثَلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلام قَالَ (فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) وَمَثَلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ كَمَثَلِ عِيسَى قَالَ (إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا عُمَرُ كَمَثَلِ نُوحٍ قَالَ (رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا) وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا عُمَرُ كَمَثَلِ مُوسَى قَالَ رَبِّ (اشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيمَ) أَنْتُمْ عَالَةٌ فَلا يَنْفَلِتَنَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبَةِ عُنُقٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلا سُهَيْلُ ابْنُ بَيْضَاءَ فَإِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ الإِسْلامَ قَالَ فَسَكَتَ قَالَ فَمَا رَأَيْتُنِي فِي يَوْمٍ أَخْوَفَ أَنْ تَقَعَ عَلَيَّ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتَّى قَالَ إِلا سُهَيْلُ ابْنُ بَيْضَاءَ قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) إِلَى قَوْلِهِ :

(لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) . أخرجه أحمد- واللفظ له - والترمذي ، والطبراني في الكبير .

فما اختاره الصِّدِّيقُ - رضي الله عنه - من قبول الفداء ، قد وافق ما ضَرَبَ له النبيُّ - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - مَثَلاً بإبراهيم وعيسى ، وهما من أولي العزم من الرسل ، وما اختاره الفاروق من قتلهم قد وافق ما ضرب له النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - مثلا بموسى ونوح ، وهما أيضا من أولي العزم من الرسل ، مع اعتبار أن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - قد أقام لهما وجه العذر فيما أشارا به عليه ، لما شاهده من مراد الله فيما طبعهما عليه من الشدة في جانب الفاروق ، واللين في جانب الصديق ، مؤكدا ذلك بقوله : إنَّ اللَّهَ لَيُلِينُ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ أَلْيَنَ مِنَ اللَّبَنِ وَإِنَّ اللَّهَ لَيَشُدُّ قُلُوبَ رِجَالٍ فِيهِ حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ مِنَ الْحِجَارَةِ ، (ولكل وجهة هو موليها) .(١)

---

(١) وذلك لأن حكمةَ الحكيم - سبحانه - في اختياره لأتباع رسوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - قد اقتضت أن يكونوا كما وصفهم في كتابه ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح:٢٩] .

كما اقتضت أن يكون الصِّدِّيقُ - في حياة رسول الله - الرجلَ الهينَ اللينَ . الوادعَ ذا الصدر الواسع . وفي زمن خلافته الرجلَ الشديدَ الصارمَ . الذي يعلن الحربَ على مانعي الزكاة . فيعارضه في ذلك الرجلُ الذي لا تلين له قناة في الحق . وهو عمر الفاروق - رضي الله عنه - والذي عُرِفَ بالشدة . ولعلك تدرك الحكمة في هذا التحول العجيب . وهي ما يقتضيه القيام في هذا الدور الأعظم . والذي يستدعي في المرشَّح له . والمُقام فيه . أن يكون قويا شديد البأس . صادعا بالحق . مؤديا للأمانة التي حُمِّلها . أداءً متوفرا على إقامة العدل . والأخذ للضعيف من القوي . ومن الظالم للمظلوم . ولقد كانت بداية هذا التحول على أثر وفاة رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- يوم أن وقف الصديق صادعا في الناس بالحق . تاليا لقول الله تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ [آل عمران:١٤٤] في الوقت الذي قام فيه عمر معلنا وعيده وتهديده لكل من يقول إن محمدا قد مات . فتأمل هذا الملحظ .

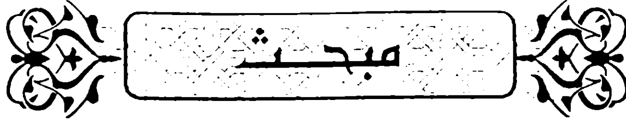


مع كونه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لم يأخذ بأحد الرأيين منفكا عن الآخر ، وإنما جَمَعَ بينهما على التخيير في قوله : أَنْتُمْ عَالَةٌ فَلا يَنْفَلِتَنَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ إلا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبَةِ عُنُقٍ .

وهذا يذكرنا بحكم سيدنا داود وسيدنا سليمان - عليهما السلام - في قضية الحرث الذي نفشت فيه غنم القوم ، والتي أَجْمَلَهَا القرآن في قول ربنا - سبحانه - ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ ۚ وَكُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩] .

والمتأمل في الآيتين يرى أن الحق - جلت حكمته - قد رجَّحَ حكمَ سليمان على حكم داود - عليهما السلام - مع كون سليمان وارثا لأبيه ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النمل: ١٦]، ولم يُخَطِّئْ داودَ - عليه السلام - بل قال : ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ ﴾ [الأنبياء: ٧٩] ؛ وذلك لأن داود - عليه السلام - قد توخى في حكمه جانب العدل ، وسليمان قد توخى ما هو أوفق . وأعون للرجلين على حَسْمِ أسباب الإحن ، وقطع الضغائن والدِّمَنِ . رزقنا الله وإياكم كمالَ الأدبِ مع أصفيائه، من رسله وأوليائه .

الوجه السابع : أن الحق - جلت حكمته - لم تتعلق مشيئته باستئصال شأفة المشركين الذين خرجوا لقتال رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - في غزوة بدر ؛ وذلك لما سبق من عِلْمِهِ - سبحانه - فيهم، وَتَعَلُّقِ إرادته بهدايتِهم ودخولِهم في الإسلام ، ولو أراد - سبحانه - هَلَكَتَهُمْ لكلف بذلك ملائكته المنزَلين ، الذين أَمَدَّ بهم رسولَه والمؤمنين، وكان عددُهم خمسةَ آلاف ، والله أعلم بمراده .



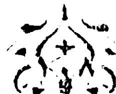
حول قوله تعالى

﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [التوبة:٤٣]

لما عزم النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – على الخروج إلى تبوك ، استأذنه بعض أولي الطَوْل والغنى في التخلف عن الخروج معه ، متعللين – في ذلك – بأعذار أَبْدَوْهَا ؛ فأذن لهم رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في القعود ، فأنزل الله عليه قولَه : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [التوبة:٤٣].

وقد ذهب جمهور المفسرين إلى أن الآية تحمل لَوْماً أو عتابا لرسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – على إذنه لهم بالقعود ، بدلالة الاستفهام الإنكاري في قوله : ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [التوبة:٤٣]، وإن كان مسبوقا بذكر العفو في جانبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم !.

قال شيخنا السيد / عبد الله الصديق – رحمه الله تعالى – في كتابه [دلالة القرآن المبين ، على أن النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – أفضل العالمين] :



((..... فأنزل الله – تعالى – يبين له أن ترك الإذن لهم كان أولى ؛ لما يترتب عليه من انكشاف الصادق من الكاذب فيما أَبْدَوْهُ من الأعذار ، واستفتح ما أنزله بجملةٍ دعائية ، هي قوله : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ ﴾ [التوبة:٤٣] على عادة العرب ، في استفتاح كلامهم بهذه الجملة ، أو بقولهم : غفر الله لك ، أو : جُعِلْتُ فداك ، أو نحوها ، يقصدون تكريم المخاطَبِ إذا كان عظيمَ القدر ، ولا يقصدون المعنى الوصفيَّ[1] للجملة ، فالآية – بحسب الأسلوب العربي – تفيد تكريمَ النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – وتعظيمَه ، خلافا لمن وَهِمَ ففَهِمَ منها عتابَه وتأنيبَه ؛ لأن النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لم يخالفْ أمرا ولا نهيا ؛ فيستوجبَ ما فهمه ذلك الواهم .

وقولُهُ : ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة:٤٣] وهلا تركتَهم ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ [التوبة:٤٣] هو محطُّ البيان المذكور ، وأولويةُ ترك الإذن ، سياسةٌ لا علاقة لها بالدين)). انتهى كلامه .

قلت : إن قولَه : (واستفتحَ ما أنزله بجملة دعائية ، هي قوله: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ ﴾ [التوبة:٤٣] على عادة العرب) يحتاج إلى نظر ؛ وذلك لأن السياق لا يقتضيه .

(١) قلت : يقصد بالمعنى الوصفي ، تحقق اللازم فيها



وبيان ذلك أن (العفو) ليس مقصورا على هذا المعنى الذي يتبادر إلى الأذهان عند إطلاقه (وهو : الصفح) ، وإنما قد يَردُ على معنى : الترك وعدم البيان أو الذكر . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَـٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ ﴾ [المائدة:١٥] . أي لا يبينه لعدم تعلق المصلحة ببيانه . كما قال شيخنا السيد / عبد الله الصديق – رحمه الله تعالى – في المصدر السابق. عند كلامه عن هذه الآية من سورة المائدة .

ومن ذلك قوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – مِنْ حديثِ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ . وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ."[1]

وعليه ، يكون قوله : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ ﴾ [التوبة:٤٣] جملة خبرية، وليست جملة إنشائية (دعائية) ، ويتأكد هذا المعنى للأمور التالية :

<u>الأمر الأول :</u> أن التركيب يقتضيه . وهو قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَـٰذِبِينَ ﴾ [التوبة:٤٣] ؛ فإن (حتى) إذا كان الفعل بعدها مُسَبَّباً عن الفعل قبلها . تكون بمعنى(كي).

(١) أخرجه أحمد (٩٣٧) ، (١٠٤٣) ، (١١٧٩) ، والترمذي في كتاب الزكاة (٥٦٣) ، وابن ماجه في كتاب الزكاة (١٧٩٠) ، (١٨٠٣) ، والدارمي في كتاب الزكاة (١٥٧٣)

كقولك : جئتك حتى تعلمَني ، فقوله : تعلمني : فعلٌ مُسَبَبٌ عن الفعل: جئتك .

وعليه يكون قوله : ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة:٤٣] من قبيل ما هو إنشائي المبنى ، خبري المعنى ؛ تَبَعًا لدلالة العلة في قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [التوبة:٤٣] .

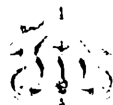
ولو سلمنا بأن قوله : ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة:٤٣] إنشائي المبنى والمعنى ؛ لَلَزِمَ أن يكون التركيب هكذا : (لم أذنت لهم قبل أن يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) ؟! .

ونظيره في القرآن ، قولُ ربنا : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ [الأعراف:١٢٣] ، ونظائرها في سورتي (طه والشعراء) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ [طه:١١٤] .

والأسلوب في هذه الآيات : أسلوب إنشائي ، وليس خبريا .

الأمر الثاني : أن تَبَيُّنَ صدقِ الصادق ، وكذبِ الكاذب ، وَقَعَ نتيجةً لإذنه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لهم بالتخلف ، ولم يقعْ نتيجةً لعدم إذنه ، المستلهَمِ من الدلالة الظاهرة في قوله : ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة:٤٣] .

الأمر الثالث : أن السياق في الآيات قد جاء مؤكدا على قيام الحكمة في جانب إذنه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لهم في التخلف عن

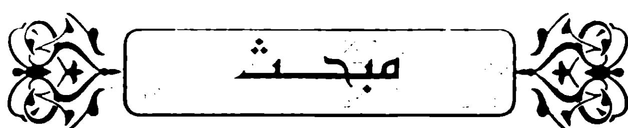


الخروج معه . وانتفائها في جانب عدم إذنه لهم ؛ وذلك في قوله :

﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [التوبة:٤٧] .

وتأملْ قوله : (لو خرجوا فيكم) ، ولم يقل : (معكم) ، أي : إن خرجوا فيكم ، فلن يكونوا معكم ، وهذا نذيرُ شؤم وهزيمة محققة ، فكان إذنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – بالتخلف لهم موافقا للحكمة التي أكدها الحق بقوله : ﴿ مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [التوبة:٤٧] .

ثم إن الحق – جلت حكمته – قد أكد على أن إذن رسوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لهم بالتخلف عن الخروج ، قد جاء موافقا لمراده سبحانه فيهم . وذلك في قوله : ﴿ ۞ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴾ [التوبة:٤٦] . والله تعالى أعلم وأحكم .



مبحث

حول قوله تعالى

﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾ [هود: ١٢]

لقد أَشْكَلَتْ هذه الآية على ما يقتضيه ظاهرها من مَظِنَّةِ تركِه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لبعض ما أُوْحِيَ إليه، وضيقِ صدره به، وهو الحقُّ من ربه ! .

هذا وقد ذهب المفسرون إلى أن المراد : لعلك تاركٌ بعضَ القرآن، وهو ما فيه سَبُّ آلهتهم، وتسفيهُ أحلامِهم؛ اتقاءا لشرورهم، ودفعا لكيدهم .

وما كان المستقدمون من المفسرين يملكون أكثرَ من هذا في جانب تأويل الآية، وهم مَجْزِيُّونَ به خيرا ؛ وذلك لأن الشأن فيما لم يَرِدْ فيه بيانٌ من قِبَلِ المعصوم - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - هو الأخذُ إما بدلالة اللفظ، أو خَصِيْصَةِ التركيب، أو ضميمة السياق، أو إلحاق النظير بالنظير .

ونحن نتناول الكلام حول هذه الآية على ما يقتضيه النظم في السياق. فنقول : إذا تأملت الآيتين بعد هذه الآية، لوجدتَ المقصدَ فيهما يدور حول التأكيد على نوعين من الإعجاز في القرآن، وهما : الإعجازُ البيانيُّ. والإعجازُ العلميُّ .

فإن قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [هود:١٣]، يشير إلى النوع الأول من الإعجاز، وهو الإعجاز البياني، الذي يتجلى في تراكيب القرآن وأفانينه، من حيث وجَازةُ اللفظ، وجزالةُ المعنى، وحسنُ السَّبْكِ، وجمالُ التركيب، وعذوبةُ الجَرْس، وسلامةُ النظم، وهو الجانب الذي أعجز أساطين البلاغة، وأعيان الفصاحة، من أرباب اللسان .

والآية الثانية تلْفِتُنا إلى النوع الثاني من الإعجاز، وهو الإعجاز العلمي .

وبيان ذلك أن الخطاب في قوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [هود:١٣] متعين في رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – بدلالة (قُلْ). ثم إن الحق – جلت حكمته – قد التفت من مخاطبته – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – إلى مخاطبتنا حيث قال : ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [هود:١٤]، ولم يقل – سبحانه – (فإلم يستجيبوا لك) بإفراد ضمير المخاطَب، تبعا لما تقتضيه دلالة الخطاب في سابقتها، كما نجد ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص:٥٠] : وذلك لأن الأمر في آية

(القصص) يتعلق بوجوب اتباعه وطاعته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- فيما دعا إليه، وأمر به، وبلغه من فروع الشريعة وأصولها، أما الأمر في آية (هود) فهو يتعلق بما لم يكونوا (أي المعاصرون للتنزيل) يملكون شيئا من أسباب الاستشراف عليه، ألا وهو الإعجاز العلمي .

ولعلها كانت العلةَ في ضيق صدره - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - [1].

ونظير ذلك قوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - يَا عَائِشَةُ لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ - بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ .[2]

لم يمتحنَّا بما تَعْيَا العقولُ به ۞ حرصا علينا فلم نَرْتَبْ ولم نَهِمِ
ولكن ما كان الله لِيَذَرَ حبيبَه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم -

---

(١) وقد استلهمت هذا المعنى - بطريق إلحاق النظير بالنظير - من قوله تعالى صدر سورة الأعراف ﴿ الٓمٓصٓ ۝ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝ ﴾ [الأعراف: ١-٢]. وذلك من حيث ما تقتضيه المناسبة بين مطلع السورة، ومقطع سابقتها، بحسب ترتيب النزول، لا بحسب ترتيب المصحف. وهي سورة (ص). والتي ختمها الحق بقوله: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ۝ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴾ [ص: ٨٧-٨٨]. وهو صريح في التأكيد على ما يصْدُقُ به الخبرُ في جانب المستقبليات، التي يندرج تحتها هذا النوع من الإعجاز العلمي، الذي ملكنا الحق أسباب الاستشراف عليه في عصرنا الحاضر دون من سبقوا عليه .

فجاءت المناسبة بين مقطع السورة في قوله: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ ﴾ [ص: ٨٨] . ومطلع سورة الأعراف، التي نزلت بعدها: ﴿ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ۝ ﴾ [الأعراف: ٢] والله تعالى أعلم

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٥٦١) (٢٤٢٦٦) (٢٤٢٩٢). والبخاري في كتاب العلم (١٢٣) وكتاب الحج (١٤٨١) وكتاب التمني (٦٧٠٢) ومسلم في كتاب الحج (٢٣٧٤)



يكابد اعتلاجَ هذا الأمرِ في نفسه ؛ وهو ما يُعَدُّ علةً في إيراد الدلالة على هذا النوع من الإعجاز التزاما، إذ لم يجعلِ الحقُّ - جلت حكمته - هذه الحقائق الكونية - في عرض القرآن لها - كنتيجة، يتعين على الناظر فيها أن يفترض لها الفروض، أو أن يُقَدِّمَ لها المقدمات ؛ فلم يقل - سبحانه - مثلا : اعلموا أن الأرض كروية، ثم قام بفرض الفروض، أو تقديم المقدمات المؤدية إلى تسليم النتيجة، وإنما أشار إلى كروية الأرض بدلالة الالتزام في قوله: (يكور) من قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [الزمر:٥] .

والحكمة لا تنحصر فيما ذكرناه من هذه العلة آنفا، بل هناك علة أخرى، وهي التلطف بعقول المخاطَبين بهذه الحقائق، ممن عاصروا التنزيل، ولم تكن لهم أسباب الاستشراف عليها، كما ألمحنا قريبا .

ثم لعلك - أيها القارئ - تلتفت إليَّ قائلا : وما أدراك أن قوله تعالى : ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [هود:١٤] نزل للتأكيد على جانب الإعجاز العلمي ؟! .

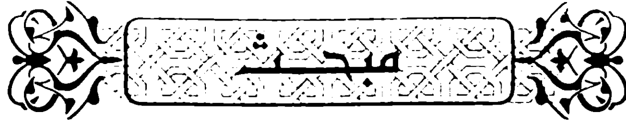
ونقول ردا على هذا السؤال :

قد عرفنا ذلك بالنظر إلى دلالة الالتفات من مخاطبته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - إلى مخاطبتنا فيما استهل الله به الآية . ثم بالنظر



إلى ما تقتضيه دلالة اللفظ في قوله : (بعلم الله) أي بما يعلمه – سبحانه وتعالى – من أسرار كونه، التي لم يكن لمن عاصروا التنزيل استشراف عليها، وهو مما انتهت إليه أسبابكم، ثم بما دَلَّ عليه عَجُزُ الآية من نتيجة، ما ينبغي التخلف عنها، إذا تحقق اليقين بصدق بلاغه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – عن الله فيما أخبر به من تحقق ملزومها، وهو قوله : ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [هود: ١٤]، فالإسلام هو النتيجة الحتمية لكل منصف، يبحث عن الحق فيما يعتقد، وعن الحقيقة فيما يتصور، والله تعالى أعلم وأحكم .





حول قوله تعالى

﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٧٣-٧٥]

لقد ورد في سبب نزول هذه الآيات، أن وَفْدَ ثقيف، قد جاءوا رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – مُدلِّينَ بقولهم : لن نؤمن لك حتى تعطينا خصالا نفاخر بها العرب، وهي : لا نُعْشَرُ، ولا نُحْشَرُ، ولا نُجَبِّـي في صلاتنا [1]، وكل رباً لنا فهو ماض، وكل رباً علينا فهو موضوع، وأن تمتعنا باللات سنة ؛ لنأخذ ما يُهْدَى إليها، ثم نكسرها، وندخل في دينك، وأن تُحَرِّمَ وادِيَنا كتحريم مكة، فإذا سألك العرب عن ذلك ؛ فقل لهم : إن الله أمرني بذلك، فسكت رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – فاغتروا بسكوته، طامعين فيما أدلُّوا به من تبجحهم. فنزلت هذه الآيات .

(١) لا نعشر : أي لا ندفع العشر من أموالنا، ولا نحشر : أي لا نستنفر للقتال. ولا نجبي : أي لا نركع ولا نسجد في الصلاة



وقد أَشْكلتْ هذه الآيات من حيث ما يقتضيه ظاهرها من تقدير الفتنة في جانبه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وما يترتب على ذلك من الافتراء على الله، ونحن نُزِيلُ هذا الإشكال من وجوه .

الوجه الأول : أن سكوته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لم يكن عن رَوِيَّةٍ فيما عَرَضُوا عليه من تخرصات، لا تزداد - بالسوم عليها - إلا ضعة وانتكاءا .[١]

وإنما كان سكوته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - عن ترقب لنزول الوحي في شأن تعسفاتهم الباردة، وكم لهذا من نظير، فيما عرفناه من سيرته وسنته - عليه الصلاة والسلام - فلقد كان يُسألُ عن الأمر، فلا يقضي فيه بشيء، حتى ينزل عليه الملك، فتأخذه الرُّحَضاءُ، وَيَتَرَبَّدُ وجهه، ثم يَفْصِمُ عنه (أي الملك) وقد وعى عنه ما قال [٢].

---

(١) وكيف نتصور ذلك في حقه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وهو الأمين على وحي الله، وأحكامه وشرعه، ولا أدل على ذلك من قوله لأسامة - رضي الله عنه - لما جاء مستشفعا في المخزومية التي سرقت : أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا .

(٢) قد يظن ظانٌّ أن سكوته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - في هذا الموضع هو أحد نوعي تقريره. ونقول دفعا لهذه الشبهة : كيف نتصور أن يكون سكوته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - هنا إقرارا لهم على ما سألوه من أمور ينتقض بها ما جاء به من أصول عقدية ما ينبغي أن يتخلف دوره - في التأكيد عليها - عن دور غيره من الرسل فيما أكدوه منها

قال شيخنا السيد / عبد الله الصديق - رحمه الله تعالى - في كتابه [فتح المعين. بنقد كتاب الأربعين] : تقرير النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - حجة. إذا كان تقريرا لمسلم. أما غير المسلم فلا . هذا هو المقرر في علم الأصول. قال الشوكاني في إرشاد الفحول. في مبحث التقرير ولا بد أن يكون المقرر منقادا للشرع. فلا يكون تقرير الكافر على قول أو فعل. دالا على الجواز. قال الجويني ويلحق بالكافر المنافق. وخالفه المازري. فقال إنا نُجْري على المنافق أحكام الإسلام في الظاهر. وأُجيب عنه بأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان كثيرا ما يسكت عن المنافقين . لعلمه أن الموعظة لا تنفعهم . اهـ



الوجه الثاني : أن (كاد) من أفعال المقاربة، وضع للدلالة على دنو الخبر حصولا، والفعلُ المقرون به يعتبر قيدا فيه ؛ وذلك لأن نفيه لا يوجب الإثبات، وإثباته لا يوجب النفي. بل نفيه نفي. وإثباته إثبات [1].

والمعتمد في ذلك هو أن قولك : كاد يفعل، معناه : قارب الفعل ولم يفعل، وقولك : ما كاد يفعل، معناه : ما قارب الفعل فضلا عن أن يفعل .

وقال صاحب القاموس : كاد يفعل : قارب ولم يفعل، فإن كانت (أي كاد) مقرونة بالجحد (أي النفي) تنبئ عن وقوعه .

قلت : وما قاله صاحب القاموس فيه نظر ؛ وذلك لتعارضه مع ما استشهد به الفراء في قوله :

(لا يكاد) يستعمل فيما يقع، مثل قوله :﴿ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ﴾ [إبراهيم:١٧]، وفيما لا يقع، مثل قوله : ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور:٤٠] .

أقول : ثم إن النفي الداخل عليه (أعني الفعل كاد) قد يعتبر سابقا على القيد، وإن كان متأخرا عنه في السياق ؛ فيفيد – في هذه الحالة – معنى الإثبات بالتكليف، وذلك كقوله تعالى في شأن بني إسرائيل : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة:٧١]، فهذا حكمه التقدم على ما سبقه من قوله : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ [البقرة:٧١]، ضرورة حصول الفعل بالتكليف، وعليه يكون توجيه الآية : فما كادوا يفعلون لولا أن الله ألزمهم

---

(١) وهذه المسألة فيها خلاف. فقد أخرج ابن أبي حاتم - من طريق الضحاك - عن ابن عباس رضي الله عنهما - قال كل شيء في القرآن (وإن كادوا) و (يكاد) فإنه لا يكون أبدا. وقد أخرجه الطبري بنحوه بسنده إلى ابن عباس أيضا (انظر الدر المنثور)

بالتكليف فذبحوها ، وقد يعتبر مسبوقا به، فيفيد البعد عن الوقوع كما في قوله : ﴿ لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ [الكهف: ٩٣] .

وبالنظر إلى ما تقدم يتبين لنا أن الافتراض في الآيات إنما هو للقرب المُتَوَهَّمِ عند من اغتروا بسكوته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - معتقدين قبولَه ما عرضوا عليه، ونظيرُه هو ما يدل عليه :

<u>الوجه الثالث:</u> قوله تعالى : ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٧١] .

والمتأمل في هذه الآية يرى أن الحق - جلت حكمته - قد أورد خيانتهم لرسوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - مورد الشك ؛ وذلك من حيث ما يقتضيه الإنشاء، الذي استهلَّهُ الحق بـ (إنْ)، وأورد خيانتهم له - جل جلاله - مورد الخبر المحقق بـ (قد) .

ولا يمتري عاقل في أن تحقق الخبر في جانبه - تبارك وتعالى - لا يَصْدُقُ إلا على تحقق القصد، لا على تحقق ما يترتب عليه مِن الآثار في جانبه سبحانه وتعالى عما يعتقد الظالمون .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٧] .

فإن قيل : فما هو جوابكم عن قوله تعالى في نفس السياق ﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٤]. مع ضميمة



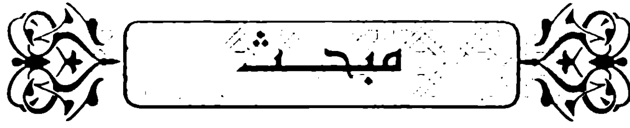
استحضارنا لما تقرر عند العلماء : من أن الفعل (كاد) إذا ورد ماضيا مسبوقا بـ (قد) فإن خبره يصبح محققَ الوقوع .

قلت : إن ما أورده السائل هنا لا يُسلَّمْ له ؛ وذلك لوقوع هذا السياق في جواب (لولا) الامتناعية .

الوجه الرابع : هو أن تصور الفتنة في جانبه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - ممتنع بحصول العصمة، والتي أكدها الحق - تبارك وتعالى- بقوله : ﴿ ۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [المائدة:٦٧] .

الوجه الخامس : هو أننا قد عرفنا - بطريق إلحاق النظير بالنظير- استحالة تصور وقوع الفتنة في جانبه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وذلك بالنظر إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء : ١١٣]. والله تعالى أعلم وأحكم .





مبحث

حول قوله تعالى

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحج: ٥٢]

ذكر المفسرون - في سبب نزول هذه الآية - قصةً تُعْرَفُ بقصة الغرانيق (١).

وهي: أن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - قرأ سورة النجم، فلما بلغ قوله تعالى ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [النجم: ١٩-٢٠]، ألقى الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى، فلما ختم السورة سجد، وسجد معه المسلمون، والكفار؛ وذلك لمَّا سمعوه أثنى على آلهتهم، بما ألقى الشيطان على لسانه. وأن جبريل - عليه السلام - جاءه فعرض عليه السورة، فلما بلغ الكلمتين. قال له: ما جئتك بهاتين. فحزن لذلك رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - فأنزل الله تعالى تسلية

(١) الغرانيق: واحده غُرْنُوق، وهو طائر أبيض. وقيل: طائر أسود من طيور الماء طويل العنق (انظر لسان العرب)

لــــه ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحج:٥٢]، باعتبار أن قوله : تمنَّى :

محمول على : تَلاَ، كقوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة:٧٨] كقول حسان :

تمنَّى كتابَ الله أولَ ليلِهِ ٭ وآخِرَهُ لاقَى حِمامَ المقادِرِ

وقال آخر :

تمنَّى كتابَ الله أولَ ليله ٭ تَمَنِّيَ داودَ الزبورَ على رِسْلِ

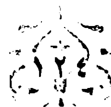
وهي قصة بَيِّنَةُ النِّكارة، ظاهرة البطلان. وإن قال فيها الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – لها طريقان صحيحان مرسلان (١).

قلت : وإن سلمنا – جدلا – بصحة الحديث، فإننا لا نسلم بصحة مضمونه؛ وذلك لتعارضه مع نصوص القرآن، والتي تقضي – في جملتها ومضمونها – بعصمته – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – فيما بلغ عن ربه – جل جلاله – كما سنبينه قريبا إن شاء الله تعالى .

وكم لهذا من نظير فيما صححه العلماء من الأحاديث، مع كونها لا تخلو من بُعْدٍ أو نِكارة أو شذوذ .

---

(١) قال شيخنا السيد / عبد الله الصديق – رحمه الله تعالى – في خواطره (الجزء الأول) تعقيبا على كلام الحافظ. بعد أن قضى ببطلان القصة : لأن ما يمس العصمة. ويتصل بصميم العقيدة. لا تقبل فيه المسندات الصحيحة. فضلا عن المراسيل



هـذا وقد وضع شيخنا السيد / عبد الله الصديق – رحمه الله تعالى – كـتابا ذكـرَ فـيه نماذجَ من الأحاديث الشاذة وقد أسماه [الفوائد المقصودة، في بـيان الأحاديـث الـشاذة المـردودة] [1]، موضـحا العلـة في شـذوذها ونكارتهـا، غـير أنـه لم يـستوعب إلا مـا أعـان علـيه الخاطـر وقـت الاشـتغال بوضع هذه الرسالة، وحديث الغرانيق أولى بأن يكون في جملة هذه الأحاديث الشاذة المردودة، التي لا يمتري سليم الذوق في بطلانها .

وصـفوة القـول في هـذا الحديث هو ما ذكره القاضي عياض – رحمه الله تعالى– في كتاب [الشفا] عند ذكره لهذه الآية، حيث قال :

((اعلـم أن للـناس في معنـى هـذه الآيـة أقاويـلَ، مـنها الـسهلُ والـوَعْثُ، والـسمينُ والغَثُّ ....)) إلى أن قال بعد كلام طويل حول تأويل الآية :

((فـاعلم – أكـرمك الله – أن لـنا في الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذين، أحدهما : في توهين أصله، والثاني : على تسليمه .

أمـا المأخذ الأول : فيكفيك أن هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الـصحة، ولا رواه ثقـة بسند سليم متصل، وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخـون، المولعـون بكـل غـريب، المـتلقفون مـن الـصحف كـل صـحيح وسقيم، وصَدَقَ القاضي بكر بن العلاء المالكي، حيث قال :

لقـد بُلِـيَ الـناس بـبعض أهـل الأهـواء في التفـسير، وتعلـق بـذلك

---

(١) وهو لا يعني بالشذوذ المعنى الاصطلاحي عند أرباب الصنعة. وإنما يعني به الشذوذ فيما يحمله الحديث من المقاصد أو المعاني التي لا تتفق مع ما تواترت عليه الدلائل. وتضافرت فيه النصوص

الملحدون مع ضعف نقلتِهِ، واضطراب رواياته، وانقطاع إسناده، واختلاف كلماتـه، فقائـل يقول : إنه (يعني إلقاء الشيطان على لسان رسول الله) في الـصلاة، وآخـر يقـول : قالهـا في نادي قومه، حين أنزلت عليه السورة، وآخـر يقـول : قالهـا وقـد أصـابته سِـنَةٌ، وآخـر يقـول : بل حَدَّثَ نفسه فـسها، وآخـر يقول : إن الشيطان قالها على لسانه، وأن النبي - صلى الله تعـالى علـيه وآله وسلم - لما عرضها على جبريل، قال : ما هكذا أقرأتك، وآخـر يقـول : بـل أعلمَهُـمُ الـشيطان أن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - قرأها، فلما بلغ ذلك، قال : والله ما هكذا نزلت، إلى غير ذلك من اخـتلاف الرواة، ومن حُكِيَتْ هذه الحكاية عنه من المفسرين والتابعين لم يسندها أحد منهم، ولا رفعها صاحبٌ (أي من أصحاب رسول الله)، وأكثر الطرق عـنهم فـيها ضـعيفة واهـية، والمرفوع فيه حديث شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس، قال : فيما أحسب - الشكُّ في الحـديث - أن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- كان بمكة، وذكر القـصة، قـال أبـو بكـر البزار : هذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى عن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بإسناد متصل، يجوز ذكره، إلا هذا ولم يـسنده عـن شـعبة إلا أمـية بـن خالد، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير، وإنمـا يعـرف عـن الكلبي، عن أبي صالح عن ابن عباس)) إلى آخر كلامه (فارجع إليه في محله) .

وقـال أبـو حـيان في تفسيره : ((وهذه الآية ليس فيها إسناد شيء إلى رسـول الله - صـلى الله تعـالى علـيه وآله وسلم - إنما تضمنت حالة من

كـان قـبله مـن الرسل والأنبياء إذا تمنوا، وذكر المفسرون – في كتبهم – : ابـن عطـية، والزمخـشري، فمن قبلهما، ومن بعدهما، مالا يجوز وقوعه مـن آحـاد المؤمـنين، منـسوبا إلى المعـصوم – صلوات الله عليه – وأطالوا في ذلـك، وفي تقريـره سـؤالا وجـوابا، وهي قصة سئل عنها الإمام محمد ابن إسـحاق ، جامـع الـسيرة النبوية، فقال : هذا من وضع الزنادقة، وصنف في ذلك كتابا، وقال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي : هـذه القصة غير ثابتة من جهة النقل، وقال ما معناه : إن رواتها مطعون علـيهم، ولـيس في الـصحاح ولا في التـصانيف الحديثية شيء مما ذكروه، فوجب اطراحه ؛ ولذلك نزهت كتابي عن ذكره فيه)) إلى آخر كلامه .

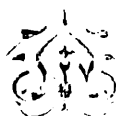
وهـذا أوان الكـلام علـى الآيـة بما يندفع به الإشكال فيها، وهو ما تنتفـي معـه العـصمة عن رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في جانب بلاغه عن الله – عز وجل – ونُجْمِلُ القول في بضعة أوجه :

الوجه الأول :

أن هـذه الآيـة، تعتبر من قبيل العام المخصوص، وإلى هذا أشار أبو حـيان فيما حكيناه عنه آنفا من قوله : (وهذه الآية ليس فيها إسناد شيء إلى رسـول الله – صـلى الله تعـالى علـيه وآله وسلم – إنما تضمنت حالة من كـان قبله من الرسل والأنبياء إذا تمنوا)، وهو وجه صحيح معتبر؛ وذلك لأمرين :

الأمر الأول :

هو أن السياق في الآية يعد من صيغ العموم. وهو ما تقرر عند علماء



الأصول : من أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم .

قلت : ويؤكده أيضا أنَّ (مِنْ) في قوله : (من قبلك) : لابتداء الغاية، و (مِنْ) في قوله : (من رسول) : لاستغراق الجنس .

الأمر الثاني :

وهو أنه على تسليم مفهوم العموم في الآية، يتعين استثناء رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - منه، لما ورد في حقه من آيات جاءت مخصصة لهذا العموم، وهو ما تقرر عند الأصوليين من وجوب حمل العام على الخاص ؛ دفعا للتعارض بين النصوص، هذا وقد خُصِّصَ هذا العمومُ بآيات محكمات، لعل من آكدها في تعيين عصمته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - ما استهل به الحق - تبارك وتعالى - سورة (النجم) من قوله:﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴾ [النجم:٣-٥] .

والمتأمل في هذه الآيات، يرى أن قوله:﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم:٣]، خبرٌ مؤكد من الله - جل سلطانه - بالقَسَمِ بالنجم، حالة هُوِيِّه[1].

وهذه الحال تعتبر قيدا في المقسَم به ؛ لما تقتضيه المناسبة بين المقسَم به حالة سقوطه، والمقسَم عليه من قوله : ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم:٢-٣] .

---

(١) يقال هوى يهوي هويًا (بفتح الهاء) إذا هبط، وسقط، ونزل، وغرب. ويقال هوى يهوي هُويًا (بضم الهاء) إذا صعد، وطلع، وارتفع. وقيل العكس

ولعل هذا هو المعنى الذي يشير إليه قوله تعالى :﴿ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴾ [الجن:٢٧] .

ومن أدلة التخصيص لعموم هذه الآية ، قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [يونس:١٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس:٣٧]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الدخان:٥٨] . وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾ [الفرقان:٣٢]، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [الحاقة:٤٤-٤٧] .

ومن الدلائل القاطعة بكمال عصمته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - ما جاء في حديث ابْن عبَّاس فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لاَ تُحَرِّكْ بهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بهِ) قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيل شِدَّةً وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شفَتَيْهِ فقَالَ ابْنُ عَبَّاس فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكُمْ كمَا كَانَ رسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليْهِ وسَلَّمَ يُحرِّكُهُمَا وَقَالَ سَعِيدٌ أَنَا أُحرِّكُهُمَا كمَا

رَأيْـتُ ابْنَ عَبّاس يُحَرّكَهُمَا فَحَرّك شَفتَيْهِ فأنْزلَ اللّهُ تَعالى (لاَ تُحَرِّكْ بِـهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِـهِ إنّ عَلَيْـنا جَمْعَـهُ وَقُـرْآنَهُ) قَـالَ جَمْعُـهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأَهُ (فَإذا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) قَالَ فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ (ثُمَّ إنَّ عَلَيْـنَا بَـيانَهُ) ثُـمَّ إنَّ عَلَيْنَا أنْ تَقْرَأَهُ فكَانَ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْـدَ ذلِـكَ إذا أتَـاهُ جِبْـرِيلُ اسْتَمَعَ فَإذا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَرَأَهُ [1].

ومـن ذلـك مـا جاء في حديث عَبْدِ اللَّهِ بْن عَمْرو قَالَ كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَـيْءٍ أَسْـمَعُهُ مِـنْ رَسُـول اللّـهِ صَـلَّى اللّـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ فَنَـهَتْنِي قُـرَيْشٌ وَقَالُـوا أَتَكْـتُبُ كُـلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَـشَرٌ يَـتَكلَّمُ فِـي الْغَضَبِ وَالرِّضَا فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُول اللّـهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إلَى فِيهِ فَقَالَ اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إلاَّ حَقٌّ [2].

ومـن ذلـك أيـضا مـا ورد من حديث أَبي أُمَامَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللّهِ صَـلَّى اللّـهُ عَلَـيْهِ وَسَـلَّمَ يَقُولُ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ لَيْسَ بِنَبِيٍّ مِثْلُ الْحَيَّـيْنِ أَوْ مِـثْلُ أَحَـدِ الْحَيَّـيْن رَبِـيعَةَ وَمُضَرَ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللّهِ وَمَا رَبِيعَةُ مِنْ مُضَرَ فَقَالَ إِنَّمَا أَقُولُ مَا أُقَوَّلُ [3].

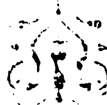
فكـيف يُلْقِـي الـشيطان علـى لسان رسول الله – صلى الله تعالى عليه

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي (٤) وكتاب التفسير (٤٥٤٧) وكتاب التوحيد (٦٩٧٠). ومسلم في كتاب الصلاة (٦٨٠)

(٢) أخرجه أحمد (٦٢٢١). (٦٥١١). وأبو داود في كتاب العلم (٣١٦١). والدارمي في المقدمة (٤٨٤)

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢١١٨٨) (٢١٢٢٠) (٢١٢٦٥)



وآلـه وسـلم – هـذا الكفـر البواح، وهو المعصوم الممنوع من قبل ربه – جل سـلطانه – بـل كـيف نتـصور هـذا في جانـبه – صـلى الله تعالى عليه وآله وسـلم- مـع مـا جـاء في بعـض الأحاديـث من أن الله جعل الحق على لسان عمر، وذلكَ من حديث ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ اللَّـهَ جَعَـلَ الْحَـقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ و قَالَ ابْنُ عُمَرَ مَا نَزَلَ بِالنَّاسِ أَمْرٌ قَـطُّ فَقَالُـوا فِيهِ وَقَالَ فِيهِ عُمَرُ أَوْ قَالَ ابْنُ الْخَطَّابِ فِيهِ – شَكَّ خَارِجَةُ – إِلاَّ نَـزَلَ فِـيهِ الْقُـرْآنُ عَلَـى نَحْـوِ مَـا قَـالَ عُمَـرُ . وَفِـي الْـبَاب عَنْ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ [1].

فهـل كـان لعمـر -رضـي الله عـنه- مـن العـصمة والحفظ ما لم يكن لرسول الله-صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- كلا ثم كلا ! ! .

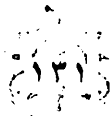
<u>الوجه الثاني :</u>

وهو ما اختاره أبو حيان في تفسيره، قال :

((لما ذكر تعالى أنه يدفع عن الذين آمنوا، وأنه تعالى أذن للمؤمنين في القـتال وأنهـم كانـوا أخرجوا من ديارهم، وذكر مسلاة رسوله – صلى الله تعـالى عليه وآله وسلم – بتكذيب من تقدم من الأمم لأنبيائهم، وما آل إلـيه أمـرهم مـن الإهـلاك إثـر الـتكذيب وبعـد الإمهال، وأمره أن ينادي الناس ويخبرهم أنه نذير لهم بعد أن استعجلوا بالعذاب ، وأنه ليس له

---

(١) أخرجه أحمد (٧٩٣) (٤٨٩٨) (٦١٤٦) (٢٠٣٣٣)، والترمذي في المناقب (٣٦١٥) وأبو داود في الخراج والإمارة والفيء (٢٥٧٢) (٢٥٧٣). وابن ماجه في المقدمة (١٠٥)



تقديم العذاب ولا تأخيره، ذكر له مسلاة ثانية باعتبار من مضى من الرسل والأنبياء، وهو أنهم كانوا حريصين على إيمان قومهم متمنين لذلك مثابرين عليه، وأنه ما منهم أحد إلا وكان الشيطان يراغمه بتزيين الكفر لقومه وبث ذلك إليهم وإلقائه في نفوسهم، كما أنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – كان من أحرص الناس على هُدى قومه، وكان فيهم شياطين كالنضر ابن الحارث، يلقون لقومه وللوافدين عليه شُبَهاً يثبطون بها عن الإسلام ؛ ولذلك جاء قبل هذه الآية : ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْاْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الحج:٥١]، وسعيُهم بإلقاء الشبه في قلوب من استمالوه، ونسبَ ذلك إلى الشيطان ؛ لأنه هو المغوي المحرك شياطين الإنس للإغواء، وقيل : إن الشيطان هنا هو جنس، يراد به شياطين الإنس)). اهـ

الوجه الثالث :

هو أن إلقاء الشيطان، إنما كان على ألسنة بعض المشركين، ويدل عليه أمور .

الأمر الأول : أن ذلك كان من طبعهم، بل ومن خطتهم في التشويش والتهويش، وهو الأمر الذي أكده الحق – تبارك وتعالى – فيما حكاه

عنهم : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴾ [فصلت:٢٦] .

الأمر الثاني : وهو ما أكده الحق - تبارك تعالى - بقوله : ﴿ أَمْ لِلْإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ ﴾ [النجم:٢٤] ، وهو استفهام إنكاري، وقع في سياق الآيات التي جاء فيها ذكر اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، والتي هي موضع إلقاء الشيطان .

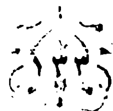
فجاءت الآية مؤكدةً على بطلان ما زعموا من حكاية الغرانيق، التي افتراها سفهاؤهم، على أن الفعل : (تمنى) في الآية، معناه : تلا، و(الإنسان) هو الجاحد المكذب .

ويكون توجيه الآية : أم للإنسان ما قرأ هو - افتراء على الله - ويدل عليه .

الأمر الثالث : وهو قوله تعالى في سياق الآيات التي في سورة الحج : ﴿ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ [الحج:٥٣] .

أي ليجعل الله - جلت حكمته - ما يُلْقِي الشيطانُ على ألسنة المشركين، فتنةً للذين في قلوبهم مرض من المنافقين، والقاسية قلوبهم .

فإن قيل : فما هو جوابكم على ما تقتضيه دلالة الاستثناء في قوله : ﴿ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ ﴾ [الحج:٥٢].



والـذي يبـدو – لأول وهلة – أنه قيدٌ في إرسال الله لأنبيائه ورسله؛ وذلك بمقتضى التوقيف الظاهر من السياق؟! .

ونقول دفعا لهذا الإشكال :

لا يمكـن القـول بتوقـيف إرسـال الله لأنبيائه ورسله على مثل هذه العلة المُتَوَهَّمَةِ، والتي لا تُؤْمَنُ معها الظِّنَّةُ أو التُّهَمَةُ في جانب الرسل فيما بَلَّغُوا من رسالات ربهم ! .

بـل وكـيف يطـاع الرسـل فـيما هـو ظـني الثـبوت، وهـو مـع ذلـك يتعارض مع الحكمة التي أكدها الحق – تبارك وتعالى – في قوله : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤] .

ودفعا لما قد يتبادر إلى الذهن من هذه الشبهة أقول :

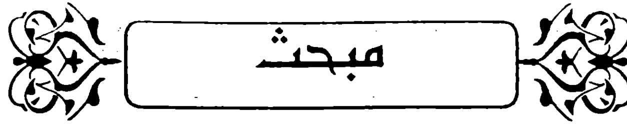
قـال أبـو حـيان في تفسيره : ((وجـاء بعـد (إلا) جملـةٌ ظاهـرُها الـشرط، وقالـه الحـوفي، ونـصوا علـى أنه يليها في النفي مضارع لا يشترط فـيه شـرط، فـتقول : (مـا رأيـت زيـدا إلا يفعـل كـذا)، ومـاض بشرط أن يـتقدمه فعـل، كقـوله : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الحجر: ١١] أو أن يكـون الماضـي مـصحوبا بـ (قد)، نحو : (ما زيدٌ إلا قد قام) .

ومـا جـاء بعـد (إلا) في الآيـة شـرطية (أي جملة)، ولم يَلِهَا ماض مصحوب بـ (قد) ، ولا عارٍ منها . فإن صح ما نصوا عليه تؤول على أنَّ

(إذا) جردت للظرفية، ولا شرط فيها، وفصلَ بها بين (إلا) والفعل، الذي هو (ألقى) وهو فصل جائز، فتكون (إلا) قد وَلِيَهَا ماض في التقدير، ووجد شرطه، وهو تقدم فعلٍ قبل (إلا) وهو : (وما أرسلنا))) . اهـ

قلت : وعليه يكون التوجيه في الآية : (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا قد ألقى الشيطان في أمنيته حين تمنى) . والله تعالى أعلم وأحكم .





حول قوله تعالى

﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾

[الأحزاب: ٣٧]

لقد أَشْكَلَتْ هذه الآيةُ على ما نُسِبَ إليه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من إخفاء حبه لزينب بنت جحش، مع أنها كانت – في ذلك الوقت- تحت زيد بن حارثة، والذي كان رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – قد تبناه قبل الرسالة !! .

ودفعا لهذا الإشكال نقول:

لا يخفى على ذي بصيرة ما في هذا القول من شُنْعَةٍ في جانب من كان مفطورا على الكمالات، وهُجْنَةٍ في حق من كان لا تُثْنَى في مجلسه الفَلَتَاتُ، فضلا عن أن يُنسبَ إليه أمثالُ هذه الهنات .

وكيف لا، وهو المُثْنَى عليه من قِبَلِ ربه بقوله ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤] .

فَأَكْرِمْ به من أحمد ومحمد

ونحن نجيب على هذه الشبهة، بما ثبت لدينا من منقول ومعقول .

أما النقل: فقد قال علي بن الحسين – عليهما السلام –: ((كان قد أوحى الله إليه أن زيدا سيطلقها، وأنه يتزوجها بتزويج الله إياها، فلما شكا زيد خُلُقَها، وأنها لا تطيعه، وأعلمه بأنه يريد طلاقها، قال له: أمسك عليك زوجك، واتق الله، على طريقة الأدب والوصية، وهو يعلم أنه سيطلقها، وهذا هو الذي أخفى في نفسه، ولم يُرِدْ أن يأمره بالطلاق ؛ لما علم منه أنه سيطلقها، وخشي رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم– أن يَلْحَقَهُ قولٌ من الناس، في أن يتزوج زينب بعد زيد، وهو مولاه، وقد أمره بطلاقها، فعاتبه الله على هذا القدر في شيء قد أباحه الله بأن قال: أمسك، مع علمه أنه يطلق، فأعلمه أن الله أحق بالخشية، أي في كل حال))[1].ا هـ

قلت: وهو الأمر الذي أظهره الله – سبحانه وتعالى – في قوله: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَـٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ [الأحزاب:٣٧] .

ولعمري – إن كانت الأخرى – أَتُرَوْنَ هذا فِعْلَ حبيب بحبيبه، وهو يرى تربص المنافقين والمرجفين به، كلا والله ما هكذا الظن، ولا كان ﴿ إِنَّا كَفَيْنَـٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ﴾ [الحجر:٩٥] .

وأما العقل: فإن تسليمنا بتوجه العتاب من الله لرسوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في هذه الآية، لا يَصْدُقُ إلا على مقتضى الحكمة

(١) قال أبو حيان في تفسيره، بعد حكايته: وهذا المروي عن علي بن الحسين، هو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين، كالزهري، وبكر بن العلاء، والقشيري، والقاضي أبي بكر بن العربي، وغيرهم



من دفع الظَنَةِ أو التُهمةِ عنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – والتي لم تتحقق في جانب أمره – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لزيد بتطليق زينب، وإنما تحققت في جانب كتمانه لما أظهره الله عليه ؛ فأنْحَى الله باللائمة ؛ لِيُفْهِمَ قوما آخرين .

ولِشيخنا الشيخ محمد الحافظ التجاني –رحمه الله تعالى– كلام نفيس، حول زواجه –صلى الله تعالى عليه وآله وسلم– بزينب بنت جحش، هذا نصه: ((أما ما طنطن به من طنطن في زواج زينب بنت جحش – فتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها – فهو – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ولِي أمْرها. وزوّجها لزيدٍ مولاه، وكانت العرب تنفر من زواج من كانت تحت مولى. وإذا تبنَى أحدُهم غيرَ ولده اعتبروه ولدَه يرثُه، ويحْرُمُ منه ما يحرم من الابن، فإذا ترك زوجته حرمت على أبيه الذي تبناه، فأراد الله رَدَّ الأمر إلى حقيقته – وكانت العرب تنفر من ذلك كل النفور – فبدأ برسوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – فأمره أن يتزوج زوجة زيد؛ ليعرف الملأ أن تحريم زوجة المُتَبَنَّى لا وجه له ؛ لأنه ليس بابن صحيح .

وإذا فعل الرسول – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ذلك، فلا تشمئز منه بعدُ نفوسٌ من نشأت على تحريمه .

كما أنها لا تنظر إلى الموالي نظرة الاحتقار، فتستقذر زوجة المولى، فقد أعلن الإسلام ألا فضلَ لأحد على أحد إلا بما فيه من خير .

وليس من المتعارف في طبيعة من يريد الاستمتاع، أن تكون في متناول يده وهي بكر عذراء، ثم يتركها حتى يستمتع بها من



يستمتع بها. ثم يصبو إليها بعد أن زالت بهجتها الفطرية. ولا شك أن من لم ينلها أحد أحظى لنفس من يريد الشهوة ممن جَرَّبَتِ الرجالَ.

وقد تَعَرَّضَ - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لألسنة الجاهلين في عصره الشريف؛ لأنه خرج على عُرْفِهِمْ، وخالف ما أوحى إليهم الكِبْرُ، ولم ينتقد نفسُ خصومِهِ المعاصرين له إلا مخالفتَه للتقاليد، وما جاء إلا لإصلاحها، وقد كان في الأمة من هو أجمل وأجمل من زينب، وليس فيه تعرض لمخالفة المجتمع في تقاليده، ومن ذا الذي لا يحرص على مصاهرته - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - ؟!.

ولكنه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - كان في ذلك متطوعا لإنقاذ الإنسانية من أمور: ادعاءُ البنوة وليست ببنوة، وتحريمُ زوجة المُتَبَنَّى وهي حلال، وإعلانُ المساواة بين الأحرار والموالي، وأن معيار التفاضل إنما هو ما فيهم من مكارم ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات:١٣]، وأن استقذار زوجة المولى من الكبر الممقوت، الذي لا يعبأ به الصالحون، فأين هي الشهوة ؟!)) . انتهى كلامه .

وتأمل قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّـٰتِىٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّـٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَـٰلَـٰتِكَ ٱلَّـٰتِى هَاجَرْنَ مَعَكَ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِىِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِىٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥٠] .



قال الزمخشري: ((فإن قلت: لِمَ عدل عن الخطاب إلى الغَيْبَةِ، في قوله تعالى: ﴿ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، ثم رجع إلى الخطاب ؟ [١].

قلت: للإيذان بأنه مما خُصَّ به وأوثر، ومجيئُه على لفظ (النبي) للدلالة على أن الاختصاص تكرمة له لأجل النبوة، وتكريره تفخيم له، وتقرير لاستحقاقه الكرامة لنبوته)) . انتهى كلامه .

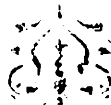
قلت: بل الأشبه أن يقال: إن الحكمة في الالتفات من مخاطبته- صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - إلى الغيبة بذكر وصف النبوة، هي تربيةُ الهيبة في جانبه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - (وهي من المقاصد البلاغية) ؛ لئلا يتسوَّرَ لَبنَاتِ محرابه أحدٌ، فيما خصه الله به، مما ليس بموضع قسمة أو مزاحمة .

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب:٣٨] .

والمتأمل في هذه الآية، يرى أن الحق - جلت حكمته - قد عدل عن

---

(١) قلت يعني أنه - سبحانه - لم يقل بمقتضى السياق (إن وهبت نفسها لك إن أردت أن تستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين)



أن يقول: (ما كان على النبي من حرج فيما أحل الله له) إلى قوله: (فيما فرض الله له)[1]؛ ليُخْرِجَ شأنَه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – فيما أحَلَّ له من حيز المقاصد التي لا يُتَصَوَّرُ فيها التفاوت، إلى حيز القسمة التي اقتضت الحكمةُ الأزليةُ أن يكون الخلق متفاوتين فيها ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [النحل: ٧١].

فلا جرم أن أبطل الله لِجَاجَ المُدلِّيْنَ بقولهم: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١]، بقوله – عز سلطانه – ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٢].

فجعل الشأنَ – في الرسالة – مندرجا في مضمون القسَمة، التي لا تدخل في كسب العبد أو اختياره .

ثم أكد الحق – تبارك وتعالى – في سياق الآيات على أن رسوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لم يكن بدعا من الرسل، في

(١) فرض: أي قسم. ومثله قوله تعالى: (فريضة من الله) وقوله: (نصيبا مفروضا)



هـــذا الامـــر، حـــيث قـــال: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ ﴾ [الأحـزاب:٣٨]، أي من الرسل، والذين لم يكونوا بمتهَمين – مع ما كان لهـم من زوجات كثيرات – على أممهم فيما خصهم الله به، دون غيرهم ؛ إذ هـم: ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [الأحزاب:٣٩] .

[زواجُه الشريفُ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم]

لقـد أكثـرَ أعداءُ الإسلام التشغيبَ والتهويلَ حول زواجه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ونحن ندحض تشغيبهم وتهويلهم، فنقول:

لقـد كـان زواجه الشريف – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – مبنيا علـى تأصيل مبادئَ إنسانيةٍ، قَلَّ أن توجد في أمة تفاخر الأمم بحضارتها، ولم يكن لمجرد قضاء نَهَمَةٍ، أو إشباع اغتلام في شهوة .

ولـو كـان مـا زعموه – حول زواجه – حقا، لما أعوزه الحال في ذلك عـن اصطفاء الأبكـار العذريات، والكواعب المُنَهَّدَاتِ، من ذوات الخدور، اللاتـي لم يطمثهن إنـس ولا جـان، مِثْلَ مـا يفعـل الملوك والأمراء – وما بالعهـد مـن قِدَمٍ – في الوقت الذي يؤكد فيه على ما هو أحظى عند الرجل مـن بُـضْعِ امـرأة قـد خلا منها، وذلك من خلال قوله لسيدنا جابر بن عبد الله– رضـي الله عـنهما – فـيما رواه الـستة، ومالـك في الـموطأ، وأحمـد في المسند، والدارمي في سننه، واللفظ هنا للبخاري ، قال : حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ



إبْـراهِيمَ حَدَّثنا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عطَاءِ بْن أَبي رَبَاحٍ وَغَيْرِهِ يَزِيدُ بعْضُهُمْ على بَعْـض وَلَـمْ يُـبَلِّغْهُ كُلُّهُـمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ جَابِر بْن عَبْدِاللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَـنْهُمَا قَـالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ ثَفَـال إنَّمَـا هُـوَ فِـي آخِرِ الْقَوْمِ فَمَرَّ بي النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقَالَ مَنْ هَـذَا قُلْـتُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ قَالَ مَا لَكَ قُلْتُ إنِّي عَلَى جَمَلٍ ثَفَال قَالَ أَمَعَكَ قَـضِيبٌ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ أَعْطِنِيهِ فَأَعْطَيْتُهُ فَضَرَبَهُ فَزَجَرَهُ فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَان مِـنْ أَوَّل الْقَـوْمِ قَـالَ بِعْنِيهِ فَقُلْتُ بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ بَلْ بِعْنِيهِ قَدْ أَخَذْتُـهُ بِأَرْبَعَـةِ دَنَـانِيرَ وَلَـكَ ظَهْـرُهُ إلَـى الْمَدِيـنَةِ فَلَمَّـا دَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ أَخَـذْتُ أَرْتَحِـلُ قَـالَ أَيْـنَ تُرِيدُ قُلْتُ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً قَدْ خَلاَ مِنْهَا قَالَ فَهَلاَّ جَارِيَـةً تُلاَعِـبُهَا وَتُلاَعِـبُكَ قُلْـتُ إنَّ أَبي تُوُفِّيَ وَتَرَكَ بَنَاتٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَ امْرَأَةً قَدْ جَرَّبَتْ خَلاَ مِنْهَا قَالَ فَذَلِكَ . الحديث .

فـأين مـا يُـصَدَّقُ علـيه المـرجفون، الـذين يؤمـنون بـبعض الكـتاب ويكفرون ببعض، نبئوني بعلم إن كنتم صادقين ! ! .

إن الحق الذي لا مرية فيه، هو أن رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآلـه وسـلم – لم يكـن بأحـرصَ علـى صـحبتهن في جانـب تخييرهن، من حرصـه علـى مرضـاة ربـه – عـز وجل – كما جاء ذلك في حديث جَابِرِ بْن عَـبْدِ اللَّـهِ قَالَ دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَـوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا بِبَابِهِ لَمْ يُؤْذَنْ لأَحَدٍ مِنْهُمْ قَالَ فَأُذِنَ لأَبي بَكْرٍ فَدَخَلَ ثُـمَّ أَقْبَلَ عُمَـرُ فَاسْـتَأْذَنَ فَـأُذِنَ لَهُ فَوَجَدَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



جَالِسا حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ وَاجِمًا سَاكِتًا قَالَ فَقَالَ لأَقُولَنَّ شَيْئًا أُضْحِكُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ سَأَلَتْنِي النَّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَأْتُ عُنُقَهَا فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ هُنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى يَسْأَلْنَنِي النَّفَقَةَ فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عُنُقَهَا فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عُنُقَهَا كِلاهُمَا يَقُولُ تَسْأَلْنَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ فَقُلْنَ وَاللَّهِ لا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا أَبَدًا لَيْسَ عِنْدَهُ ثُمَّ اعْتَزَلَهُنَّ شَهْرًا أَوْ تِسْعًا وَعِشْرِينَ ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الآيَةُ (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لأَزْوَاجِكَ) حَتَّى بَلَغَ (لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا) قَالَ فَبَدَأَ بِعَائِشَةَ فَقَالَ يَا عَائِشَةُ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكِ أَمْرًا أُحِبُّ أَنْ لا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكِ قَالَتْ وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَتَلا عَلَيْهَا الآيَةَ قَالَتْ أَفِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ وَأَسْأَلُكَ أَنْ لا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ قَالَ لا تَسْأَلُنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلا أَخْبَرْتُهَا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتًا وَلا مُتَعَنِّتًا وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُيَسِّرًا . (متفق عليه، واللفظ لمسلم).

ويدل على ذلك أيضا، ما ورد في سبب نزول الآية: ﴿ ۞ تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ ۖ وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥١]، من أنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – هَمَّ



بتطليق بعض نسائه، احترازا من أن يحيف عليهن في القِسْمَةِ – وحاشاه– فرفعَ الحقُّ – تبارك وتعالى – عنه وجوبَ القَسْمِ بينهن، وجعله على التخيير ؛ حتى لا يُحْرَمْنَ من شرف الانتساب إليه، وهي العلة الحقيقية، التي أكدها الحق بقوله: ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [الأحزاب:٥١]، ثم التفت الحق تبارك وتعالى من الكلام عن العلة، إلى مخاطبتنا بقوله:

﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥١] ؛ دفعا لما قد يختلج وَهْمَ السامع من افتراض علة تكون ذريعة للمتخرصين في الطعن عليه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – !!.

فأين زواجه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من زواج الحيوانيين الشهوانيين، الذين يبحثون عن الاستمتاع البهيمي فقط، لقد اكتنف – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – نساءً كُنَّ أحوجَ إلى المواساة، وإلى تطبيب الجراح، منهن في حاجتهن إلى ما تطلبه المرأة من الرجل .

فأول زواج له – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – كان بأم المؤمنين السيدة / خديجة – رضي الله عنها – وكان عمرُها – في ذلك الوقت – أربعين سنة، وكان – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في شرخ شبابه، واكتمال جذوته. ولو تاقت نفسه إلى ما يشتهيه أضرابه وأترابه، لسعى في ذلك سعيهم، وركب مركبهم، ولكنها النبوة .



وناهيك أنه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لم يَنْكِحْ عليها في حياتها، ولم يعرف غيرَها مدة عيشه معها، ولم يكن ذلك بحكم الأعراف التي كانت تجيز التعدد، وإنما كان ذلك بداعي الوفاء لمن آوت ونصرت.

بل إن تعجب فعجب من هذا الحب، الذي لم نجد له في الواقع نظيرا، والذي يتألق مع الأيام، ويزداد مع الحوادث والآلام، ويؤكد ذلك ما ورد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَى جِبْرِيلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلامَ مِنْ رَبِّهَا وَمِنِّي وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لا صَخَبَ فِيهِ وَلا نَصَبَ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اسْتَأْذَنَتْ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ أُخْتُ خَدِيجَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ فَارْتَاعَ لِذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُمَّ هَالَةَ قَالَتْ فَغِرْتُ فَقُلْتُ مَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَائِزِ قُرَيْشٍ حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ هَلَكَتْ فِي الدَّهْرِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا (1).

وفي رواية لأحمد عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ خَدِيجَةَ فَقُلْتُ لَقَدْ أَعْقَبَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِن امْرَأَةٍ قَالَ عَفَّانُ مِنْ عَجُوزَةٍ مِنْ عَجَائِزِ قُرَيْشٍ مِنْ نِسَاءِ قُرَيْشٍ حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ هَلَكَتْ فِي الدَّهْرِ قَالَتْ فَتَمَعَّرَ وَجْهُهُ تَمَعُّرًا مَا كُنْتُ أَرَاهُ إِلا عِنْدَ نُزُولِ الْوَحْيِ أَوْ عِنْدَ الْمَخِيلَةِ حَتَّى يَنْظُرَ أَرَحْمَةٌ أَمْ عَذَابٌ.

(1) رواه الستة. وأحمد في المسند. ومالك في الموطأ. والدارمي في سننه



ثم تزوج السيدة / سودة بنت زمعة - وكانت امرأةً مُسِنَّةً - بعد موت زوجها في أعقاب رجوعه من الحبشة حيث هاجر ؛ لئلا تكون في كنف المشركين، فيفتنوها في دينها، أو يتابعوا عليها أنواع العذاب والتنكيل.

وتزوج السيدة / عائشة بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - ولم تناهز السابعة من عمرها - عند خِطبتها - ثم بنى بها وهي بنت تسع سنوات، ولا يمتري عاقل فيما عسى أن يبلغه طالبُ الشهوة من بُضْع فتاة حديثة السن، كما وصفتها بريرةُ في حديث الصحيح. عن ابْن شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وعلْقمةُ بْنُ وقَّاص وعُبيْدُاللَّهِ بْنُ عَبْدِاللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضِي اللَّهُ عَنْهَا وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصدِّقُ بعْضا حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإفْكِ مَا قالُوا فدَعَا رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ عَلِيًا وَأُسَامَةَ حِينَ اسْتَلْبَثَ الْوَحْيُ يسْتَأْمِرُهُما فِي فِراقِ أهْلِهِ فأمّا أُسامةُ فقال أَهْلُكَ وَلا نَعْلَمُ إلا خَيْرًا وَقَالَتْ بريرةُ إنْ رأيْتُ عليْها أمْرا أغْمِصُهُ أكْثر مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ عجِين أَهْلِهَا فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ فَقَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلَّم منْ يعْذِرُنا فِي رَجُل بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْل بَيْتِي فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِي إلا خَيْرًا ولَقدْ ذكرُوا رَجُلا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إلا خَيْرًا [1].

(١) أخرجه أحمد (٢٤٤٤٤). والبخاري في الشهادات (٢٤٤٣) والمغازي (٣٨٢٦) والتفسير (٤٣٨١) والاعتصام (٦٨٢١). ومسلم في التوبة (٤٩٧٤).



فكـان زواجـه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – بها – في ما يرى المحققون من العلماء – ودا لأبيها، لما كان له من سابق النصرة له – عليه الصلاة والسلام – ثم لما كان له من يد أراد أن يكافئه عليها .

وتـزوج السيدة / حفصة بنت عمر بن الخطاب – رضي الله عنهما – بعـد أن تأيمـت بمـوت زوجهـا بجراحه التي أصابته ببدر، صلة لأبيها، ومكافأة له على حسن بلائه في نصرة الإسلام والمسلمين .

وتـزوج الـسيدة / أم سلمة – رضي الله عنها – بعد أن تأيمت بموت زوجهـا في غزوة أحد، وكانت كبيرة السن، كثيرة الولد، فضمها وأولادها إلى كفالته .

وهـذا خُلُـقٌ لم نعهـدْهُ مـن قـبلُ في ذي مـروءة أو جِـدَةٍ – ولكـنها النبوة– فأضاف بذلك أعباء إلى أعبائه، وأثقالا مع أثقاله، بأبي هو وأمي .

وتزوج السيدة / أم حبيبة (رملة بنت أبي سفيان)، وكانت قد هاجرت مع زوجهـا إلى أرض الحبـشة، فاعتـنق زوجهـا النصرانية، وأبت هي إلا أن تكـون مسلمة، فضمها رسول الله – صلى الله تعالى عليـه وآلـه وسلم – إلي نفسه، مع كثرة ما كابده من أبيها من أنواع الأذى والتسلط، والذي كان في وقـت خِطْبَةِ رسـول الله لهـا علـى دين قومه، فأي شهوة أو منفعة في هذا الـزواج، ولكـنها الحكمـة التي آتت ثمارَها يوم أن أسلم أبو سفيان، فَعَزَّ الإسلام جانبا بإسلامه ؛ إذ كان أبو سفيان سيدَ قومه .



وتـزوج الـسيدة / مـيمونـة الهـلالـية، وقـد ناهـزت الخمـسين مـن عمرها، بعد موت زوجها، وقد أسلم بسبب زواجها خَلْقٌ كثيرٌ .

وتـزوج الـسيدة / جويـرية بـنت الحـارث، وكـان أبـوها سيدَ بني المـصطلق، وقـد أُخِذَتْ في السبي، فأعتقها رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآلـه وسـلم – ثـم اصطفاها لنفسه فبنى بها، فأعتق أصحابُه من في أيديهم مـن الأسـرى، فأسـلم بسبب ذلك بنو المصطلق، وحسن إسلامهم، فأنقذهم الله من النار ببركة صنيعه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

وتـزوج الـسيدة / صـفية بـنت حيي بن أخطب، سيد بني النضير، بعـد أن قُـتِلَ زوجُهـا في محاربة الإسلام، رغبة في إسلام قومها، وقد وقع ذلك، فأسلم كثير منهم، تعزيزا لشأنـها، وإبرازا لمكانتـها .

فهـذا هـو زواج المعـصوم – صـلى الله تعـالى عليـه وآله وسلم – الذي حاولت بعض الأقلام أن تدنسه، ولكن هيـهات أن ينالوا ما قصدوا إليه من تـشويه الحقـيقة، إذ لا يخفـى علـى العاقـل أن مـن يبتغي الشهوة فله في الأبكار الفاتنات مَنْدُوحَةٌ وَسَعَةٌ .



وهـنا يطـيب لي أن أتمثل بقول حسان - رضي الله عنه - فيما رواه أحمد والـشيخان عـن عروة بن الزبير - رضي الله عنه - أنه قَالَ :

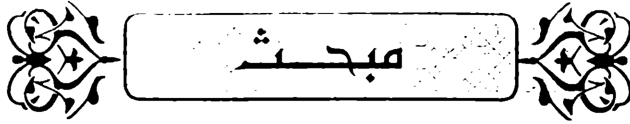
كَانَتْ عَائِشَةُ تَكْرَهُ أَنْ يُسَبَّ عِنْدَهَا حَسَّانُ وَتَقُولُ إِنَّهُ الَّذِي قَالَ:

فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي * لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وِقَاءُ[1]

(١) هـذا بـيت من قصيدة. نافح بها سيدنا حسان بن ثابت عن رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وقد ذكرها الإمام مسلم في صحيحه. وهـو جـزء من حديث: قَالَتْ عَائِشَةُ فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِحَسَّانَ إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ لَا يَزَالُ يُؤَيِّدُكَ مَا نَافَحْتَ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَقَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ هَجَاهُمْ حَسَّانُ فَشَفَى وَاشْتَفَى قَالَ حَسَّانُ

هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ . وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ
هَجَوْتَ مُحَمَّدًا بَرًّا حَنِيفًا . رَسُولَ اللَّهِ شِيمَتُهُ الْوَفَاءُ
فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي . لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وِقَاءُ
ثَكِلْتُ بُنَيَّتِي إِنْ لَمْ تَرَوْهَا . تُثِيرُ النَّقْعَ مِنْ كَنَفَيْ كَدَاءُ
يُبَارِينَ الْأَعِنَّةَ مُصْعِدَاتٍ . عَلَى أَكْتَافِهَا الْأَسَلُ الظِّمَاءُ
تَظَلُّ جِيَادُنَا مُتَمَطِّرَاتٍ . تُلَطِّمُهُنَّ بِالْخُمُرِ النِّسَاءُ
فَإِنْ أَعْرَضْتُمُو عَنَّا اعْتَمَرْنَا . وَكَانَ الْفَتْحُ وَانْكَشَفَ الْغِطَاءُ
وَإِلَّا فَاصْبِرُوا لِضِرَابِ يَوْمٍ . يُعِزُّ اللَّهُ فِيهِ مَنْ يَشَاءُ
وَقَالَ اللَّهُ قَدْ أَرْسَلْتُ عَبْدًا . يَقُولُ الْحَقَّ لَيْسَ بِهِ خَفَاءُ
وَقَالَ اللَّهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْدًا . هُمُ الْأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ
لَنَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ مَعَدٍّ . سِبَابٌ أَوْ قِتَالٌ أَوْ هِجَاءُ
فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ . وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ
وَجِبْرِيلٌ رَسُولُ اللَّهِ فِينَا . وَرُوحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ





حول قوله تعالى

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢]

لقد أَشْكَلَتْ هذه الآيةُ، على ما يقتضيه ظاهرُها من نفي الإيمان عن أعلم الخلق بالحق – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – قبل أن يبعث .

ولعل هذا المفهومَ كان الذريعةَ فيما كتبه أحدُ أساتذة كلية الآداب (جامعة الإسكندرية) في مقدمة كتاب له حول تراجم بعض أعلام التصوف الإسلامي، من أن رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – كان يتحنث (يتعبد) في غار حراء – قبل أن يُبْعَثَ – تَحَنُّثَ الجاهليين (يعني أهلَ الجاهلية)، ولا أذكرُ لمن عزا هذا القول من العلماء السابقين ؛ لطول العهد به .

وأقول ردا على هذا الزعم:

لقد دلت الدلائل على أنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – كان معصوما قبل بعثته مما كان عليه قومُه من عقائدَ شِرْكِيَّةٍ، وعبادات جاهلية. فلم يُعْرَفْ عنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – أنه سجد

لصنم قط ، أو اشتغل بشيء – قَلَّ أو كَثُرَ – مما كان المشركون يمارسونه من طقوس الوثنية .

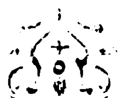
هذا، وقد ذهب المفسرون – جزاهم الله خيرا – إلى أن الآية لا تفيد– بحسب مفهومها الصحيح– انتفاءَ أصل الإيمان عنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – وإنما تفيد انتفاءَ العلم بما تَفَرَّعَ علي الإيمان من شرائع وأحكام .

قلت: وهو كلام معتبر ؛ وذلك لأن ما تفرع على الإيمان من مسائله، لم يُعْرَفْ إلا من خلال بلاغه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – عن الله في ما أنزل عليه من كتاب .

ويدل على هذا المعنى ما عَلَّقَهُ الإمام أبو عبد الله البخاري – رضي الله عنه – في أول كتاب الإيمان من صحيحه، حيث قال: ((وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِالْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ إِنَّ لِلإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا فَمَن اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ)) .

قلت: ولكن الأَوْلَى أن نؤكد على ما يندفع به التعارض ؛ جَمْعَاً بين الأدلة عند تعارضها، وهو مُقَدَّمٌ على ما يتوقف به العمل بأحدها، ما لم تكن هناك علةٌ قادحةٌ في ثبوت الدليل أو صحته .

وتأكيدا لهذا الغرض، نقول:



لقد وردت أحاديثُ تدل على ثبوت نبوته – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – حالةَ كَوْنِ آدمَ بين الروح والجسد، وهو الأمر الذي يحصل به التعارض بين ما يقتضيه ظاهر الآية من نفي الإيمان عنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – وما تقتضيه الأحاديثُ من ثبوت نبوته حالةَ كَوْنِ آدمَ بين الروح والجسد، والتي لا يُتَصَوَّرُ مع قيامها انتفاءُ الإيمان عن الموصوف بها .

وإليك بعضَ هذه الأحاديث:

عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ لَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَإِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلام لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ وَسَأُنَبِّئُكُمْ بِأَوَّلِ ذَلِكَ دَعْوَةُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَبِشَارَةُ عِيسَى بِي وَرُؤْيَا أُمِّي الَّتِي رَأَتْ وَكَذَلِكَ أُمَّهَاتُ النَّبِيِّينَ تَرَيْنَ .

وورد بلفظ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ إِنَّ أُمَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَتْ حِينَ وَضَعَتْهُ نُورًا أَضَاءَتْ مِنْهُ قُصُورُ الشَّامِ [١].

عَنْ مَيْسَرَةَ الْفَجْرِ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى كُتِبْتَ نَبِيًّا قَالَ وَآدَمُ عَلَيْهِ السَّلام بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ [٢].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى وَجَبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ قَالَ وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ [٣].

---

(١) رواه أحمد. واللفظ له. والحاكم في المستدرك. وابن حبان في صحيحه. وصححاه

(٢) رواه أحمد. واللفظ له. والحاكم في المستدرك. وصححه

(٣) رواه الترمذي. والحاكم. وصححاه



عَـنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ رجُلٍ قَالَ قُلْتُ يا رسُول اللَّهِ مَتَى جُعِلْتَ نَبِيًّا قَالَ وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ [1].

بَيْدَ أن بعضَ العلماء، قد زعم أن المرادَ – في جملة هذه الأحاديث – هـو ثـبوتُ نـبوته – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في علم الله وتقديره، وهو كلام يدل على قصور في الفهم، وتأخر في المعرفة .

وقـد أبطـل هـذا الـزعمَ شيخُنا السيد / عـبد الله الـصديق الغمـاري – رحمـه الله تعـالى – بكـلام نفيس في (أحاديـثه المنـتقاة) قال رحمه الله:

((... وأن المعنـى (أي عـند هـذا الواهم) كنت نبيا: في تقدير الله، وآدم بـين الـروح والجـسد، وكـذلك قـال في حـديث: كنت أولَ النبيين في الخلْـقِ: إن المـراد بالخلـق: التقديـر، لا الإيجـاد، أي كـنت أولَهـم في التقدير، هذا حاصل ما ذكره البعض، وهو باطل لوجوه:

الأول: أن نـبوة الـنبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ثابتة في علـم الله وتقديـره مـنذ الأزل، فتخصيـصُها بـوقتِ كَـوْنِ آدمَ بـين الـروح والجسد، لَغْوٌ يجب تنزيهُ الحديث عنه .

الثانـي: أن نـبوةَ الأنبـياء – علـيهم الـسلام – بل الموجوداتُ كلُّها ثابـتةٌ في علـم الله وتقديـره، فلـم يـبق للـنبي – صـلى الله تعـالى عليه وآله وسلم- خصوصيةٌ على غيره، والحديثُ إنما أتى لبيان الخصوصية، فلابد أن يكـون فـيه معنـى زائـد، لا يـشاركه فـيه غيره، وإلا كان الحديث من قبيل العبث .

(١) رواه الإمام أحمد في المسند بإسناد صحيح .



الثالث: أن الصحابة الذين سألوه بقولهم: متى كنتَ نبيا ؟ كانوا يعلمون أن نبوته ثابتة في علم الله وتقديره، بل كانوا يعلمون أن الأشياء كلها ثابتة في علم الله وتقديره، فهم بالضرورة إنما أرادوا بسؤالهم قدرا زائدا على ما كانوا يعلمون .

الرابع: أن عُمَرَ – رضي الله عنه – سأله: متى جُعِلْتَ نبيا ؟ وهذا اللفظ صريح في التصيير، أي متى صُيِّرْتَ نبيا ؟ وذلك لا يتأتى إلا في موجود يصح اتصافه بالصفة التي صُيِّرَ إليها، كما تقول: جعلتُ قطعةَ الذهب خاتما، أي صيرتها كذلك، وقد كانت القطعة قبل ذلك موجودة، غير أنها لم توصف بالخاتمية إلا بعد الجَعْلِ والتصيير .

الخامس: أن وجود الأشياء في علم الله وتقديره، لا يُتَصَوَّرُ فيه أسبقيةُ بعضِها على بعض، فلا يصح أن يقال: كنت أول النبيين في علم الله وتقديره لما يَلْزَمُ عليه مما لا يليق بالله – سبحانه وتعالى – وإنما تصح الأولية في الخَلْقِ، بمعنى الإيجاد، لأنه صفةُ فِعْلٍ، يُتَصَوَّرُ معه أسبقيةُ بعضِ الحوادث على بعض، كما دَلَّ عليه القرآن والسنة .

فتبين من هذا بطلانُ ما ذكره البعض، وتَعَيَّنَ ما ذكرناه، وهو أن الله أفاض على روح نبيه الشريفة، أو على حقيقته، وصفَ النبوة، وَخَلَعَ عليه خلعةَ القرب، وآدمُ بين الروح والجسد، تمييزا له على سائر المخلوقات، واصطفاءا له من بين أنواع الموجودات، فهو خلاصة النوع الإنساني، وسيد الثقلين، وأبو الأنبياء – عليه وعليهم الصلاة والسلام)).
انتهى كلامه .



قلت: فلا جرم أن خُوْطِبَ - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - بالنبوة وقت إيذان الله له بالرسالة ، في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴾ [الأحزاب:٤٥-٤٦] .

وهو خطابٌ يدل على أنه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - كان موصوفا بالنبوة قبل أن يبعث ؛ وذلك لأنه ليس بالضرورة أن يكون زمنُ الرسالة هو عينَ زمن النبوة، بل كان لنبوته مهدُها، ولرسالته عهدُها، فكان - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - نبيا، حالةَ كَوْن آدمَ بين الروح والجسد، ثم أُرْسِلَ إلى الناس كَافَّةً على رأس الأربعين من سِنِيْ بشريته .

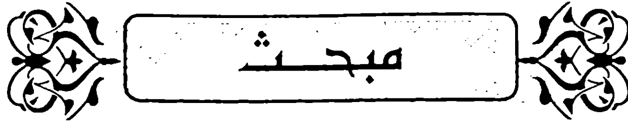
وتأسيسا على هذا، نقول:

إن قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ ﴾ [الشورى:٥٢]، يشير إلى إفاضة الحق - تبارك وتعالى - رُوْحَ النبوة على حقيقته الأحمدية، في عالَمِها الغيبي، في الوقت الذي لم يكن لها استشراف على الكتاب، وعلى هذا المفهوم يكون توجيهُنا للآية: وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا، وهي (روحُ النبوة) ما كنتَ تدري (أي في مهدها) ما الكتابُ ولا الإيمانُ، ولكن جعلناه (أي روحَ النبوة) الذي كان مصاحبا له مع بداية ظهور جميل طلعته ، بدلالة قول ربنا - عز وجل -: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [الأعراف:١٥٧] : وذلك



لأن (مع) تفيد المصاحبة، وعليه يكون المعنى: ولكن جعلناه (أي روح النبوة) الذي كان مصاحبا له، نورا نهدي به من نشاء من عبادنا. وإنك (أي: يامحمد) لتهدي بأنوار دلالات وحي الرسالة إلى صراط مستقيم. صراطِ الله الذي له ما في السموات (وذكرُ السموات هنا، يُعدُّ مما تقوم به المناسبة في تخصيص النبوة بعالمها الملكوتي) وما في الأرض (وهو ما تقوم به المناسبة في تخصيص الرسالة بعالمها الملكي) ألا إلى الله تصير الأمور. في هداية من شاء من الخلق بما شاء من أسرار النبوة، أو أنوار دلالات وحي الرسالة . والله أعلم بمراده في كلامه .





حول قوله تعالى

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [التحريم: ١]

زعم كثيرٌ من العلماء أن الآية تَحْمِلُ عتابا لرسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – وما زعموه هو ما يقتضيه ظاهرُ الخطاب فيها .

ولكن فَاتَهُمْ أن يقولوا لنا: فيمن عُوتِبَ رسولُ الله ؟ هل عُوتِبَ في حق غيره، أم عوتب في حق نفسه ؟!

وَلَنَفْسُهُ – بأبي هو وأمي – أكرمُ على ربه من كل نفس، فلا جرم أن عاتبه فيما حَرَّمَ عليها مما طَيَّبَهُ الله له، إشفاقا عليه، ومسارعة في رضاه .

ولم تكن سُنَّتُهُ – سبحانه – هكذا فيمن مضى، ويدل على ذلك ما ورد في كتب التفسير من أن سيدنا يعقوب – عليه السلام – لما أخذه وَجَعُ العرق – عرق النسا – نذر إن شفاه الله أن يُحَرِّمَ العروقَ ولحمَ الإبل على نفسه، وهو أحب الطعام إليه (عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك).

وقيل: حَرَّمَ على نفسه لحمَ الجزُورِ تَعَبُّدًا لله تعالى (عن الحسن البصري) .

وقيل: حَرَّمَ زَائِدَتَيِ الكبد والكُلْيَتَيْنِ والشَّحْمَ إلا ما حملته الظهور(عن عكرمة) .

وأيّا كان موضوعُ التحريم، فإن الله - جلت حكمته - قد أنْفذَهُ وأمْضَاهُ، ولم يعاتِبْ رسولَه يعقوبَ - عليه السلامِ - فيما حَرَّمَ على نفسه بل جعل ما حَرَّمَهُ يعقوبُ على نفسه محرما على بني إسرائيل، وأكد ذلك بقوله: ﴿ ۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُۚ قُلۡ فَأۡتُواْ بِٱلتَّوۡرَىٰةِ فَٱتۡلُوهَآ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٣] .

وهذا يدل على كمال عنايته - سبحانه - برسولنا - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وعظيمِ محبته له .

ومن الدلائل على ذلك أيضا، ما ورد عن عروة - رضي الله عنه - قَالَ كَانَتْ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ مِنَ اللائِي وَهَبْنَ أَنْفُسَهُنَّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَمَا تَسْتَحِي الْمَرْأَةُ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ فَلَمَّا نَزَلَتْ (تُرْجِئُ مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ) قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَرَى رَبَّكَ إِلا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ [1].

ومنها ما ورد من حديث الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ وَكَانَ يُحِبُّ

(١) أخرجه أحمد (٢٥٠٥٠). والبخاري في كتاب التفسير من صحيحه (٤٤١٤) وفي كتاب النكاح (٤٧٢١). وابن ماجه في كتاب النكاح (١٩٩٠) .



ذلِك فصَلّى رَجُلٌ مَعَهُ العَصْرَ ثُمَّ مَرَّ عَلى قَوْمٍ مِنَ الأنْصَارِ وهُمْ رُكوعٌ فِي صَلاةِ العَصْرِ نحْوَ بَيْتِ المَقْدِس فقَالَ هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ قَدْ وَجَّهَ إلَى الكَعْبَةِ قَالَ فَانْحَرَفُوا وَهُمْ رُكُوعٌ [1].

ومنها – وهو من أوجه المقارنات بين الكليم والحبيب – ما أكده الحق في جانب الحبيب – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من مطلوبية رضاه، في قول ربنا: ﴿ فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴾ [طه: ١٣٠].

أما الكليمُ – عليه السلام – فقد قيل له في نفس السورة:

﴿ ۞ وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٨٣﴾ قَالَ هُمْ أُولَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴾ [طه: ٨٣-٨٤].

فاقدروا للنبي قدره.

ثم انظروا ما أكد عليه الحق – تبارك وتعالى – في جانب نصرته ومؤازرته – عليه الصلاة والسلام – من عظيم ولايته، وجليل عنايته؛ حيث قَابَلَ التظاهرَ عليه – بطريق الحيلة – بما لا تقوم له السمواتُ والأرضُ ومن فيهن: ﴿ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: ٤].

هذا، ولا تعتقدْ أن ولايةَ الحق – سبحانه – له، مترتبةٌ على ذلك

---

(١) أخرجه أحمد (١٣٥٢٣) (١٧٩٥٨) (٢١١٠٧). والبخاري في التفسير. وأخبار الآحاد (٦٧١١). ومسلم في كتاب المساجد (٥٢١). والترمذي في كتاب الصلاة (٣١٢) وكتاب التفسير (٢٨٨٨). وأبو داود في كتاب الصلاة (٤٢٧)



التظاهـر، كمـا سمعـتُ مـن شـخصٍ مَأفـونٍ قـولَه: كـيف يقابل الله تظاهر امـرأتين ضـعيفتين، بمـثل هـذا التظاهـر مـنه - عَزَّ سلطانُه وَطَمَّ قدسُه - وجبريل وصالحِ المؤمنين والملائكه ؟!.

فقلت ردا على هذا السؤال:

إن ولايةَ الحق - تبارك وتعالى - وعنايتَه برسوله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وعصمتَه ومَنْعَهُ إياه مِمَّنْ كادوا أو دَبَّرُوا وَبَيَّتُوا له، أمرٌ سَبَقَ على كل ما وُوْجِهَ به رسولُ الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - في حـياته مـن كـيد ومكر وتظاهر وَنَيْلٍ وتبييت، فجاءت الآيةُ مؤكدةً عليه، في جانـب التظاهـر علـيه؛ تغلـيظا وتخـويفا، وإرصـادا لكـل من تُسَوِّلُ له نفسُه فِعْلَ شيء من ذلك في حقه .



مبحث

حول قوله تعالى

﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدْرِيكَ
لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤
أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا
عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ۝٨ وَهُوَ
يَخْشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾ [عبس: ١-١٠]

قال نظام الدين النيسابوري - رحمه الله تعالى - في تفسيره المسمى [غرائب القرآن، ورغائب الفرقان]:

أطبق المفسرون على أن الذي عَبَسَ: هو الرسولُ - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - والأعمى: هو ابنُ أُمِّ مكتوم، واسمُه: عبد الله بن شريح ابن مالك بن ربيعة الزهري)) [1]. اهـ

قلت: وقد أجمع المفسرون على أن هذه الآياتِ تحمل - في جملتها-

---

(1) قلت: والصحيح هو ما ذكره العلامة الآلوسي في تفسيره، من أنه: عمرو بن قيس بن زائدة بن جندب بن هرم بن رواحة بن حجر ابن معيص بن عامر بن لؤي القرشي، وهو ابن خال أم المؤمنين سيدتنا خديجة - عليها السلام -.
قال (أي الآلوسي): وأم مكتوم: كنية أمه، عاتكة بنت عبد الله المخزومية، وعند الزمخشري في جعلها (في الكشاف) جدته، عمي بعد نور، وقيل: ولد أعمى، ولذا قيل لأمه: أم مكتوم.

عَتْبا ولَوْمَاَ من الله – جل جلاله – لرسوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في شأن تقطيبه وجهَهُ، وإعراضِه عن ابن أم مكتوم، عند قدومه عليه، وهو مشتغل بدعوة نفر من صناديد قريش ؛ رغبةً في إسلامهم، وطمعا في تصديقهم، وهو الأمر الذي يترتب عليه إسلامُ الكثيرين من أتباعهم .

وعلى الرغم من أن المنصفَ لا يجدُ كزازةً أو غضاضةً في عَتْبِ الحبيب لحبيبه، وإنما يجدها في عَتْبِ الثالب لِمَعِيْبهِ، ولَوْمِ الشانئ لِضَرِيْبِهِ .

إلا أن ما نستهجنه – من ذلك – هو ما ذكره بعض المفسرين – حول تفسير هذه الآيات – من تَفَقُّهَاتٍ باطلة، وَافْتِئَاتَاتٍ عن حلية الحق عاطلة، في جانب المعصوم – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لا يُسَلِّمُهَا صاحب ذوق سليم، أوطبع كريم .

فمن ذلك ما ذكره النيسابوري في تفسير هذه الآيات، من كلام فيه حروشة وجفوة، حيث قال:

((قال أهل المعاني: في الالتفات من الغَيْبَةِ إلى الخطاب، دلالة على مزيد الإنكار، كمن يشكو جانيا، بطريق الغَيْبَةِ وهو حاضر، ثم يُقْبِلُ على الجاني مواجها بالتوبيخ، قال: وفي ذكر الأعمى نَحْوٌ من الإنكار أيضا ؛ لأن العَمَى يُوجِبُ العطفَ والرأفةَ عند ذوي الآداب غالبا، لا التولي والعُبُوسَ، ولا يخفى أن نظر النبي – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – كان على أمر كُلِّيٍّ، هو رجاء إسلام قريش، فإنه في الظاهر أهم من إجابة رجل أعمى على الفور، إلا أنه – سبحانه – عَدَّ هذا الجزئي كليا، من



جهـة اخـرى، هـي تطيـيبَ قلـوب الفقراء والضعفاء، وإهمالَ جانب أهل الغنـى والثـراء، فـإن هـذا أدخلُ في الإخلاص، وابتغاءِ رضوان الله، وذلك مَظِنَّةُ التُّهَمَةِ والرياء)) انتهى كلامه بشينه ومينه .

والعجـيب أنه قد تناقض في كلامه، فَحَارَ على عَجُزِهِ، وَنَكَصَ على عَقِبِهِ، حـيث أَتْـبَعَ هذا الكلام بقولـه: ((يُحْكَى عن سفيـان الثوري: أن الفقـراء كانـوا في مجلسـه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – أمراء))

فياليـت شـعري، هـل كانـوا في مجلـسه كـذلك، قـبل نـزول سورة (عـبس) أم بعـد نـزولها، وفي حـديث ابـن عـباس أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَـرَهُ أَنَّ هِـرَقْلَ أَرْسَـلَ إِلَـيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْش وَكَانُوا تِجَارًا بالشَّأْم فِي الْمُـدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْش فَأَتَوْهُ وَهُمْ بإيلِيَاءَ فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَـا بتَـرْجُمَانِهِ فَقَـالَ أَيُّكُـمْ أَقْـرَبُ نَسَبًا بهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ فَقَـالَ أَبُـو سُـفْيَانَ فَقُلْـتُ أَنَـا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا فَقَالَ أَدْنُوهُ مِنِّي وَقَرِّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُـوهُمْ عِـنْدَ ظَهْـرِهِ ثُـمَّ قَـالَ لِتَـرْجُمَانِهِ قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَائِلٌ هَذا عَنْ هَذَا الـرَّجُلِ فَـإِنْ كَذَبَنِـي فَكَذِّبُـوهُ فَـوَاللَّهِ لَـوْلا الْحَـيَاءُ مِـنْ أَنْ يَأْثِرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَـذَبْتُ عَـنْهُ . الحديث، وفيه قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاس يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ فَقُلْـتُ بَـلْ ضُـعَفَاؤُهُمْ .... إلى أن قـال: وَسَـأَلْتُكَ أَشْـرَافُ الـنَّاس اتَّبَعُوهُ أَمْ ضُـعَفَاؤُهُمْ فَذَكَـرْتَ أَنَّ ضُعَفَاءَهُم اتَّبَعُوهُ وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ . الحديث. رواه أحمد والشيخان .

ونظيرُ مـا كتـبه النيـسابوري. مـا ذكـره إسماعـيل حَقّـي في (روح البـيان) حـيث قـال: ((ويقال: إن رسول الله – عليه السلام – لم يَغْتَمَّ في

عمره كغَمِّهِ حين أنزلت عليه سورة (عبس) ؛ لأن فيها عتْباً شديدا على مثله ؛ لأنه الحبيب الرشيد، ومع ذلك فلم يَجْعَلْ ذلك الخطابَ بينه وبينه، فيكونَ أيسرَ للعتاب، بل كَشَفَ ذلك للمؤمنين، ونَبَّهَ على فعله عبادَه المتقين، ولذلك روى أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – بلغه أن بعض المنافقين يَؤُمُّ قومَه، فلا يقرأ فيهم إلا سورة (عبس)، فأرسل إليه فضرب عنقه ؛ لما استدل بذلك على كفره، وقال ابن زيد: لو جاز لمحمد – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – أن يكتم شيئا من الوحي، لكتم هذا .....)) إلى أن قال: ((وكان ما فعله – عليه السلام – من باب تَرْكِ الأَوْلَى، كما أن الالتفات في قوله تعالى: (وَمَا يُدْرِيْكَ) لذلك، فإن المشافهةَ أدخلُ في تشديد العتاب، كمن يشكو جانيا جَنَى عليه، ثم يُقْبِلُ على الجاني إذا حَمِيَ في الشِّكَايَةِ، مواجها له بالعتاب، أَيْ: أيُّ شيء يجعلك داريا وعالما بحاله، ويطلعك على باطن أمره، حتى تُعْرِضَ عنه ؟!.اهـ

ونقول: إن كان ما زعمه صاحب (روح البيان) صحيحا، فما هو وجه الصدق فيما نسبه إلى عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – من أنه قد قتل الرجلَ الذي كان لا يقرأ لقومه إلا بها ؟! فإن كان عمر – رضي الله عنه – قد علم دَخِيْلَةَ الرجل، فقتله على ما تَصْدُقُ به فراسته، فكيف نسلم له هذا التأويل السمج، وهو قوله: أيُّ شيء يجعلك داريا وعالما بحاله، ويطلعك على باطن أمره، حتى تُعرِضَ عنه، فهل كان لعمر من قوة الفراسة أو شفوف البصيرة ما لم يكن لرسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – المعصوم بالوحي ؟!.

قلت: وما قيل هنا. يقال نظيرُه فيما ذكره الزمخشري في(كشافه)

حيث قال: ((المعنى: إنك لا تدري ما هو مُتَرَقَّبٌ منه من تزكٍ أو تذكر، ولو دريتَ لَمَا فَرَطَ ذلك منك)) اهـ كلامه .

ومثلُه أيضا ما ذكره البغوي في تفسيره، حيث قال: ((.. حتى ظهرتِ الكراهةُ في وجه رسول الله ؛ لقطعه كلامَه، وقال في نفسه: يقول هؤلاء الصناديدُ: إنما أتباعُه العميان والعبيد والسفلة ؛ فعبس وجهه، وأعرض عنه، وأقبل على القوم، الذين يكلمهم؛ فأنزل الله هذه الآية)). اهـ كلامه

ولا أدري، كيف سمح البغوي لنفسه في التسور على باطنه الشريف – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – والذي صانه الحق – تبارك وتعالى – من كل ما يكدر من رُعُوْنَاتِ النفس، ووساوس الشيطان، ليقول عنه – بصيغة الجَزْمِ –: وقال في نفسه: يقول هؤلاء الصناديد: إنما أتباعه العميان والعبيد والسفلة، أَطَّلَعَ الغيبَ، أم هو سُوءُ الاجتراء ؟! .

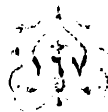
ألم يَرْوِ الشيخُ فيما ثبت له من مرويات، ما تواترت به الأحاديث والأخبار، من أَنَّ كَذِبَاً عليه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ليس ككذبٍ على أحد ؟!.

وقال الرازي: القائلون بصدور الذنب عن الأنبياء – عليهم السلام– تمسكوا بهذه الآية، وقالوا: لَمَّا عاتبه الله في ذلك الفعل، دل على أن ذلك الفعل كان معصية، وهذا بعيد ؛ فإنا قد بينا أن ذلك كان هو الواجب المتعين، إلا بحسب هذا الاعتبار الواحد، وهو أنه يوهم تقديم الأغنياء على الفقراء، وذلك غير لائق بصلابة الرسول – عليه السلام –، وإذا كان

كـذلك ، كـان ذلك جاريا مجرى ترك الاحتياط ، وترك الأفضل، فلم يكن ذلك ذنبا البتة .

وأجاب الإمام ابن حزم في (الفِصَل) بقوله: وأما قوله (عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ) الآيـات، فإنـه كـان علـيه السلام، قد جلس إليه عظيم من عظماء قريش، وَرَجَـا إسـلامَهُ، وعلـم – عليه السلام – أنه لو أسلم، لأسلم بإسلامه ناس كثير، وأظهر الدين، وعلم أن هذا الأعمى، الذي يسأله عن أشياء من أمور الدين لا يفوته. وهو حاضر معه، فاشتغل عنه – عليه السلام – بما خاف فـوتَه مـن عظـيم الخـير، عمـا لا يخـاف فوتـه، وهذا غاية النظر في الدين والاجـتهاد في نـصرة القـرآن في ظاهر الأمر، ونـهاية التقرب إلى الله، الذي لـو فعلـه الـيوم مـنا فاعـل، لأُجِرَ، فعاتبه الله – عز وجل – على ذلك، إذ كان الأَوْلَى عند الله تعالى أن يُقْبِلَ على ذلك الأعمى الفاضل البر التقي .

وقـريبٌ منه ما قاله ابن عاشور في (تحريره): ((وقد اشتملت هذه السورة، على تعليمِ اللهِ رسولَه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – الموازنةَ بـين مـراتب المـصالح، ووجوبَ الاستقراء لخفياتها ؛ كيلا يفوت الاهتمام بـالمهم مـنها في بـادئ الـرأي مُهِمًّـاً آخـرَ مـساويا في الأهمـية أو أرجح .. .. إلى أن قـال: فالتزكيةُ الحق: هي المِحْوَرُ الذي يدور عليه حال ابن أم مكتوم، وحـال المشرك. من حيث إنـها مرغوبةٌ للأول، ومزهودٌ فيـها من الثانـي، وهو مَرْمى اجتهادِ رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم –



لتحصيلها للثاني، والأمن على قرارها للأول، بإقباله على الذي يتجافى عن دعوته وإعراضه عن الذي يَعْلَمُ من حاله أنه مُتَزَكٍّ بالإيمان)) اهـ كلامه .

وقال القاشاني: كان – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في حِجْرِ تربية ربه، لكونه حبيبا، فكلما ظهرت نفسُه بصفة حَجَبَتْ عنه نور الحق، عُوْتِبَ وأُدِّبَ، كما قال: (أَدَّبَنِيْ رَبِّيْ فَأَحْسَنَ تَأْدِيْبِيْ) إلى أن تخلق بأخلاقه تعالى . اهـ

والمتأملُ في هذا الكلامِ، سَالِفِهِ وَآنِفِهِ، يدركُ ما اشتمل عليه من هجومٍ على حكمته – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في تقديره لمراتب المصالح، التي وَضَعَ لنا أُسُسَهَا، وبَيَّنَ لنا أحكامَها، فالحكمةُ لا تُعْرَفُ إلا من طريقه، والمعرفةُ لا تُسْتَقَى إلا من رُضَابِ شِرْبِهِ وَسُؤْرِ غَبُوقِهِ .

فَأَنَّى لهم إذا جاءتهم ذكراهم، وَبَدَا لهم من بعد ما رأوا الآيات، أن الحكمةَ – فيما رَمَوْا به عن قَوْسِ الغفلة – أعمقُ غَوْرَاً من تَنَاوُشِهِمْ، وأبعدُ مَرْمَىً من مواقع سهامهم .

ولله دَرُّ الألوسي – رحمه الله تعالى – إذ قال: ((وفي التعبير عنه – عليه الصلاة والسلام – بضمير الغَيْبَةِ، إجلالٌ له – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لإيهام أنَّ من صَدَرَ عنه ذلك غيرُه ؛ لأنه لا يصدر عنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – مثلُه . كما أن في التعبير عنه –صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم - بضمير الخطاب في قوله سبحانه (وَمَا يُدْرِيْكَ) ذلك؛ لما فيه من الإيناس بعد الإيحاش، والإقبال بعد الإعراض .اهـ كلامه

ولننقلب للتكلم حول توجيه الآيات، بما يتناسب مع قدره الشريف، ومقامه المنيف - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - فنقول:

إن ما ذكره المفسرون في سبب نزول الآيات، هو موضعُ اتفاق العلماء، ولا تعويل على قول من خالفه بالرأي .

قال الرازي: أجمع المفسرون على أن الذي عبس وتولى، هو الرسول - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وأجمعوا أن الأعمى، هو ابن أم مكتوم، قال الشهاب: وهو مكي قرشي من المهاجرين الأولين . اهـ

وقال ابن كثير: وهكذا ذكر عروةُ بن الزبير، ومجاهد، وأبو مالك، وقتادة، والضحاك، وابن زيد، وغيرُ واحد من السلف والخلف .

قلت: وليس لنا أن نخالف ما وقع عليه الاتفاق من السلف والخلف، في أن الذي عبس هو رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم- والأعمى هو ابن أم مكتوم، وإنما نرى - مع ذلك - أن أصح وجوه التأويلات هو ما حَسَّنَهُ شيخُنا السيد/ عبد الله الصديق الغماري - رحمه الله تعالى - وَجَوَّدَهُ، وهو ما تؤيده الدلائل، قال - رحمه الله تعالى - في كتابه [دلالة القرآن المبين، على أن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - أفضل العالمين]:



((وفي الآية تأويل آخر، قرأته لبعض المعاصرين، وحاصله مع توضيح وتتميم : أن قوله :﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ﴾ [عبس:١-٢]، هو حكاية لقول الكفار عن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - ثم وَجَّهُوا الخطاب إليه على سبيل الاستهزاء ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ۝٤ أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ﴾ [عبس:٣-٥] يقصدون أنفسهم ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيۡكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ﴾ [عبس:٦-٩] يقصدون الأعمى ﴿ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ ﴾ [عبس:١٠] إلى هنا انتهى كلامهم، قال الله تعالى يرد عليهم: (كلا) لا تقولوا ذلك. فمحمدٌ لا يُقْبلُ على شخص لأجل غناه، ولا يُعْرِضُ عن آخر لأجل فقره أو عماه .

وهو تأويل حسن جيد، يؤيده سياق الآية ...)) إلى آخر كلامه .

قلت: وما أَجْمَلَهُ الشيخُ هنا من دلائل صحة هذا الوجه، نُفَصِّلُهُ في الأمور التالية:

الأمر الأول:

أن ما اعتبروه علةً في إشاحته وَعُبُوْسِهِ - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لا يَصْدُقُ إلا على تقدير الكفار. الذين أرادوا غمزه ولمزه بالكبر. وهو ما لا يتفق مع ما عُرِفَ به - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - من

كريم الخلق، وعظيم التواضع [1].

الأمر الثاني:

أن ابن أم مكتوم – رضي الله عنه – هو ابن خال السيدة / خديجة – عليها السلام – والتي كان رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – يَرْعَى لها ذِمَامَهَا، ويحفظ لها ودادها، حتى بعد وفاتها.

فعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ مَا غِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ هَلَكَتْ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَنِي لِمَا كُنْتُ أَسْمَعُهُ يَذْكُرُهَا وَأَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يُبَشِّرَهَا بِبَيْتٍ مِنْ قَصَبٍ وَإِنْ كَانَ لَيَذْبَحُ الشَّاةَ فَيُهْدِي فِي خَلَائِلِهَا مِنْهَا مَا يَسَعُهُنَّ [2].

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ اسْتَأْذَنَتْ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ أُخْتُ خَدِيجَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ فَارْتَاحَ لِذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُمَّ هَالَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ فَغِرْتُ فَقُلْتُ وَمَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَائِزِ قُرَيْشٍ حَمْرَاءِ الشِّدْقَيْنِ هَلَكَتْ فِي الدَّهْرِ فَأَبْدَلَكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا [3].

---

(١) فقد ورد من حديث أنس قال جاءت امرأةٌ إلى رسُول اللّهِ صلّى اللّهُ عليْهِ وسلّم فقالتْ يا رسُول اللّهِ إنّ لي إليْك حاجةً فقال لها يا أمّ فلانٍ اجْلسي في أيّ نواحي السّكك شئْت حتّى أجْلس إليْك قال فجلسَتْ فجلس النّبيُّ صلّى اللّهُ عليْهِ وسلّم إليْها حتّى قضتْ حاجتها

أخرجه أحمد (١١٧٥٢) (١٢٧٦٤) ومسلم في كتاب الفضائل (٤٢٩٣). وأبو داود في كتاب الأدب (٤١٨٢).

وأخرج أحمد في المسند (١٢١١٢) عنْ أنس بن مالك قال أقيمتْ صلاةُ العشاء قال عفّانُ أوْ أخّرتْ ذات ليْلةٍ فقام رجلٌ فقال يا رسُول اللّه إنّ لي إليْك حاجةً فقام معهُ يُناجيه حتّى نعس الْقوْمُ أوْ قال بعْضُ الْقوْم ثُمّ صلّى ولمْ يذْكُرْ وُضُوءًا.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣١١٤) (٢٤٤١١). والبخاري في المناقب (٣٥٣٢) والأدب (٥٥٤٥). ومسلم في فضائل الصحابة (٤٤٦٣). والترمذي في كتاب البر والصلة (١٩٤٠) وكتاب المناقب (٣٨١٠)

(٣) أخرجه البخاري في المناقب (٣٥٣٦). ومسلم في فضائل الصحابة (٤٤٦٧)

الأمر الثالث:

هـو ما ذكره شيخنا السيد / عبد الله الصديق - رحمه الله تعالى - في [دلالة القرآن المبين، على أن النبي أفضل العالمين]، حيث قال:

قـولُه: (وَمَـا يُدْرِيْكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى): يناسب أن يكون من كلامهم (أي الكفـار) ؛ لأنــه - صـلى الله تعـالى علـيه وآله وسلم - كان يَدْرِي أن ابن أم مكـتوم تَزَكَّـى بالإيمان، وأنه يتذكر بما يسمعه من القرآن، إذ هو - رضي الله عنه - من المسلمين الأولين . اهـ كلامه

قلـت: يـشير الشيخ - رحمه الله تعالى - بذلك إلى ما ورد في صحيح الـبخاري في (بَـاب) فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَـدْرِ وَمَـا أَدْرَاكَ مَـا لَـيْلَةُ الْقَدْرِ لَـيْلَةُ الْقَـدْرِ خَيْـرٌ مِـنْ أَلْـفِ شَـهْرٍ تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) قَـالَ ابْـنُ عُيَيْـنَةَ مَـا كَـانَ فِي الْقُرْآنِ (مَا أَدْرَاكَ) فَقَدْ أَعْلَمَهُ وَمَا قَالَ (وَمَا يُدْرِيكَ) فَإِنَّهُ لَمْ يُعْلِمْهُ .

أقـول: ولـذلك اضْـطُرَّ أبـو الـسعود إلى أن يقـول: وكلمـةُ (لَعَلَّ) مع تحقـق التزكـي، واردةٌ على سنن الكبرياء، أو على اعتبار معنى الترجي، بالنسبة إليه - عليه الصلاة والسلام - للتنبيه على أن الإعراض عنه، عند كونه مَرْجُوَّ التزكي، مما لا يجوز، فكيف إذا كان مقطوعا بالتزكي ؟ ! .

الأمر الرابع:

أن ما رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق العوفي، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في شأن ابن أم مكتوم، قد أَعَلَّهُ الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - بقوله: فيه غرابة ونكارة، وقد تُكُلِّمَ في إسناده.

وإليك نَصَّ الحديث:

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قولُه: (عَبَسَ وَتَوَلَّى) قال بَيْنَا رسولُ الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - يناجي عتبة بن ربيعة، وأبا جهل بن هشام، والعباس بن عبد المطلب، وكان يتصدى لهم كثيرا، ويحرص عليهم أن يؤمنوا، فأقبل إليه رجل أعمى، يقال له عبد الله بن أم مكتوم، يمشي وهو يناجيهم، فجعل عبد الله يستقرئ النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - آية من القرآن، وقال: يارسول الله، علمني مما علمك الله، فأعرض عنه رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وعبس في وجهه، وتولى وكره كلامه، وأقبل على الآخرين، فلما قضى رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - نجواه، وأخذ ينقلب إلى أهله، أمسك الله بعض بصره، وخفق برأسه، ثم أنزل الله تعالى ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [عبس: ١-٤]، فلما نزل فيه ما نزل، أكرمه رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وكلمه،

وقال له رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ما حاجتك ؟ هل تريد من شيء ؟ وإذا ذهب من عنده قال: هل لك حاجة في شيء ؟ .

وذكره القاسمي في (محاسن التأويل) ولم يُعَقِّبْ، بل سكت عنه .

قلت: وأما ما ورد من حديث أم المؤمنين عَائِشَةَ قَالَتْ أُنْزِلَ (عَبَسَ وَتَوَلَّى) فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الأَعْمَى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْشِدْنِي وَعِنْدَ رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ مِنْ عُظَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْرِضُ عَنْهُ وَيُقْبِلُ عَلَى الآخَرِ وَيَقُولُ أَتَرَى بِمَا أَقُولُ بَأْسًا فَيَقُولُ لا فَفِي هَذَا أُنْزِلَ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أُنْزِلَ (عَبَسَ وَتَوَلَّى) فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ [1]

فهو يدل – بحسب الظاهر – على أن عُبُوْسَ رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – كان بسبب مُخَاصَمَةِ الرجل له فيما يقول، لا بسبب قدوم ابن أم مكتوم، وذلك لإقباله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – عليه قائلا: أترى بما أقول بأسا ؟ وهي عبارة تدل على شدة مَوْجِدَتِهِ – عليه الصلاة والسلام – فظن الكفار أنه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – قد عبس لقدوم ابن أم مكتوم .

---

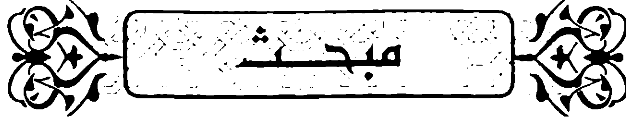
(١) أخرجه مالك في كتاب النداء للصلاة (٤٢٦). والترمذي في كتاب التفسير (٣٢٥٤) .

الأمر الخامس:

هو أن الحق تبارك وتعالى قد أعقب الحكاية لكلامهم بقوله: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٌ ﴾ [عبس:١١] ، و (كَلاًّ) عند أكثر البصريين حرفٌ يفيد الزجر والردع، أي: ارتدعوا، أو بمعنى: صهٍ صهْ، وتأتي تارة بمعنى حقا .

قال السيوطي في (الإتقان): (كَلاًّ) في القرآن، في ثلاثة وثلاثين موضعا، منها سبعة للردع اتفاقا، والباقي منها ما هو بمعنى حقا قطعا، ومنها ما احتمل الأمرين .اهـ

قلت: والمعنى هنا: ارتدعوا، وكفوا عما تقولون ﴿ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٌ ﴾ [عبس:١١]، أي السورة ﴿ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴾ [عبس:١٢]، إلى قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ ﴾ [عبس:١٧] وهو تقريع وتوبيخ لهم على ما لمزوا به رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من الإعراض عن ابن أم مكتوم بسبب عماه، والله تعالى أعلم وأحكم .



مبحث

حول قوله تعالى

﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى:٧]

قد يبدو لغير المتبصر، أن ثمة تعارضا بين هذه الآية ، وقوله تعالى: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم:٢]

وقد رأيت أن أَلْفِتَ نظر القارئ هنا، إلى أمر ربما لا يعثر عليه في غير هذا الكتاب .

وهو أنه لا يوجد تعارضٌ حقيقي بين آيات القرآن أوكلماته، ولكن قد يوجد تعارض صوري ناشئ عن أسباب معتبرة، وهي:

* إن كان التعارض بين عامٍ وخاصٍ، فلا إشكال ؛ وذلك لما تقرر لدى علماء الأصول من تَعَيُّنِ حمل العام على الخاص .

* وكذلك إن كان التعارض بين مطلق ومقيد، أو بين مَجْمَلٍ وَمُفَسَّرٍ، فإنه يتعين حمل المطلق على المقيد، والمجمل على المفسر، دفعا للتعارض بينهما .

* أما التعارض بين نَصَّيْنِ، أحدهما ناسخ، والآخر منسوخ، فالحكم فيه معلوم لدى الجاهل بهذا العلم (أعني فقه الأصول)، فضلا عمن له اشتغال بتحصيل العلوم الشرعية، من أصول وفروع .

* وقد يكون التعارض ناشئا عن اختلاف دلالة بعض الألفاظ في

الموضعين، فقد يتوهم السامع أو القارئ أن هناك تعارضا صريحا بين قوله

تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص:٥٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى:٥٢] – وكلاهما مما لا يتعلق به النسخ – غير متفطن إلى أن الهداية: نوعان، نوع: يكون بمعنى التوفيق والمعونة والحَمْلِ على مقتضى الأمر فيما خوطب به المرء من فروع الشريعة وأصولها، ونوع: يكون بمفهوم الهداية والدلالة والإرشاد.

والضابط في هذا الفرق، هو: أن الهداية إذا كانت متعدية بنفسها، حُمِلَتْ على المعنى الأول، وإذا كانت متعدية بحرف (إلى) حملت على المعنى الثاني.

فقوله: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [القصص:٥٦] هو من قبيل الأول، وقوله: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى:٥٢] هو من قبيل الثاني.

فلا غرو أن كان طلبُنا الهدايةَ من الله متعديا بغير حرف، في قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦]، ومما يدل على أنها هداية معونة، قولُه قبلها: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة:٥].

ونظيره قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان:٣]، وقوله تعالى: ﴿ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة:١٦].

والمتأمل في هذه الآية، يرى أنها قد جمعت بين دِلالَتَي الهداية في سياق واحد، فصدرُها يشيرُ إلى هداية المعونة، وعَجُزُها يشير إلى هداية الدلالة والإرشاد.

* وقد يكون التعارض ناشئا عن اختلاف النازلة، أو اختلاف السبب أو العلة، والتي يَتَّحِدُ الحكمُ باتحادها، ويَفْتَرِقُ بافتراقها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ [التوبة:٤٥]، وقد نزلت في الذين استأذنوا رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - في أن يتخلفوا عنه في الخروج إلى القتال.

وقد تبدو هذه الآيةُ متعارضةً - في الحكم - مع قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور:٦٢].

ولكـن إذا أنعمـتَ النظر في كلتا الآيتين - باعتبار أسباب النزول - لـوجدتَ أن الاسـتئذان: مـنـه ما قد يكون محمودا بصدق اللازم فيه، ومنه ما قد يكون مذموما بانعكاس القضية .

فالـذين مَـدَحَهُمُ الحـق - تـبارك وتعـالى - في آيـة النور، هم الذين كانـوا معـه - علـيه الـصلاة والـسلام - علـى إخـلاص المناصـحة، وَبَـذْل العَارِفَةِ، وَإِمْحَاض النُّصْرَةِ .

فـلا جـرم أن أمـر الله رسـوله - صـلى الله تعـالى علـيه وآله وسلم - بالإذن لمن شاء منهم، والاستغفار لهم .

* وقـد يكـون التعارض ناشئا عن اختلاف المُخَاطَبِ، ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]، وقـوله جـل شـأنـه: ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٤٣] .

فـإن آية المائدة قد نزلت في شأن اليهود - لعنهم الله تعالى - والذين كانـوا يُحَكِّمُوْنَ رسـول الله - صـلى الله تعـالى علـيه وآلـه وسلم - طمعا في مخادعـته - صـلوات الله علـيه- فـيما علموا من حكم التوراة، وَفِتْنَتِهِ عما أنزل الله إليه .

وعليه، يكون المعنى: وكيف يحكمونك، وقد كفروا بما جاءك من الحق، وجحدوا بآيات الله بعد إذ أنزلت إليك ؟!.

* وقد ينشأ التعارض في ذهن الناظر ؛ لعدم اضطلاعه بما ينبغي أن يكون مضطلعا به من أدوات هذا العلم، والذي لا يتم لكل ناظر فيه، إلا مع تحقق أهليته فيما يشتغل به من النظر في مصادره وموارده ؛ عملا بالقاعدة التي تقول: الدليلُ ليس بمُعْطٍ الدلالةَ من نفسه، وإلا لَمَا تَخَلَّفَتْ (أي الدلالةُ) عن ناظرٍ فيه (أي الدليل)، هذا مع امتلاكه لِمَلَكَةٍ جيدة، وقريحة متوقدة، وحافظة واعية، ودقة في النظر، وقدرة على الجمع بين الأدلة عند تعارضها .

وذلك لما تقرر - في باب الاجتهاد من أصول الفقه - من حتمية الاستقراء للأدلة، ومعرفة مراتبها، والبحث عن المعارض لها ؛ حتى لا يفتضح الناظر فيها بضرب بعضها ببعض .

أما الاكتفاء بذكر بعض الأدلة دون سائرها، فهو من عمل الزَّمْنَى الذين لا يقدرون على شيء، فضلا عن أن يُشَارَ إليهم بصفة العلم، بل فضلا عن أن يكون لهم فيه المحلُّ الأرفع !.

وقد وقع هذا ممن رَفَعُوا عَقِيْرَتَهُمْ ببعض الدلائل المؤكدة - بحسب منطوقها - على نفي الشفاعة، غير ملتفتين إلى ما يعارضها من الأدلة، وهو ما يعتبر مخصصا لمفهوم العموم فيها، والتخصيصُ في اصطلاح الفقهاء والأصوليين: هو استثناءٌ في أفراد الحكم .

ونجد من أمثلة ذلك التعارض - وهو ما ينشأ عن قصور في النظر والاستدلال - هذا الاختلافَ الجزئي بين الواقع المُؤكَّدِ بالخبر في قول ربنا - سبحانه - في حق ذي النون - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام: ﴿ ۞ فَنَبَذْنَـٰهُ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴾ [الصافات:١٤٥]، وبين ما يؤكد امتناعَ وقوع هذا الخبر المؤكد بالحكاية الصادقة من الله ؛ لِتَعَيُّنِهِ جواباً لـ (لولا) الامتناعية، في قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَآ أَن تَدَٰرَكَهُۥ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ [القلم:٤٩].

وهذا الاختلاف ما تَمَخَّضَ إلا عن قصور في النظر، وإننا إذا حققنا النظر في الآية الثانية، لوجدنا أن جملة الحال فيها وهي قوله تعالى: (وهو مذموم) تُعْتَبَرُ قَيْدَاً في جواب (لولا) الامتناعية ؛ فلا يجوز اعتبار الجواب مُنْفَكّاً عنها .

ويكون المعنى على هذا: (لولا أن تداركه نعمة من ربه لكان نبذُه بالعراء على وجه الذم له) .

وبذلك يرتفعُ الوَهْمُ فيما ظنه البعض صورة من صور التعارض الحقيقي أو الصريح بين آيات القرآن، وكم لهذا من نظير في الكتاب والسنة، وما يعقلها إلا العالمون .

أما ما نحن بصدده من صور التعارض المُتَوَهَّم بين آية (الضحى) وآية (النجم)، فالقول فيه مؤسس على ما هو معروف عند أرباب اللسان، من أن الكلمة قد يكون لها أكثر من معنى حقيقي . ولا يتعين هذا المعنى

المـرادُ إلا مـن خـلال وجـوده في سياق يدل عليه، أو يشير إليه، وذلك لأن المعاني وليدة التراكيب .

والـضلال في الأصـل: خـلاف الهدى، كما أن الغي: خلاف الرشد، وقـيل: إن المقابـل للضلال: الهدى اللازم (أي من باب إطلاق اللازم وإرادة اللـزوم) أي حـصول الهدايـة، لا الهـدى المـتعدي، الـذي يكـون بمعنـى الدلالـة، وقـد تُعُقِّبَ هذا الكلام، بأنه لا فرق بين اللازم والمتعدي، إلا من حيث إن اللازم تَأَثُّرٌ، والمتعدي تَأْثِيْرٌ .

وهـذه مـن المسائل التي كثر فيها الجدل بين علماء الفروق، غير أن العلماء قد اتفقوا على أن الضلال له معان حقيقية متعددة .

قـال شـيخنا الـسيد / عبد الله الصديق الغماري - رحمه الله تعالى - في رسالته [إعلام النبيه، بسبب براءة إبراهيم من أبيه]:

لا يـصح تعلـيل بـراءة إبراهيم من أبيه، بأنه ضال ؛ لأن الضلال في اللغـة هـو الميل عن الصراط المستقيم، سواء كان الميل عمدا أم خطأ، قليلا أم كثيرا، وهذا معنى عام يطلق على الكفر وغيره،، فيطلق على المعصية مثلا نحو: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦] ويطلـق علـى النـسيان نحـو: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ويطلـق على الحيرة، نحو قوله: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى: ٧]، أي وجدك حيران ، لا تدري

كيف ترشد قومك، فهداك بالوحي، ويطلق على التقليد نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]، المغضوب عليهم: اليهود، والضالون: النصارى؛ لأنهم قلدوا اليهود، ويطلق على الحب نحو: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف:٩٥]، أي حبك القديم ليوسف، ويطلق على الابتداع في العقيدة نحو (كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ) الحديث، ويطلق على الخطأ في الطريق، ومنه أَطْلَقَ المحدثون على معاوية بن عبد الكريم الثقفي الثقةِ: لقبَ الضال؛ لأنه ضل في طريق مكة . اهـ كلامه .

وإليك - أيها القارئ الكريم - طائفةً يسيرةً من أقوال بعض المفسرين حول معنى الضلال، في قول ربنا: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى:٧] .

قال أبو الليث السمرقندي في تفسيره [بحر العلوم]:

ثم قال عز وجل: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى:٧] يعني: وجدك جاهلا بالنبوة، وبالحكمة، وبالكتاب وقراءته، والدعوة إلى الإيمان، فهداك إلى هذه الأشياء، وكقوله (يعني: وهو كقوله): ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى:٥٢]، ويقال: ووجدك ضالا، يعني: من بين قوم ضُلَّال فهدى، يعني: حفظك من أمرهم، وعن أخلاقهم، ويقال: ووجدك بين قوم ضلال فهداهم بك . اهـ

وقال القاضي البيضاوي في تفسيره [أنوار التنزيل]:

(ووجدك ضالا) عن علم الحكم والأحكام (فهدى): فعلمك بالوحي، والإلهام، والتوفيق للنظر، وقيل: ووجدك ضالا في الطريق حين خرج بك أبو طالب إلى الشام، أو حين فطمتك حليمة، وجاءت بك لتردك إلى جدك، فأزال ضلالك عن عَمِّكَ، أو جَدِّكَ . اهـ

وقال الإمام الشوكاني في تفسيره [فتح القدير]:

(ووجدك ضالا فهدى) معطوف على المضارع المنفي (يعني: وَأَلَمْ يجدك ضالا فهدى) وقيل: هو معطوف على ما يقتضيه الكلام الذي قبله، كما ذكرنا، أي: قد وجدك يتيما فآوى، ووجدك ضالا فهدى، والضلال هنا بمعنى الغفلة، كما في قوله: ﴿ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢]، وكما في قوله: ﴿ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣]، والمعنى: وجدك غافلا عما يراد بك من أمر النبوة، واختارَ هذا الزَّجَّاجُ، وقيل: معنى (ضالا): لم تكن تدري القرآن ولا الشرائع، فهداك لذلك، وقال الكلبي، والسدي، والفراء: وجدك في قوم ضلال فهداهم الله لك، وقيل: وجدك طالبا للقبلة فهداك إليها، كما في قوله: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ويكون الضلال بمعنى الطلب، وقيل: وجدك ضائعا في قومك فهداك إليه، ويكون الضلال بمعنى الضياع، وقيل: وجدك محبا للهداية فهداك إليها، ويكون الضلال بمعنى المحبة، ومنه قول الشاعر:

عجبا لِعَزَّة في اختيارِ قطيعتي * بعد الضلال فَحَبْلُهَا قد أَخْلَقا

وقيل: وجدك ضالا في شعاب مكة فهداك، أي ردك إلى جدك عبد المطلب . اهـ

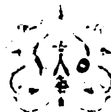
قلت: وإن تعجب فعجب من صِدِّيق حسن خان، الذي نقل كلام الشوكاني بفصه وحرفه، في تفسيره (فتح البيان) ولم يَعْزُهُ إليه، مخالفا بذلك الأمانةَ العلمية (ومَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللهُ) بل ولم يَنْسَ أن يحكيَ عبارة الشوكاني، وهي قوله: (كما ذكرنا) مع أن الضمير فيها عائد على صاحب القول، وهو الشوكاني، وهذا نوع من الإيهام والتلبيس .

بل ولقد مضى في خيانته العلمية، حيث أعقب كلام الشوكاني بعبارة للنسفي في تفسيره، ولم يَعْزُهَا أيضا إليه، وهي قول النسفي:

ولا يجوز أن يُفْهَمَ به عدولٌ عن حق، ووقوعٌ في غَيٍّ، فقد كان - عليه الصلاة والسلام - من أول حاله إلى نزول الوحي عليه، معصوما من عبادة الأوثان، وقاذورات أهل الفسق والعصيان .

ثم لما أراد أن ينفرد برَحْلِهِ، ضل في مَهْمَهِ جهله، ضاربا في بيداء تدليسه وتلبيسه، حيث قال:

وعندي أن الضلال والهدى، عامَّانِ في هذه الآية، فيشملان كل نوع من أنواع الضلالة والهداية، بَيْدَ (يعني: غير) الكفرِ والشركِ ؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . اهـ كلامه



قلت: ومن العجيب أنني - بعد وقوفي على هذا التلبيس - قرأت كلاما لشيخنا السيد / أحمد بن الصديق الغماري - رحمه الله تعالى - من خلال ما جمعه تلميذه البار الشيخ عبد الله عبد القادر التليدي من رسائله في كتابه [دَرُّ الغمام الرقيق، برسائل الشيخ السيد / أحمد بن الصديق] فرأيت أن أذكره هنا، قال الشيخ رحمه الله:

وأما تفسير القنوجي فهو في الحقيقة تفسير الشوكاني، ولم يزد عليه إلا زوائد بسيطة، فهو لا بأس به كأصله، إلا أنهما ليسا مما يُكْتَفَى بهما، ولا هما كافيان، ولا قَرُبَا من الكفاية، ولا حاما حولها، وإن ادعى الشوكاني في خطبته تلك الدعوى العريضة، بل لو قال قائل: إن تفسير الشوكاني يكاد يكون عديمَ الفائدة بالنسبة لغيره لَمَا أَبْعَدَ، وتفسير القنوجي أحسن منه نوعا . اهـ كلامه

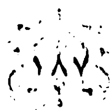
هذا مع ضميمة استحضارنا لما استدرك به عالم المغرب ونسابته، الشيخ / محمد عبد الحي الكتاني في [فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات] عند ذكره لِثَبَتِ المذكور، والمسمى [سلسلة العَسْجَدِ، في ذكر مشايخ السَّنَدِ]: للأمير أبي الطيب، صديق بن حسن خان القِنَّوْجِي البوهبالي الهندي الأثري، أَلَّفَهُ باللغة الفارسية، وهو ثَبَتُهُ الجامع لمروياته عن مجيزيه: شيخِنا القاضي حسين السبعي الأنصاري، وأخيه زين العابدين، ومحمدٍ صدر الدين مفتي دهلي، ومحمد يعقوب ابن

محمد أفضل، نزيلِ مكة، وعبدِ الحق الهندي المحمدي، ولم يَرْوِ صديق حسن عن أحد غير من ذكر، فما يوجد في كتبه من قوله في القاضي الشوكاني: (شيخنا). فَتَجَوُّزٌ أو تدليس، وكيف يمكنه الأخذُ عن الشوكاني، وهو في قطر، والآخر في غيره، إلا أن يكون أجاز لأهل عصره، ولا نتحققه، قاله تلميذه الشيخ أحمد المكي في [النفح المِسكي]. اهـ

قلت: وأما ما ذكره الحافظ ابن الجوزي في تفسيره [زاد المسير] من وجوه التأويلات، حول معنى الآية، فلعله مما وقع فيه الحافر على الحافر، وذلك لما تحققناه من مواقعتها لما رَشَّحَهُ الطبرسي في تفسيره منها، بَيْدَ أن الأخيرَ قد زاد فيها وجها، هو عندي من أوجه الوجوه، وهو قوله:

(وسابعها): أن المعنى: وجدك مضلولا عنك في قوم لا يعرفون حقك فهداهم إلى معرفتك، وأرشدهم إلى فضلك، والاعتراف بصدقك، والمراد: أنك كنت خاملا لا تُذْكَرُ، ولا تُعْرَفُ، فَعَرَّفَكَ الله الناسَ، حتى عرفوك وعظموك. اهـ كلامه

قلت: وهو أَشْبَهُ تلك الوجوه بما يتعين في حقه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - من العصمة، وقريبٌ منه ما ذكره العلامة الشنقيطي في تفسيره - وهو الإطلاق الثالث - عند قوله: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَـٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يوسف: ٩٥]، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف: ١٠٤]،



وقوله: ﴿ قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الشعراء: ٢٠] .

وقد اكتفى صاحب التكملة، الشيخ عطية محمد سالم، بالإشارة إلى هذه المواضع عند تفسيره لسورة الضحى، والتي تضمنت الكلام حول معنى الضلال، وإن كان الشيخ الشنقيطي لم يستوعب معاني الضلال كُلَّهَا، إلا أنه قد ذكر منها بُلْغَةَ القاصد، وَتُحْفَةَ الظمآن الوارد، حيث قال:

لفظ الضلال يُطْلَقُ في القرآن، وفي اللغة العربية على ثلاثة إطلاقات:

الإطلاق الأول: يطلق الضلال مرادا به الذهابُ عن حقيقة الشيء، فتقول العرب في كل من ذهب عن علمِ حقيقةِ شيءٍ: ضَلَّ عنه .

ومن هذا المعنى قولُه هنا: وأنا من الضالين: أي الذاهبين عن علم حقيقة العلوم والأسرار، التي لا تُعْلَمُ إلا عن طريق الوحي، لأني في ذلك الوقت لم يُوْحَ إليَّ، ومنه على التحقيق (ووجدك ضالا فهدى) أي ذاهبا عما علمك من العلوم التي لا تُدْرَكُ إلا بالوحي .

ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢]، فقولُه: لا يضل ربي، أي لا يذهب عنه علمُ شيء كائنا ما كان .

والإطلاق الثاني: وهو المشهور في اللغة، وفي القرآن، هو إطلاق الضلال على الذهاب عن طريق الإيمان إلى الكفر، وعن طريق الحق إلى الباطل، وعن طريق الجنة إلى النار، ومنه قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] .

والإطلاق الثالث: هو إطلاق الضلال على الغيبوبة والاضمحلال، تقول العرب: ضل الشيء إذا غاب واضمحل، ومنه قولهم: ضل السمن في الطعام، إذا غاب فيه واضمحل، ولأجل هذا سَمَّتِ العرب الدَّفْنَ في القبر إضلالا، لأن المدفون تأكله الأرض فيغيب فيها ويضمحل.

ومن هذا المعنى، قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [السجدة: ١٠]، يَعْنُوْنَ: إذا دُفِنُوا وأكلتهم الأرض، فضلوا فيها: أي غابوا فيها واضمحلوا.

ومن إطلاقهم الإضلال على الدفن، قولُ نابغةِ ذبيانَ يَرْثِي النعمان ابن الحرث بن أبي شمر الغساني:

فآب مُضِلُّوهُ بعين جلية * وغودر بالجُولانِ حزمٌ ونائلُ

وقول المخبل السعدي، يرثي قيسَ بن عاصم:

أَضَلَّتْ بنو قيسِ بن سعدٍ عَميدَها * وفارسَها في الدهر قيسَ بنَ عاصِمِ

فقول الذبياني: فآب مضلوه: يعني فرجع دافنوه، وقول السعدي: أضلت: أي دفنت. اهـ كلامه باختصار.

قلت: ولعل هذا الإطلاقَ الثالثَ هو ما يوافق الوجه السابع الذي ذكره الطبرسي في تفسيره.

وهو أقرب إلى ما تقتضيه المناسبة في النظم، ويكون المعنى على

هـذا : (ألم يجـدك يتـيما فـآواك، ووجـدك مـضلولا عـنك في قـوم لا يعـرفون حقـك فهـداهم إلى معـرفتك، وأرشـدهم إلى فـضلك، والاعـترافِ بـصدقك، ووجـدك فقـيرا فأغناك)، وكلِّها تتصل ببداية حياتـه – صلى الله تعـالى علـيه وآله وسلم– وليس فيها ما يشير إلى ملابسته – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لشيء مما كان عليه قومه من أنواع الضلال .

وهـذا أَوْجَهُ الوجوه وأقربُها إلى ما يجب اعتقاده في حقه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من العصمة قبل البعثة وبعدها . والله تعالى أعلم .

فذلكة

اعلم – أيها القارئ الكريم – أنه قد تَخَلَّص عندنا – من جُمْلَةِ مباحث الكتاب – أمورٌ :

الأمر الأول :

هو أن فرض المستحيل في جانبه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – لا يُعَدُّ فرعا عن تصور إمكانه .

وذلك لِتَرَتُّبِهِ على مقاصدَ متعددةٍ ، تدور عليها الحكمة الشرعية ، فيما خوطب به – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من صوره (أي صور فرض المستحيل)، وهذه المقاصد هي :

المقصد الأول :

التأكيد على البعد النفسي ، في اجتثاث جذور اليأس ، وهو الأمر الذي ندركه من خلال تأملنا في قوله تعالى ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ﴾ [الأنعام: ٣٥] .

قال أبو حيان : (كَبُرَ) : عَظُمَ وَشَقَّ عليك إعراضُهم عن الإيمان ، والتصديقِ بما جئتَ به ، وهو – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – قد كبر عليه إعراضهم ، لكن جاء الشرطُ مُعْتَبَراً فيه التبينُ والظهورُ ، وهو مستقبَل (يقصد أن الشأن فيما كبر عليه من إعراضهم موقوفٌ على التبين،



مع كونه واقعا) وعطف عليه الشرط الذي لم يقع ، بل المجموعُ مستقبَل ، وإن كان ظاهرُ أحدهما - بانفراده - واقعا (يقصد الفرض الأول) ، ونظيره ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ [يوسف:٢٦] ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ [يوسف:٢٧] ، ومعلوم أنه قد وقع أحدُهما ، لكن المعنى : إن يتبين ويظهر كونه قُدَّ من كذا وكذا ، يُتَأَوَّل ما يجيء من دخول (إنْ) الشرطية على صيغة (كان) على مذهب جمهور النُّحَاةِ ، خلافا لأبي العباس المبرد ، فإنه زعم أن (إنْ) إذا دخلت على (كان) بقيت على مُضِيِّهَا ، بلا تأويل . اهـ كلامه فتأمله .

وتأسيسا على ما قرره أبو حيان ، نقول : إنَّ ما كبر عليه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - من إعراضهم ، وإن كان قد بات محققا ، إلا أن عِلِّيَّتَهُ في تحقق الفرض الثاني ، موقوفةٌ على تبينه وظهوره .

وهو الأمر الذي ألمحت إليه بالبعد النفسي ، في اجتثاث اليأس ، قبل تبينه وظهوره ، بفرض ما يستحيل من ابتغاء نَفَقٍ في الأرض أو سُلَّمٍ في السماء .

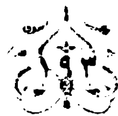
ونظيره قول الله عز وجل ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج:١٥] ، وإن كانت الآيةُ من قبيل العمومات؛ وذلك لأن الموصولات من صيغ العموم ، باعتبار أن (مَنْ) موصولة .

المقصد الثاني :

التأكيد على ما ينقطع به الخصمُ عن لَدَدِهِ ، ومن ذلك قول الله عز وجل ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [الشورى:٢٤] .

فالآية وإن كانت تفيد – بحسب منطوقها – تَعَيُّنَ الوعيدِ في جانبه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – إلا أن ذلك مما يحيله العقل ، وذلك لأن ما زعموه من افترائه ، هو العلةُ الحقيقيةُ لِتَوَجُّهِ النذارة ، والتي لا تتعين إلا في جانبهم .

ونظير ذلك قول الله عز وجل ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة:١٧] ، فالآية – بحسب منطوقها – تفيد تَعَيُّنَ النذارة في جانب المسيح – عليه السلام – وأُمِّهِ ومَنْ في الأرض جميعا ، وبحسب العلة أو السبب ، فإنها لا تفيد تَعَيُّنَ النذارة إلا في جانب من قالوا : المسيح ابن الله ، حسبما أكده الحقُّ صدرَ الآية ، وهذا من باب (إياكِ أعني ، واسمعي ياجارة) ، أو من باب (ربما رُوِّعَتِ الكِبَارُ لتأديب الصغار). فاعقل .



ومثله قول الله عز وجل ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِنَّهُۥ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٨] ، فإنه – بحسب الظاهر – يفيد النذارة في جانبه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم– ولكنه – بحسب المفهوم – يفيد النذارة لمن كذبوه ؛ وذلك لقوله تعالى بعد هذا السياق ﴿ وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٩] .

وهو من مقاصد الاستخبار ، في مثل قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [المائدة: ١١٦] .

المقصد الثالث :

التأكيد على ما تنقطع به الشبهة في جانبه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾ [يونس: ٩٤] ، ولم يكن رسول الله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – في شك مما أنزل الله إليه ، كما صرح به في قوله : (لا أشك ، ولا أسأل) . أخرجه عبد الرزاق في مصنفه

(١٠٢١١) وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣/٣١٧) ، كما هو عند ابن جرير الطبري في تفسيره .

كما ورد عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال (والله ما شك طرفةَ عين ، ولا سأل أحدا منهم) .

وعليه ، يكون الخطاب متعينا فيه بالفرض ، الذي لا يَصْدُقُ إلا في جانب غيره ممن توجه إليهم الخطاب على لسانه من خلال بلاغه بمثل ما خوطب به في نفس السورة من قوله ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ١٠٤] .

الأمر الثاني :

وهو مما أَشْكَلَ في نظر الكثيرين ؛ وذلك لما ذهب إليه وَهَلُهُمْ من أن الاشتراك في الخطاب يوجب الاشتراك في مرتبته ، كقوله – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – من حديث أبي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلا طَيِّبًا وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) وَقَالَ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ) ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ

يـا رَبِّ يـا رَبِّ وَمطعمُـهُ حَـرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَملْبَسُهُ حَرَامٌ وَغُذِيَ بالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ [1] .

والحـق الـذي لا مِرْيَةَ فيه ، هو أن الاشتراكَ في الخطاب . لا يعني الاشتراكَ في مرتبته ، أو الاتحادَ في لازمِهِ .

ومـن ذلـك ما خوطب به - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - مما هو حَـرِيٌّ أن يكـون في ذِرْوَةِ سَـنَامِهِ ، وَأَوْجِ كمالـه وتـمامِـهِ ، كـقـولـه تـعـالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الأحزاب:١] ، وهـو مـا أَشْكَلَ مع قـوله - صلى الله تعـالى علـيه وآلـه وسلم - (إن أتقاكم وأعلمَكم بالله أنا) . وقد سبق تخريجه .

ومـن الحكمـة في تَوَجُّهِ الخطاب إليه ، مع تحققه بالكمال فيما أمر بـه، أن يقطع الحكيم - سبحانه - عن المخاطَبين بشرعه - صلى الله تعالى علـيه وآلـه وسـلم - عُبِّـيَّةَ الجاهلـية ، وَحُزُوْنَةَ الأمر فيما خوطبوا به من تكاليفه وشرائعه وأحكامه .

فـلا جـرم أن قـال ربـنا ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ [البقـرة:٢٠٦] ، فـآنس الحكـيم سبحانه وتعـالى المخاطـبين بفروع شريعته -- صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وأصولها بمخاطبة رسوله بمثلها .

---

(١) رواه أحمد (٧٩٩٨) . ومسلم في كتاب الزكاة (١٦٨٦) . والترمذي في كتاب التفسير (٢٩١٥) . والدارمي في كتاب الرقاق (٢٦٠١) .

وهو من مقاصد تَوَجُّهِ النهي إليه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم– عما هو خِلْوٌ منه ، مثل قوله تعالى ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [يونس:١٠٦] وقوله تعالى﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴾ [الشعراء:٢١٣] وقوله تعالى ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [القصص:٨٧].

الأمر الثالث :

وهو أيضا من المقاصد التي ينبغي التأكيد عليها لدى المخاطَبِ بها ، وهو إفرادُ الألوهيةِ بما لها من الشأن المتفرد فيما تعلقت به إرادته – سبحانه وتعالى – وسبق إليه اختياره ، وهو الأمر الذي لا ينبغي للعبد أن يزاحمَ فيه ربَّه ، أو أن ينازع فيه أمرَه وحكمَه ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [القصص:٦٨] وهو أحد أصول العقيدة التي بُعِثَ بها الأنبياءُ والرسلُ عليهم صلوات الله وتسليماته .

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٢٨] وقوله ﴿ ۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة:٢٧٢] وقوله ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [النحل:٣٧] .

تَتِمّة

ولعل القارئَ الكريمَ ، يلتفت إليَّ قائلا : وما هي الحكمة في ورود هذه الآيات ، بما تشتبه به علينا السبلُ النَّيِّرَاتُ ، في حق خاتم النبوات ؟!

ونجيب على هذا السؤال بقولنا :

إن الحكمة في إيراد هذه الآيات ، بما يشتبه على السامع والقارئ من وجوه التأويلات ، تتحقق في المقاصد التالية :

المقصد الأول :

هو دَحْرُ إرجافِ المرجفين ، وتَخَرُّصِ المتخرصين ، الذين زعموا - فيما زعموا - أن القرآن ليس من عند الله ، وإنما هو من عند محمد !.

ومن له أدنى مِسْكَةٍ من عقل ، يدرك لأول وهلة ، استحالةَ هذا الزعم، بالنظر إلى ما يحمله الخطاب في هذه الآيات - بحسب ظاهرها - من عَتْبٍ وَلَوْمٍ ، وتهديد ووعيد ، في جانبه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - وهو ما ينبو عنه مقام النبوة والرسالة ، بما تحقق لأصحابها من معالم اصطفاء الله ، ما باينوا فيه الخلق بأقدارهم ، وإن شاركوهم في توجه الخطاب إليهم ، فهم المعصومون فيما بلغوا وبينوا من شرائعهم ، وهذا أمرٌ لا إخَالُكَ تجهلُه .

ولو صَدَقَ زعمُهم ، لما وجدنا في القرآن ، ما يفيد ظاهرُه العتبَ واللومَ لصاحب العصمة - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - فَأَنَّى لهم بذلك ؟!.

المقصد الثاني :

التأكيد على صدق بلاغه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - عن ربه، إذ لو كان - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - كاتما شيئا مما أُمِرَ بتبليغه ، لكتم هذه الآيات ، والتي قد يُشْتَمُّ منها - بحسب منطوقها- مُخَاشَنَتُهُ - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - في الخطاب ، وهو مما تَنْفِرُ منه الطِّبَاعُ ، وَتَمُجُّهُ الأسماع ، خَلاَ من تحققت لهم العصمةُ فيما قُلِّدُوا من أعباء الرسالات، ومُنِحُوا من أسرار النبوات .

وهذا ما أكدته أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وابن زيد ، والحسن من قولهم : لو كان رسول الله - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - كاتما شيئا مما أمر بتبليغه لكتم هذه !.

وهذا المعنى له التفاتٌ إلى قول ربنا عز وجل ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير:٢٤] وفي قراءة : (بظنين) بالظاء المشالة ، (أي بمُتَّهَمٍ) : عن ابن عباس ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، والضحاك .

وهو ما رَجَّحَهُ المفسرون ، كما ذكر ابن جزي الكلبي في تفسيره ؛ وذلك لأنه - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - لم يكن متهما بالبخل فيما أوحي الله إليه ، وإنما كان متهما في صدق بلاغه عن ربه سبحانه .

قلت : وهذا أمر لا يختلف عليه اثنان ، إذ هو مما أكده واقع المكذبين له - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - فيما حكى الله عنهم في كتابه من قولهم ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:١٠١] ،

وهو ما يؤيده السياق ، أي من حيث إن الفعل (ضَنَّ) لا يتعدى – في الأصل – إلا بحرف (الباء) فيقال : ضَنَّ بالشيء : أي بَخِلَ به ، ولا يقال: ضَنَّ على الشيء .

وعليه ، يتعين تضمينُ لفظ (ضنين) معنى (ظنين) ، والتضمين يعد من المقاصد البلاغية المعروفة لدى البلاغيين .

المقصد الثالث :

هو فتح باب الاجتهاد للعلماء في فهمها ، وتوجيهها بما يتناسب مع قدره الشريف ، ومقامه المنيف – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – وهو أحد أسباب تفاوت العلماء في أقدارهم ، وتباينهم في اتساع مداركهم ومعارفهم ، فأعرفُهم بقدره – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم – أعرفُهم بربه – عز سلطانه – الذي خصه بالكمالات ، وجعل له الشفوف على أصحاب النبوات والرسالات ، ورحم الله شيخَنا الحافظ التجاني ، حيث قال في قصيدة له عصماء ، يخاطب بها سيد الأنبياء :

فيك الكمالُ يُرَى مَحْضاً بلاَ نِسَبٍ ‌ ‌ في كل مرتبةٍ لَمْ يُخْفِهِ سَدْلُ

ولله دَرُّ شيخنا أبي الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني ، حيث قال في صلواته (فتوح الجوارح) :

(فما تَقَطَّبَ من تقطب ، وتَغَوَّثَ من تغوث ، إلا بسَبْحِهِ بأَبْحُر الكمالات المحمدية سَبْحاً يُوفِي على سَبْحِ من قَصَرَ عن رتبته ، وانْحَطَّ عن درجته) .

المقصد الرابع :

التأكيد على ما اقتضته الحكمة الإلـهية من تنويع الخطابات ، وقد

أشار شيخنا أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني – رضي الله عنه – إلى هذا المعنى ، في حِكَمِهِ حيث قال :

(لَمَّا عَلِمَ – جل وجهه – اختلافَ القوابلِ والاستعداداتِ ، لَوَّنَ لعباده ألوانَ الإرشادات ، فأوصلَ هذا بما قطع به هذا ، وهدى هذا بما شرد به هذا، فسبحان من ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الرعد:١٧] .

قلت : وقد وجدنا ذلك في قول ربنا عز وجل ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [البقرة:٢٦] .

والقرآن لا يكون مصدرَ ضلالة أبدا ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء:٩] ، فما ضَلَّ من ضل إلا لسوء ملكته ، أو قصور فهمه.

ولكن قد يعتنق شخص الإسلام بالوقوف عند ظاهر بعض هذه الآيات، وذلك بدلالة التسوية في الخطاب بين المُبَلِّغِ عن الله ، وسائرِ المخاطَبين بشرعه ، وهو من دلائل صدقه – صلى الله تعالى عليه وآله وسلم– فيما بلغ عن ربه .

وقد يخرج شخص آخر من دائرة الإسلام ؛ بسبب جموده على ما

يقتضيه ظاهر بعض هذه الآيات ، كما وقع لصاحب كتاب [أنبياء الله في القرآن] والذي أكد فيه على عدم استحالة الشرك في جانب الرسول ﷺ مستظهرا بقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٥] .

وقد أشار إلى هذا المعنى شيخنا أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني في صلواته المباركات المسماة بـ [فتوح الجوارح] بقوله :

(وَوَاصِلِ اللهم - يامقدم يامؤخر ياأول ياآخر ياظاهر ياباطن ياقدوس ياسلام يامؤمن يامهيمن - جَوْهَرَ لساني من أمدادِ أسرارِ فُتُوحِ اللسانِ المحمدي ، مالا يَعْسُرُ عَلَيَّ - معه - تأديةُ سرٍ من أسرارِ الشرعِ الكريمِ ، بل أُعْطَى من قوةِ الإفصاحِ ، وعلمِ البيانِ لأسرارِ كلامِكَ وخطابِكَ، وَتَنَوُّعَاتِ أساليبِ التفاتاتِ العنايةِ الإراديةِ بأَعْبُدِكَ (جمعُ عبدٍ) ، حتى لَوَّنْتَ لهم الخطاباتِ ، وَعَدَّدْتَ لهم مضاربَ (أي : ضُروب) التفنناتِ ، وَأَرْصَدْتَ لهم الحُجِّيَّاتِ الظَّنِّيَّةَ ، واليقينيةَ ، والخطاباتِ الشعريةَ ، أنَّى توجهتْ بهم الأهواءُ ، وَنَحَتْ بهم الأنحاءُ ، فحيث توجهوا يجدوا أرصادَ تنوعاتِ العلمِ تَحُجُّهُمْ ، وَتَقْمَعُهُمْ ، وَتُخَاصِمُهُمْ ، وَتُجَادِلُهُمْ ، وَتَرْدَعُهُمْ ، وَتُلْجِمُهُمْ ، كُلٌّ بحَسَبِ ما يعلمُ أنه الحجةُ عليه ، وَتَطْمَئِنُّ به نفسُه ، وَيَرْكَنُ إليه لُبُّهُ ، فَأُعْطَى حُسْنَ التبيانِ عن مضامرِ هذه الأسرارِ الإلهيةِ ، وَأَعْلَمُ مصارفَها ، ومضاربَها ، حتى لا أضربَ وجوهَ القرآنِ بعضَها ببعضٍ ، ولا أقولَ : هذه الآيةُ متعارضةٌ مع هذه ، ولا هذه مُشْكِلَةٌ

مع هذه ، فأَعْلَمُ العلمَ النافعَ الإلٓهيَ الأميَّ المحمديَّ ، وأَنْزِلُ الخطاباتِ منازلَها) . انتهى مَحَلُّ الحاجةِ من كلامه .

قلت : وهذا مقام تتفاوت فيه الأقدام بتفاوت الأقدار ، وهو الأمر الذي يُنَاطُ به تفاوتُ الرجال في معرفة مراتب الخطاب ؛ ليميز الله الخبيث من الطيب ، وَيَتَبَيَّنَ الجَهَامُ من هَامِلِ الصَّيِّبِ .

وقد بدا لي أن أختم هذه المقاصد بقول شيخنا أبي الفيض محمد ابن عبد الكبير الكتاني - رضي الله عنه - في صلواته المشار إليها :

(... وَفَقِّهْنِي حروفَ جَمَالِهِ ، وَهَيِّئْنِي للطَّوَافِ بمكتبِ إذاعةِ شئونِ معلوماتِ عِلْمِهِ ، وَأَقْرِئْنِي أَسْطُرَ ألواحِ صحيفةِ ذاتِهِ المحمديةِ ، حتى لا ينعجمَ عني من حُرُوفِهَا إلا ما أُعْجِمَ ، ولا يَنْبَهِمَ عني منها إلا ما أُبْهِمَ) .

وبحمدِ مَنْ بنعمته تتمُّ الصالحاتُ ، وتُغْسَلُ الحَوْبَاتُ ، وتُقَالُ العثراتُ ، وتُفَرَّجُ الكرباتُ ، تَمَّ إخراجُ الجزء الأول من [رد المتشابهات إلى المحكمات ، في جانب خاتم النبوات] من مُبَيَّضَتِهِ في شهر ربيع النبوي سنة ثلاث وعشرين وأربع مئة وألف من هجرة سَيد المرسلين ، وخاتم النبيين ، صلى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين ، ويليه الجزء الثاني ، ويشتمل على ما يندفع به الإشكال في بعض الأحاديث النبوية الشريفة ، والتي يفيد ظاهرها انتفاء العصمة عن صاحب العصمة - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - أسأل الله عونَه وتوفيقَه وتيسيرَه لإتمامه وإخراجه .

وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وآله الطيبين الطاهرين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

وكتبه خادم العلم والحديث الشريف محمد بن إبراهيم بن عبد الباعث الحسيني الكتاني بثغر الإسكندرية من محافظات جمهورية مصر العربية حرسها الله وسائر بلاد المسلمين ، آمين .

الفهرس

مسلسل	الموضـــــــــوع	الصفحة
١	إهــــداء ودعــــاء	٣
٢	سبب التأليف	٧
٣	المقدمـــــــــة	
٤	تعريف العصمة (لغة)	١٥
٥	تعريف العصمة (اصطلاحـــا)	١٦
٦	الباب الأول ويشتمل على ستة فصــول	١٩
٧	الفصل الأول : تحقيق القول حول عصمة الملائكة	٢١
٨	الفصل الثانى : حول عصمة الأنبياء من الكفر وكل ماهو فرع عنه	٢٣
٩	الفصل الثالث : حول عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر	٣٢
١٠	الفصل الرابع : حول عصمة الأنبياء من الكذب والخيانة والكتمان والبلادة	٤٠
١١	الفصل الخامس : حول عصمة الأنبياء في مباشرتهم لمارسات الحياة	٤٧
١٢	الفصل السادس : حول العصمة والبشرية	٤٩
١٣	الباب الثانى ويشتمل على اثنى عشر مبحثا	٦١
١٤	المبحث الأول : حول قوله تعالى ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ [الفتح:٢]	٦٣
١٥	المبحث الثانى : حول قوله تعالى ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الزمر:٦٥]	٨٩
١٦	المبحث الثالث : حول قوله تعالى ﴿ما كان لنبي أن يكون له أسرى [الأنفال:٦٧]	١٠٠

مسلسل	الموضوع	الصفحة
١٧	المبحث الرابع : حول قوله تعالى ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾	١٠٨
١٨	المبحث الخامس : حول قوله تعالى ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ ﴾ [هود:١٢]	١١٣
١٩	المبحث السادس : حول قوله تعالى ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴾ [الإسراء:٧٣]	١١٨
٢٠	المبحث السابع : حول قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحج:٥٢]	١٢٣
٢١	المبحث الثامن : حول قوله تعالى ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾ [الأحزاب:٣٧]	١٣٦
٢٢	(زواجه الشريف صلى الله تعالى عليه وآله وسلم)	١٤٢
٢٣	المبحث التاسع : حول قوله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى:٥٢]	١٥١
٢٤	المبحث العاشر : حول قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التحريم:١]	١٥٨
٢٥	المبحث الحادى عشر : حول قوله تعالى ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴾ [عبس:١]	١٦٢
٢٦	المبحث الثانى عشر : حول قوله تعالى ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى:٧]	١٧٦
٢٧	(فذلكة)	١٩١
٢٨	(تتمة)	١٩٨

يصدر قريباً بإذن الله الجزء الثاني من

ردّ المتشابهات إلى المحكمات

في

جانب خاتم النبوات

صلّى الله تعالى عليه وآله وسلم

تأليف

خادم العلم والحديث الشريف

محمد بن ابراهيم بن عبد الباعث الحسيني الكتاني

الجـزء الثانـي